جامعة عباس لغرور – خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة علوم الإنسانية: تاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

الرقم التسلسلي: .....

السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر ودور الشركات الأهلية للاحتياط 1830-1930.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة: التاريخ، تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

إعداد الطالبتين:

- عباس سعاد
- طاهري هناء

إشراف الأستاذ

أ.د عيسى ليتيم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عيسى ليتيم	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً
صالح كليل	أستاذ مخاضر ا	رئيساً
عبد المنعم هامل	أستاذ مخاضرا	ممتحناً

الموسم الجامعي: 2026/2025م.


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

قال الله تعالى :

﴿يَرْفَعُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُواْ الْعِلْمَ دَرَجَاتْ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية- 11-

شكر وعرفان

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيْمْ

بعد الصلاة والسلام على خير الأنام نبينا ورسولنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

نشكر المولى عز وجل على منه وعطائه وتوفيقه لنا ونحمده لأنه هون علينا المتاعب لإكمال هذا البحث.

نتوجه بخالص شكرنا وعمق امتنانا إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة لإعداد هذا البحث ، ونخص بالذكر أستاذنا المشرف " عيسى ليتيم" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة،جزاه الله عنا خير الجزاء.

ونتقدم بالشكر أيضا إلى هيئة التدريس بقسم التاريخ وأعضاء أسرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة عباس لغرور- كل باسمه

وأتقدم بالشكر ايضا لليد الخفية الذي ساندني طيلة 5سنوات س د

الإهداء الاول

الحمد لله الذي وفقني لاتمام هذا العمل، أهدي ثمرة جهدي وتخرجي إلى

روح أبي الطاهرة رحمه الله، الذي كان حلمه أن يراني ناجحة، فرغم غيابه يبقى دعاؤه وذكراه نورا يرافقني في كل خطوة، أسأل الله أن يرحمه برحمته الواسعة ويسكنه فسيح جنانه

إلى أمي الغالية، رمز الصبر والعطاء، أطال الله عمرها وحفظها

إلى روح أخي العالي الذي كان حلمه أن يرانا في أعلى المناصب

إلى إخواني وأخواتي وعائلتي الكريمة كل باسمه

وإلى من شجعني ووقف بجانبي حتى وصلت إلى هذه اللحظة "سليم"

إلى أستاذي المشرف "عيسى ليتيم" تقديرا لجهوده ونصائحه القيمة

إلى الأستاذ "النوي بن مبروك" الذي لم يبخل علي بنصائحه ومساعدته

إلى مديرتي في العمل حدة عيساوي التي وقفت إلى جانبي طوال 5سنوات

إلى ابن أختي" ياسر" الذي كان حلمه أن يكون معي في هذه اللحظة، فشاءت الأقدار أن لا يحظر معي اللهم "فك أسره وأعده لنا بخير "

إلى كل من شاركني رحلة العلم والدراسة صديقاتي

أهديكم ثمرة هذا النجاح بكل فخر وامتنان.

الطـــــــالبة: سعاد

الاهداء الثاني

الحمد لله رب العالمين، أعطى الليان وعلم البيان، وخلق الانسان..لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى، سبحانك مادعوناك إلا حسن ظن بك، وماخشيناك إلا إيمانا بوعدك ووعيد، فلك الحمد حمدا كثيرا مبارك فيه والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وسيد الحلق محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي إلى تلك الأرواح التي صنعت من تعبي أملا ومن خطواتي المتعثرة طريقا نحو النجاح

إلى من رباني وكافح من أجلي إلى المصباح الذي أنار دربي ، إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، إلى من شجعني طوال عمري طاب بك العمر ياسيد الرجال وطبت لي عمرا ...والدي العزيز....

إلى قدوتي الأولى ومعنى الحب والحنان إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى جنة قلبي التي لطالما أرشدتني، ورافقتني في كل مشاوير حياتي ولا تزال تفعل ذلك إلى الآن أمي الغالية حفظها الله ورزقها العفو والعافية

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين والسند، إلى من كانوا عونا لي

أختي وعماتي وأعمامي وأبناء عمتي

إلى روح جدي وجدتي رحمهما الله، إلى الوجوه التي غابت عن العين وما غابت عن القلب

أهدي هذا العمل وفاء لذكراكما العطرة، مازلت أشعر بدفء دعواتكما ترافقني رحمكما الله رحم واسعة وجعل الفردوس داركما

أهديكم هذا الانجاز الذي لم يكن وليد خطة عابرة بل ثمرة طريق طويل من التعب والصبر والأمل

والحمد لله على جميل عطائه وعظيم توفيقه وواسع فضله الذي لا يحصى

الطالبة : هنـــــاء



مقدمة:

مقدمة:

تعد السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر أحد أبرز تجليات التخطيط الاستعماري الساعي إلى إعادة صياغة البيئة الريفية وفق منطق "الرأسمالية الاستيطانية"، وهي استراتيجية لم تكتفِ بالسيطرة على الأرض فحسب، بل امتدت لتشمل هندسة المؤسسات المالية والإدارية الكفيلة بدمج الفلاح الجزائري في هذه الدورة الاقتصادية الجديدة. وفي هذا السياق، برزت **شركات الاحتياط الأهلية(SIP)** كأداة تنظيمية مركزية ضمن الجهاز الإداري للبلديات المختلطة، حيث طُرحت كإطار "تعاوني" يهدف إلى تأمين احتياجات الأهالي من البذور والائتمان وحمايتهم من التقلبات المناخية.

إن دراسة هذه الشركات في إطارها الوظيفي والتشريعي تسمح بالكشف عن طبيعة التوازنات التي أرادت الإدارة الاستعمارية تحقيقها بين ضرورة الحفاظ على حد الكفاف للمنتج الجزائري لضمان الاستقرار الاجتماعي، وبين متطلبات الاقتصاد التصديري الذي جعل من هذه المؤسسات قناة للضبط المالي والرقابة الإدارية على مجتمعات الريف.

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: الأسباب الموضوعية

وهي الأسباب المتعلقة بطبيعة الموضوع وأهميته في السياق التاريخي:

1. **كشف آليات "الاستعمار المؤسساتي":** بعيداً عن الجانب العسكري، تبرز شركات الاحتياط كأداة "ناعمة" للسيطرة. دراستها تسمح بفهم كيف وظفت فرنسا القانون والإدارة (البلديات المختلطة) لإخضاع الريف الجزائري.
2. **تفكيك الخطاب الاستعماري:** تدعي الوثائق الفرنسية أن هذه الشركات أُنشئت لـ "لحماية والإغاثة" (Prévoyance). البحث في هذا الموضوع يكشف التناقض بين هذا الخطاب وبين الواقع الذي جعلها أداة لاستنزاف مدخرات الأهالي ورهن إنتاجهم.
3. "فهم التحولات الهيكلية في الريف: تكشف الدراسة مسار تحويل الفلاح الجزائري من منتجٍ يتمتع بالسيادة في ظل نظام 'المخازن التقليدية' القائم على التكافل، إلى **وحدة وظيفية** ضمن منظومة رأسمالية استعمارية، تُخضعه لآليات الاشتراك الإجباري وتُكبله بدوامة المديونية.

4. **نـدرة الدراسـات المتخصصـة:** ركـزت أغلـب الدراسـات التاريخيـة علـى "المصـادرة المباشـرة للأراضـي"، بينمـا ظـل نظـام "الائتمـان والقـرض والاحتيـاط" (الـذي تمثلـهSIP) أقـل حظاً من البحث المعمق، مما يجعل الموضوع أرضاً خصبة للجديد.

ثانياً: الأسباب الذاتية

وهي الدوافع التي تجعل الباحث يميل لهذا الموضوع أو القيمة المضافة التي يقدمها:

1. **الرغبـة في إعـادة قـراءة التـاريخ الاقتصـادي:** السـعي لتقـديم رؤيـة وطنيـة أكاديميـة تُحلـل الوثـائق الاسـتعمارية (التقـارير الماليـة، المراسـيم) بعـين ناقـدة، لإثبـات أن "المجاعـة" و"الفقر" في الريف كانت نتائج سياسات مدبرة وليست مجرد كوارث طبيعية.
2. **إبـراز المقاومـة الصـامتة:** تتـيح الدراسـة تتبـع أشـكال رفـض الفلاحـين لهـذه الشـركات (مثـل التهـرب مـن الـدفع أو الاحتجاجـات الإداريـة)، ممـا يبـرز وعـي الفـلاح الجزائـري بمـؤامرة استنزاف أرزاقه.

حدود الدراسة:

تمتـد هـذه الدراسـة زمنيـا مـن سـنة 1830 إلى 1930، وهـي الفتـرة التـي بـدأت خلالهـا تتضـح وتترسـم السياسـة الزراعيـة الفرنسـية، وظهـور شـركات الاحتيـاط الأهليـة، والتـي انتهـت بتحـول هـذه الأخيـرة إلى أداة اقتصـادية ذات صـلاحيات واسـعة، مـن خـلال تحـول اسـمها وصـبغتها القانونيـة ، لكـن الهـدف والغاية لم تتغير.

أما جغرافيا فيتركز نطاق هذه الدراسة على الجزائر بامتدادها الجغرافي.

أهمية الدراسة:

هـذه الدراسـة هـي جـزء مـن تحليـل وقـراءة التـاريخ الاقتصـادي والاجتمـاعي للجزائـر خـلال الفتـرة الاستعمارية (1839-1930)،والتي تكمن أهميتها في:

- تفكيك المنظومة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر:

تسـلط الدراسـة الضـوء علـى البنيـة التشـريعية والتنظيميـة للسياسـة الزراعيـة الفرنسـية، وكيفيـة توظيف ذلك لخلق اقتصاد كولونيالي ،وجعل الجزائر خزانا لتطوير اقتصاد الميتروبول.

-توضيح دور شركات الاحتياط الأهلية من حيث الازدواجية الوظيفية:

تكمن أهمية الموضوع في إبراز العمل الازدواجي لشركات الاحتياط الأهلية (Sociétés Prévoyance)، حيث كانت تعمل كمؤسسة تعاونية لمساعدة الفلاح في أوقات الأزمات ، بالمقابل كانت في العمق أداة استعمارية لاستنزاف مقدرات الفلاح الجزائري، وجعله تابعا للاقتصاد الاستعماري الرأسمالي.

-إثراء المكتبة التاريخية الجزائرية

تقدم هذه الدراسة البحثية جزءا من إعادة قراءة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال الاستعمار، من خلال تحليل ونقد تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية ، وتقاطع هذه الأخيرة، ما يمنح الباحثين فهما لطبيعة التفكك الاجتماعي والاقتصادي، الذي حصل في بنى المجتمع من جهة، ومعرفة كيف أصبح الاقتصاد الجزائري تابعا للدائرة الاقتصادية الاستعمارية الرأسمالية من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

مثل أي دراسة تاريخية ، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الأكاديمية والمعرفية ، والمتمثلة فيما يلي:

-رصد التطور التشريعي والكرونولوجي للسياسة الزراعية الفرنسية:

من خلال تتبع التدرج التاريخي للتشريعات والقوانين الزراعية ، التي أقرتها المنظومة الفرنسية حتى سنة 1930، التي هي أوج ازدهار السياسة الزراعية الفرنسية، وبيان انعكاسات ذلك على الملكية العقارية والبنى الاجتماعية.

-تحليل البناء الهيكلي والوظيفي للشركات الأهلية للاحتياط :

من خلال تتبع التطور التاريخي، و القانوني ،وحتى التنظيمي لهذه المؤسسات، منه إلى تفكيك آليات عملها ، لتوضيح كيفية تحولها من مؤسسات تعاونية إلى مؤسسات استعمارية للرقابة الإدارية والمالية.

-توضيح الأثر السوسيو-اقتصادي لسياسة شركات الاحتياط الأهلية:

الهدف من هذه الدراسة هو توضيح وتقييم مدى مساهمة سياسة هذه الشركات في إفقار الفلاح الجزائري ، وتحويله من مالك للأرض إلى خماس أجير فيها، إلى جانب رصد الأثر العميق لها في خلق أزمات اجتماعية كالنزوح الريفي والهجرة وغيرها.

-تبيان البعد الإيديولوجي الاستعماري من وراء السياسة الزراعية وشركات الاحتياط الأهلية:

لعل الهدف الأبرز من وراء هذه الدراسة يمكن في كشف زيف الخطاب الفرنسي القائم على رسالة "نشر الحضارة" وتمدين الريف الجزائري، من خلال إدعاء تقديم العون تحت غطاء مؤسسات الاحتياط الأهلية، واستغلال غطائها القانوني لتتبع الفلاح الجزائري ، ورصد حركات المقاومة من جهة، واستنزاف الريف الجزائري وتحويله لبيئة ملائمة للاستيطان الفرنسي من جهة أخرى.

اشكالية الدراسة:

"ارتبطت هندسة السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر بمساعي تحويل البنية العقارية والإنتاجية لتتوائم مع متطلبات السوق الرأسمالية الأوروبية، وهي الإستراتيجية التي استوجبت إيجاد أطر مؤسساتية لتنظيم علاقة الفلاح الجزائري بالأرض وبالدورة الاقتصادية الجديدة. وفي هذا الإطار، برزت **شركات الاحتياط الأهلية** كحلقة وصل إدارية ومالية ضمن المنظومة الزراعية الاستعمارية؛ حيث طُرحت كآلية لتنظيم الادخار والائتمان ألفلاحي في الأوساط الريفية، مما يطرح تساؤل جوهري حول طبيعة الوظيفة التي أُسندت لهذه الشركات في سياق التحولات الهيكلية التي شهدها القطاع الزراعي، ومدى تقاطع أدوارها مع الأهداف الاستراتيجية للإدارة الفرنسية تجاه الملكية والأمن الغذائي للأهالي."

أو بعبارة اوضح:

"ما هي طبيعة العلاقة العضوية بين السياسة الزراعية الاستيطانية الفرنسية ومأسسة شركات الاحتياط الأهلية (SIP)، وكيف ساهمت هذه الشركات في إعادة صياغة الو اقع الاقتصادي والاجتماعي للريف الجز ائري بين خطاب الحماية القانونية وآليات الضبط الإداري والمالي؟"

وتتفرع عن هذه الاشكالية جملة من التساؤلات نوجزها فيمايلي

1. كيف تشكلت الملامح الكبرى للسياسة الزراعية الفرنسية، وما هو الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي حكم ظهور وتطور شركات الاحتياط الأهلية؟
2. ما هي الآليات الاقتصادية والمالية التي اعتمدتها هذه الشركات في تسيير موارد الأهالي (الاشتراكات والقروض)، وكيف وظفتها الإدارة الاستعمارية كأداة للرقابة والضبط؟
3. ما هي الانعكاسات المباشرة لنشاط هذه الشركات على بنية الإنتاج التقليدي ومديونية الفلاح الجزائري في ظل التوسع الزراعي الاستيطاني؟

مناهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، التي تحتم علينا اعتماد عدة مناهج هي:

- **المنهج التاريخي:** لتتبع مسار القوانين الزراعية وتطور شركات الاحتياط زمنياً.
- **المنهج القانوني** لتحليل بنية المراسيم الاستعمارية وكشف التناقض بين بنودها "التعاونية" وصلاحياتها "التحكمية"
- **المنهج الإحصائي:** لتقييم ميزانيات هذه الشركات وحجم القروض والفوائد، ومقارنتها بما كان يُخصص للمستوطنين.
- **المنهج المقارن** لمقارنة وضع الفلاح الجزائري المشترك في هذه الشركات بوضع المستوطن الأوروبي الذي كان يستفيد من صناديق القرض الفلاحي (Crédit Agricole) بمميزات مختلفة تماماً.

مصادرومراجع الدراسة:

هذه الدراسة خلاصة لمعارف ومعلومات تم انتقائها من مصادر ومراجع مختلفة وأخص بالذكر:

المصادر:

-كتاب لـ:**M .A.Berseville**بعنوان" **Sociétés indigènes de prévoyance**":وهو عبارة عن تقرير عن العمليات التابعة لجمعيات حماية السكان الأصليين للإغاثة والقروض المتبادلة ببلديات الجزائر خلال السنة المالية 1895-1896 مقدمة إلى الحاكم العام جول كامبون، وهو يتضمن شركات القروض والإغاثة منها شركات الاحتياط الأهلية.، وقيمة الاشتراكات المقدمة من الفلاحين ، وأيضا القروض والعائدات المالية للشركات، وقد اعتمدنا عليه في البحث خاصة في تقديم إحصائات عن اشتراكات الفلاحين...الخ.

-خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تق: محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1982.وهو مصدر هام يتناول مختلف الأحداث المتعلقة بتاريخ الجزائر خلال بدايات الاحتلال، والتي شاهدها وعايشها الكاتب ونقلها، وهو يتضمن معلومات تتعلق بالسياسة الزراعية الفرنسية بالدزائر مرتكزاتها وعاوملها.

المراجع:

-عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر،والذي يعرض مختلف المواضيع المتعلقة بالجانب الاقتصادي والمالي في الجزائر وعلاقة ذلك بالتخلف والتطور....، وقد اعتمدنا عليه هو الأخر في معظم فصلول البحث، من خلال بعض الاحصائيات وتحليله للسياسة الزراعية الفرنسية والبعية الاقتصادية وغيرها من المواضيع التي خدمت البحث من جوانب شتى.

-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي لجزائر 1830-1962، يتضمن معلومات تاريخية تتعلق بالتاريخ الاقتصادي والاستيطاني الفرنسي بالجزائر ومسألة الملكية العقارية، وقد استعنا به في معظم فصول البحث ، ماتعلق بالمصارة وقوانين الملكية والمصادرة العقارية ونتائج ذلك وبعض الإحصائيات.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع بالدراسة من جوانب مختلفة، ومن هذه الدراسات نذكر:

-أطروحة دكتوراه لـ"صالح حيمر" بعنوان: "السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930": وهي عبارة عن دراسة اقتصادية واجتماعية وسياسية لمختلف جوانب السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر، والتي اعتمدنا عليها في معظم فصول الدراسة، خاصة ماتعلق منها بالمصادر والحجز العقاري، وغيرها من الجوانب الأخرى.

-أطروحة دكتوراه لـ محمد شقرة بعنوان: " الفلاحون الجزائريون وسياسة شركات القرض الفلاحي في بلديات شمال الجزائر1893-1962"، وهي دراسة تتناول بالتحليل المعمق شركات القرض الزراعي في شمال الجزائري، والتي تعرض فيها الكاتب إلى موضوع شركات الاحتياط الأهلية، والتي استعنا بها في وضوع الدراسة في معظم فصولها.

هذا إلى جانب بعض المقالات العلمية ، منها مقال لعبد المنعم هامل بعنوان "شركات القرض الزراعي ودور شركات الاحتياط الأهلية "، عالج من خلاله موضوع القرض الفلاحي وعلاقة شركات الاحتياط اللأهلية بها.

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة ، والتساؤلات التي تطرحها، قمنا بمعالجة موضوع الدراسة وفقا لخطة قوامها ثلاث مقدمة ، ثلاثة فصول، واستنتاج عام، وقائمة بيبليوغرافيا.

الفصل الأول بعنوان:"المقاربة المفاهيمية والمرجعيات التشريعية للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر"، والذي يتضمن ثلاث مباحث، عالجنا في المبحث الأول ماهية السياسة الزراعية وأطرها القانونية، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى تحليل للنمط الزراعي وانتقاله من النمط المعاشي إلى الاستعمار التجاري، في حين خصصنا المبحث الثالث لعرض تعريف لمؤسسات الاسناد الزراعي"رشكات الاحتياط الأهلية" من حيث النشأة والأهمية والتأسيس.

الفصل الثاني عرضنا فيه " آليات عمل شركات الاحتياط الأهلية وتأثيرها الاقتصادي"، عرضنا فيه آلية التبعية الاقتصادية والرقابة الإدارية لشركات الاحتياط الأهلية، وفي المبحث الثاني عالجنا دور الشركات في دوامة المديونية ومصادرة الأملاك، في حين خصصنا المبحث الثالث لتحليل دور هذه الشركات من حيث الاستغلال المباشر.

الفصل الثالث خصصناه لدراسة" **آثار السياسة الزراعية الفرنسية على المجتمع الجزائري (شركات الاحتياط الأهلية نموذجاً)**"، "، نشرح فيه ونحلل هذه التأثيرات العميقةللسياسة الزراعية الفرنسية على المجتمع الجزائري في ثلاث ثلاثة مباحث أساسية ومتكاملة:

- **المبحث الأول:** يسلط الضوء على واقع **الهيمنة السياسية** التي فرضتها السياسة الزراعية وإدارتها الاستعمارية بالكامل تحت غطاء التعاون والإغاثة، محولةً شركات الاحتياط إلى أداة للضبط الإداري والأمني وإحكام القبضة على الأرياف وسكانها.
- **المبحث الثاني:** يرصد التغيرات الجسيمة التي أحدثتها هذه السياسة في **البناء الاقتصادي** التقليدي، من خلال تتبع آليات تفكيك الملكية الجماعية للأرض (أراضي العرش)، وإعادة بناء الهوية الاقتصادية للمجتمع الجزائري عبر ربطه قسراً بالدورة الرأسمالية الفرنسية وتوجيهه نحو الزراعات النقدية وتكريس المديونية.
- **المبحث الثالث:** يوضح أثر هذه السياسات المتكاملة في تفكيك **النسق والهيكل الاجتماعي**، وإعادة صياغة البيئة الريفية الجزائرية وفق المنظور الاستيطاني، وما نتج عن ذلك من بروز للبروليتاريا الزراعية الكادحة، وتفكك الروابط القبلية، وصولاً إلى ظاهرة النزوح الريفي الحاد ونشوء أحزمة البؤس حول الحواضر الكبرى.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من صعوبات خلال مرحلة إنجازه، من الصعوبات التي اعترضتنا هي:

- صعوبة التعامل مع المادة العلمية كون الموضوع يتضمن مصادر ومراجع أجنبية تحتاج إلى وقت لتصفحها وترجمتها، كما أن الترجمة المقدمة اجتهاد شخصي محض.

وأخيرا لا يسعنا إلى أن نشكر الله عز وجل على تذليله لهذه الصعاب وأنجاز هذا العمل، هذا ونتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف على توجيهه وتأطيره لنا ، ونصائحه القيمة طيلة فترة إنجاز البحث فجزاه الله عنا خير الجزاء.



الفصل الأول:

المقاربة المفاهيمية والمرجعيات التشريعية للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية الاستعمارية وأطرها القانونية

المبحث الثاني:عصرنة النمط الزراعي (من الإنتاج المعاشي إلى الاستثمار التجاري).

المبحث الثالث: مؤسسات الإسناد الزراعي (شركات الاحتياط الأهلية نشأةً وتأسيساً).

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والمرجعيات التشريعية للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر.

.

على غرار المنظومة الاقتصادية المطبقة في **الميتروبول**، سعت السلطة الاستعمارية الفرنسية إلى إرساء نظام اقتصادي في الجزائر يكرس التبعية المطلقة لفرنسا، وذلك عبر سلسلة من التدابير الهادفة للسيطرة على كافة القطاعات الحيوية. وقد حظي **الجانب الزراعي** بالنصيب الأوفر من هذه الإجراءات؛ نظراً لقداسة الأرض ومكانتها الجوهرية لدى الجزائريين، ودورها الفعّال في تحريك العجلة الاقتصادية، وهو ما دفع بفرنسا لتبني سياسة زراعية قائمة على مصادرة الأراضي واستحداث آليات تنظيمية كـ **"شركات الاحتياط الأهلية"** لتعزيز هيمنتها.

وفي هذا السياق، سيتناول هذا الفصل قراءةً تحليلية لمفهوم **السياسة الزراعية الفرنسية** وتأسيسها القانوني في الجزائر، مع دراسة معمقة لشركات الاحتياط الأهلية من حيث دلالاتها المفاهيمية وظروف نشأتها وتأسيسها.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والمرجعيات التشريعية للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر.

.

المبحث الأول:ماهية السياسة الزراعية الاستعمارية وأطرها القانونية.

1-مفهوم السياسة الزراعية الفرنسية:

إن دراسة **السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر** تتطلب، بالضرورة، الانطلاق من "المفهوم الشامل" للسياسة الزراعية كما هو متعارف عليه في الأدبيات الاقتصادية والموسوعات العلمية؛ إذ لا يمكن عزل التجربة الفرنسية عن الإطار النظري العام الذي يحكم العلاقة بين الدولة والنشاط الزراعي.

تمثل السياسة الزراعية، من منظور علم الاقتصاد" **الإجراء والتدابير المتخذة في القطاع الزراعي من أجل أهداف معينة، وما هي إلا جزء من السياسة الاقتصادية العامة "(بلاطة، دت، صفحة 105).**

وهي تشكل " **أحد فروع السياسة الاقتصادية، وتمثل مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق بها تنفيذ أهداف محددة، إذ أنها تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي، الفن الإنتاجي، وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها..."(بابا وعدة، 2017، صفحة 73).**

من خلال هذه التعريفاتيمكن صياغة تعريف عام للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر والتي تعني سلسلة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها إدارة الاحتلال الفرنسي في المجال الزراعي كونه يحتوي على مقومات اقتصادية من شأنها خدمة الاقتصاد الكولونيالي خاصة والميتروبول عامة، وهي جزء من السياسة الاقتصادية الفرنسية الرامية إلى الاستحواذ على الأرض واستغلالها، وتحويلها إلى مصدر للإنتاج الزراعي من جهة، والحفاظ على الجزائر من خلال الاستحواذ على أراضيها الزراعية من جهة أخرى-ربط الجزائر بالاقتصاد الفرنسي-(زيان وعيدة، 2016، صفحة 348).

لم تكن السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر مجرد تدابير إدارية معزولة، بل مثّلت تطبيقاً مشوهاً للأدوات الاقتصادية الرأسمالية في بيئة استعمارية، حيث عملت الإدارة على "تطويع" المفاهيم الكلاسيكية لخدمة المشروع الاستيطاني. وقد تجلى ذلك بوضوح في عصرنة الأداة القانونية لنزع الملكية عبر إحلال الملكية الفردية محل النظم الجماعية والعرشية التقليدية (كما في قانون

1873)، بهدف "إعادة هندسة الواقع العقاري" وتمكين المعمرين تحت غطاء الشرعية الزراعية. كما أفرزت هذه السياسة تبعية هيكلية قسرية اعتمدت مبدأ "التخصص الإنتاجي (Specialization) " لتحويل القطاع الزراعي الجزائري إلى ملحق تقني يغذي احتياجات الصناعة والسوق الفرنسية بدلاً من تلبية الاحتياجات المحلية، وهو ما أدى إلى تكريس ثنائية تنموية حادة بين قطاع رأسمالي متطور خاص بالمستوطنين وقطاع تقليدي مهمش للأهالي. وبذلك، تندرج هذه الممارسات ضمن إستراتيجية الرأسمالية الكولونيالية التي سعت، كما يؤكد بن أشنهو(1979، صفحة 102)، إلى إعادة توجيه الدائرة الاقتصادية من الاستهلاك المحلي نحو الخارج لتموين السوق الرأسمالية الفرنسية، محولةً الفلاح الأصلي من صاحب أرض إلى عنصر تابع في منظومة اقتصادية عالمية لا تخدم مصالحه.

2-قوننة الاستيلاء: البناء التشريعي للسياسة الزراعية الفرنسية في الجز ائر

لما كانت كل محاولات الإدارة الفرنسية للاستحواذ والهيمنة على الجزائر أرضا وشعبا مرهونا بمدى شرعية ذلك، فقد عملت السلطات الفرنسية منذ البدايات الأولى للاحتلال إلى إضفاء صبغة شرعية لمختلف الممارسات والسياسات التي قامت بها في الجزائر، خاصة ما يتعلق منها بالسياسة الزراعية ، أين عملت على تقنين كل ماله علاقة بذلك من خلال ترسانة من التنظيمات والتشريعات القانونية العقارية، التي من شأنها أن تبرر تلك التصرفات التي تقوم بها فيما يتعلق بالجانب الزراعي والفلاحي بالجزائر، وإضفاء الطابع القانوني على عمليات نهب العقار في الجزائر(خيثر، 2016، صفحة 181).

وتتضح هذه السياسة التشريعية التي انتهجتها فرنسا لتسهيل مهمة استحواذها على الأرض لتسهيل تجسيد سياستها الزراعية في الجزائر، في تلك الممارسات التي باشرتها منذ سقوط مدينة الجزائر من خلال تأسيس دومين الدولة بدلا لما كان يسمى دومين البايلك، ثم تقسيم الأراضي الفلاحية الجزائرية وفقا لعدة مراسيم بداية من 1830 وحتى 1903 وفقا لإستراتيجية قانونية مدروسة عبر عدة مراحل بداية بالاستيلاء الحر ثم المصادرة منه إلى تقنين عمليات الاستيلاء على الأراضي الزراعية(بورابة، 2018، الصفحات 355-357).

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والمرجعيات التشريعية للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر.

.

وكنتيجة طبيعية لمرامي وأطماع الإدارة الاستعمارية فإن التأسيس القانوني لسياستها الزراعية في الجزائر ارتبط أيم ارتباط بالعقار والأراضي الفلاحية ، التي كانت هي الركيزة الأساسية لتجسيد سياستها في الجزائر، لذلك عملت على سن نصوص تشريعية وتنظيمية تجسد سياستها العقارية تجاه الأراضي الفلاحية(بلعقون، 2021، صفحة 125)، والنصوص القانونية التي أقرتها في هذا الجانب كانت درعا قانونيا لتحقيق سياستها الزراعية بالجزائر، وسنأتي على ذكر هذا الجانب في المبحث الموالي.

الجدير بالذكر أن الإدارة الفرنسية الاستعمارية من خلال استنادها إلى قدسية الأرض ومكانتها اقتصاديا، ودورها الفعال في تجسيد سياستها الزراعية وإقامة منظومة فلاحية استعمارية بديلة لتلك التي كانت في الجزائر،قد استندت على دعائم ومرتكزات كانت بمثابة اللبنة الأولى نحو تحقيق وتجسيد سياستها الزراعية بالجزائر.

وتتضح هذه المرتكزات أساسا في ثلاث مرتكزات هامة وأساسية وهي:

1-تشريع المصادرة والملكية العقارية:

من أجل بناء سياسة زراعية استعمارية فرنسية بالجزائر، عمدت إدارة الاحتلال إلى عمليات المصادرة والاستيلاء على الأراضي الفلاحية ومختلف الأملاك العقارية،هذا وقد وجدوا في الجانب القانوني والتنظيم التشريعي للعقار فرصة لتسهيل مهمة المصادرة وإقامة ملكية عقارية فرنسية بالجزائر، فخلال البدايات الأولى للإحتلال وبمجرد استيلاء ديبورمون على مدينة الجزائر، قام الفرنسيون بضم أملاك بيت المال لدولتهم –ملكية الدومين- ، تحت إشراف لجنة المالية التي أنشأها بورمون(سعد الله ج1، 1992، الصفحات 73-74).

ولمعرفة حقيقة التشريع الفرنسي لعمليات المصادرة والملكية العقارية كاستراتيجية نحو إيجاد سياسة زراعية استعمارية بالجزائر، سنتتبع كرونولوجيا عمليات مصادرة الأراضي والقوانين والتشريعات العقارية المتعلقة بالعقار في الجزائر، والذي تم خلال المرحلة الممتدة من 1830 إلى غاية 1926 ، والتي شملت عدة مراحل من عمر الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أ-المرحلة الأولى من 1830-1870:

عرفت المرحلة الأولى عدة مراسيم وتشريعات سنتها الإدارة الفرنسية للاستيلاء على الملكيات العقارية وأراضي الجزائريين، ومن جملة هذه التشريعات:

-قرار كلوزيل المؤرخ في 8 سبتمبر 1830 والمتمم بقرار 7 ديسمبر 1830: جاء به الجنرال كلوزيل الذي خلف ديبرمون، ويهدف القرار إلى ضم كل الأراضي والأملاك التابعة للبايلك وأراضي الملك التابعة للأتراك فضلا عن الأراضي الفلاحية الوقفية التي كانت تابعة ومخصصة معظمها لأوقاف الحرمين الشريفين خلال الحكم العثماني للجزائر(بلعقون، 2021، صفحة 108).

وقد استمرت طموحات كلوزيل في السيطرة على الأراضي الزراعية في الجزائر حتى بعد هذا القرار، أين ضم الأملاك الوقفية بموجب قرار 7 ديسمبر 1830، وعمل على استغلال القوة العسكرية الفرنسية للاستيلاء على عديد الأراضي الفلاحية في سهل متيجة وواد الحراش وشجع على إنشاء المزارع والاستيلاء على الأراضي التي خضعتللاحتلال(قنون، د ت، صفحة 150)، أين أنشأ المزرعة النموذجية لأفريقيا لتتكفل بتسيير الدومين الاستعماري الذي شكلت هذه الأراضي المجمعة النواة الأولى له، ومنح لها امتياز استغلال سهول متيجة(بلعقون، 2021، صفحة 108).

-مرسوم 22 جويلية 1834:

والذي ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا، وتكمن أهمية القانونية في كونه يخول لفرنسا التصرف في الملكية العقارية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الأملاك الفرنسية(خيثر، 2016، صفحة 182)، فالمنظور الاستعماري نحو الملكية العقارية كأحد ركائز سياساتها الزراعية الاستعمارية في الجزائر قد اقترن بفكرة ربط الجزائر المستعمرة بفرنسا الأم.

-قانون أكتوبر 1844: يسمح لمصلحة أملاك الدولة بضم جميع الأراضي الغير مزروعة التي لا تثبت ملكيتها بعقد صريح مسجل في المصالح العقارية الفرنسية.

-مرسوم 31 أكتوبر 1845 و21 جويلية 1846:

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والمرجعيات التشريعية للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر.

.

أصدر الجنرال بيجو سنة 1841 قرارا يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين، وفي سنة 1845 أصدر أمرا آخر للاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين، أين استولت بموجبه الإدارة الإستعمارية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات كثيرة من البلاد، وفي العام الموالي1846 أصدر أمرا آخر للاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة(بوعزيز، 2007، الصفحات 8-9).

-مرسوم19سبتمبر1848:

كما جاء في مادته الثالثة أن الكولون المزارعين أو الراغبين في أن يصبحوا مزارعين يتلقون من الدولة أراضي زراعية مجانا تتراوح مساحتها من 2 إلى 10 هكتار للعائلة الواحدة(فشار، 2016، صفحة 357).

-قانون 16جوان 1851:

الذي نص على إلزامية حجز ومصادرة الأراضي الزراعية الرعوية التي تخلى أصحابها عن استغلالها، لكنه بالمقابل لم يشر إلى نزع تلك الأراضي الغير مستغلة من قبل الكولون والتي تركوها بورا، وكأنه جاء لتكريس النهب والسلب الواسع لأراضي الجزائريين ومنحها للكولون حتى وأن لم تكن الغاية الاستفادة منها(بن داهة، االاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، 2013، صفحة 324).

كما خول للإدارة الفرنسية الحق في الحصول على أراضي العرش بحجة المصلحة العامة أو مصلحة الاستيطان(قنون، د ت، صفحة 151)، هذا وكانت الإدارةمدركة تمام الإدراك لمدى خطورة ذلك على القبائل، وعن ذلك يقول الجنرال بيليسيه(Pélissier) في أحد تقاريره: **" في كل مرة ننتزع الأرض من العرب، ونبقي هذا النسق كما هو، مهما بدا حجم ما ننتزعه صغيرا بالقياس لما بقي لهم، فإننا نجازف، بحكم هذا المظهر الأخير، بتخطي الحدود التي تسمح لهم بتأمين شروط بقائهم"**(الهواري، 1983، صفحة 63).

وقد وصفه رجل القانون جودان(F. Godibn) بأنه: **" نظرية السلب والنهب ولقد استولت الدولة على أحسن الأراضي والباقي قسمته قطعا صغيرة مابين 08-10 هكتارات لكل عائلة "**(بورابة، 2018، صفحة 360).

-قانون السيناتوس كونسيلت 22 أفريل1863:

في فترة حكم الإمبراطورية الثانية، ازدادت وتنامت طموحات فرنسا في ضم أكبر عدد من الأراضي وإيجاد صبغة جديدة للملكية العقارية في الجزائر بما يتماشى وأهدافها، وتحت مسمى "الجزائر مملكة عربية" هذه التسمية التي أطلقها نابليون الثالث على مشروعه الاستيطاني في الجزائر، عمل هذا الأخير خلال زيارة له للجزائر أوائل 1863، على إحداث تغيير في الملكية الشخصية للأراضي بعد ما لاحظه من معانات الجزائريين من عمليات الانتزاع والمصادرة لأراضيهم(بوعزيز، 2007، صفحة 19).

أين كتب في 6 فبراير1863 رسالة إلى الحاكم العام بيليسيه اعتبر فيها الجزائر "مملكة عربية" تابعة لفرنسا يتساوى فيها الجزائريون والفرنسيون، ونص مشروعه على أن **" للأهالي تربية الماشية والزراعة، ولنشاط الأوروبيين وذكائهم استغلال الغابات واستصلاح الأراضي والري وإدخال الزراعات الحديثة والصناعة"**(بلاح، 2006، صفحة 143).

ثم أصدر في ذات الشأن قرار سيناتوس كونسولت في 22 أفريل1863 ، الذي أوقف به استعمار الأراضي واعترف فيه بحق الجزائريين في التمتع دائما بالأراضي التي كانت لهم بالتقاليد(سعد الله ج2، 1992، صفحة 24)،وكان نابليون الثالث يرمي من وراء ذلك زرع الطمأنينة في أوساط الجزائريين بعد ما تعرضوا له من اغتصاب ومصادرة لأراضيهم وأنه لا يمكن التخلي عنهم أو طردهم نحو الصحاري كما حدث مع هنود أمريكا الشمالية، بالمقابل دعا إلى البحث عن سبل التجانس مع هذا العنصر المحارب المزارع والذكي(فشار، 2016، صفحة 357).

لكن التركيز المعمق في هذا القرار وبنوده يحيلنا إلى فهم أعمق لحقيقة ونوايا الإدارة الإستعمارية في تفكيك الملكية الجماعية وتحويلها إلى ملكية فردية خاصة وإبراز ما هو خاص بهذا الفرد خارج إطار

الجماعة(عمري، 2008، صفحة 159)، وهو الأمر الذي سيكون عائق لاشك أمام الجزائريين، بالمقابل سيعود ذلك بالنفع على المستعمر والكولون معا.

ب-المرحلة الثانية1870-1926:

بعد سلسلة الأحداث التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأولى من الاحتلال من استيلاء ومصادرة للأراضي من أجل الإستيطان والتوسع، وما تبعها من رفض واستماتة من قبل الجزائريين وحركة المقاومة الشعبية التي كانت تشجع الجزائريين على رفض كل القرارات التي سنتها إدارة الاحتلال بشأن الاستحواذ على أراضيهم وممتلكاتهم والتي كان آخرها القرار المشيخي، وما تبعه من انتفاضات ،عملت خلالها إدارة الاحتلال على تطبيق الحجز الجماعي لممتلكات الجزائريين، فتم حجز أراضي العرش بقوة بعد ثورة 1871(عزوز، 2019، صفحة 296)،كما أخذت الإدارة الاستعمارية في مواصلة سن القرارات والمراسيم المتعلقة بالملكية العقارية، وتزامن ذلك مع أقرار النظام المدني في الجزائري، ولعل السبب وراء هذا الإصرار الشديد من قبل فرنسا في السيطرة على أملاك الجزائريين وأراضيهم نابع من رغبتها في إيجاد مواطن للمعمرين الذين أخذت أعدادهم تتزايد خاصة مع تشجيعها لحركة الهجرة نحو الجزائر هذا من جهة، من جهة أخرى كانت إدارة الإحتلال قد وجدت ثغرات قانونية عديدة في التنظيم العقاري المحلي الأمر الذي دفعها إلى استغلال ذلك بسن قوانين جديدة تسهل عليها عملية الإستيلاء على العقار في الجزائر(بختاوي، 2014، صفحة 293).

ومن أبرز القرارات والمراسيم التي أقرتها نذكر:

-مرسوم31 مارس1871:

جاء هذا المرسوم بعد ثورة المقراني، وينص على مصادرة جميع أراضي وأملاك الجزائريين الثائرين ضد الاحتلال،أيا كانت طبيعة هذه الأملاك، ويعتبر مكملا لمرسوم31 أكتوبر1845(خيثر، 2016، صفحة 183)، وقد تمكنت إدارة الإحتلال من مصادرة العديد من أراضي القبائل التي تسكن المناطق التي كانت مسرحا لثورة البشا محمد المقراني والشيخ الحداد بعمالة قسنطينة سنة 1871، أينت تمكنت من الاستيلاء على حوالي 7.25240 هكتار من أجود الأراضي بالمنطقة(بورغدة، د ت، صفحة 361).

-قانون وارني26 جويلية 1873:

إلى جانب القرار المشيخي الذي جاء به نابليون الثالث والذي جاء لتكريس الملكية الفردية وتفكيك الملكية الجماعية، تواصلت سلسلة القرارات والمراسيم التي سنتها الإدارة الاستعمارية من أجل الإستيلاء على الملكية العقارية في الجزائر، أينكانت هناك دراسات من قبل الإدارة الفرنسية بخصوص قانون جديد حول المليكة العقارية في الجزائر وكان ذلك في بداية 1871، وذلك في اجتماع حضره كل من اليكسي لامبيرت والأميرال دوقيدون حافظ الأختام، ولوفرانك دوفور وزير الداخلية، حيث تم وضع اللبنات الأولى لقانون وراني(عزوز، 2019، صفحة 297)، بعد أن تقدم ممثل البرلمان وراني بتقرير خضع للتصويت، وبعض التعديلات ليتم التصويت على هذا القانون في26 جويلية 1873، والذي نص على إنشاء الملكية الفردية والقضاء على الملكية الجماعية(بن داهة، االاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، 2013، صفحة 362).

وحسب عدة بن داهة فإن وراني قد انطلق في صياغته لهذا القرار من فكرة مفادها أن لكل فرد أو شخص حق خاص في أراضي الملك أو العرش، وبعبارة أكثر وضوحاً لم يكن الهدف من وراء هذا القرار الإعتراف بحق كل جزائري في ملك خاص به وبالتالي التعرف على هؤلاء الملاك من الجزائريين كما جاء به القرار المشيخي1863م، وإنما كان الهدف منه هو التعرف على القطاعات الأرضية لهؤلاء الجزائريين ضمن القطاعات الأرضية للجماعة(بن داهة، االاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، 2013، الصفحات 363-365).

وهو الأمر الذي يفسر لنا نية فرنسا في وضع كل أملاك وأراضي الجزائريين تحت سلطة التشريع الفرنسي، كيف ذلك؟ الأمر يكمن في فتح باب الملكية الفردية للجزائريين وبالتالي تمكينهم من استعادة القوة الإنتاجية هذا من جهة، من جهة أخرى وضع حد لحالة اللاعدالة في توزيع الأراضي بين الجزائريين والمعمرين من خلال سن قانون يؤسس الملكية الخاصة أو الفردية حيثما انعدمت-منح الأوروبيين الوافدين للجزائر حق التلك أيضا-(فشار، 2016، صفحة 358).

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والمرجعيات التشريعية للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر.

.

فهذا القانون جاء لإقامة الملكية الفردية وتفتيت الملكية الجماعية شكليا. لكنه في باطنه كان يهدف إلى إلى تسليم سندات الملكية الفردية على أراضي العرش التي تم تفكيكها لملكيات فردية، ونقلها لاحقا إلى المستوطنين، خاصة وأن الملكية الجماعية للأراضي لطالما كانت حجر عثرة أمام سياسة فرنسا العقارية وحتى الزراعية (بلعقون، 2021، صفحة 85).

فضلا عن هذا فقد مكن هذا القانون فئة المعمرين من فرصة التمليك والاستفادة من إقطاعات زراعية مثلهم مثل الجزائريين، بالمقابل وفي إطار الملكية الخاصة التي جاء بها هذا القانون، فقد واجه الجزائري صعوبات عدة في هذا الجانب خاصة ماتعلق منها بعمليات التسجيل للملكية، حيث كانت رسوم التسجيل فوق طاقتهم، كما أن سندات الملكية لم تحدد مكان الأرض التي يملكها الجزائري، بل نصت على مساحتها، ناهيك عن حالة الإستدانة التي لجأ إليها الجزائري لأجل رسوم التسجيل ، والتي شكلت عقبة فيما بعد أمامه، حالت دون حصوله على أرضه بسبب الدين، ما أتاحالفرصة لرجال الأعمال الفرنسيين للإستفادة من قطع صغيرة من الأراضي الزراعية التي عرضت في المزاد العلني(جلال، د ت، الصفحات 256-257).

وبالتالي فإن قانون1873 فتح الباب أمام الملكية الفردية للجزائريين، لكن في الوقت نفسه عمل على إشراك الكولون في عملية التملك، من خلال عمليات البيوع التي كانت تتم بين الجزائريين والأوروبيين، أين أقدمت العديد من القبائل في كل من عمالة وهران والجزائر نحو بيع إقطاعات من الأراضي للمستوطنين بعد حصولها على سندات الملكية من قبل إدارة المصالح العقارية، وهو ما أشار إليه أندري نوشي في قوله: **"ففي ولاية الجزائر، على سبيل المثال،باعت قبيلة هاشم معظم أراضيها لصالح الأوروبيين بعد حصولها على شهادات ملكية فردية"(Noudchi, 1961, p. 398).**

لقد مثل قانون وارني 1873 أحد أكثر القوانين العقارية الفرنسية ، التي مهدت الأرضية نحو قيام سياسة عقارية فرنسية ، ونحو إقامة مشروع زراعي إستعماري كولونيالي ، يستند إلى عملية التمليك الفردي للأراضي الفلاحية للجزائريين ثم نقلها للمستوطنين، باعتبار الأرض هي نواة أي مشروع استعماري، كما أن السياسة الزراعية الفرنسية لن تقوم لها قائمة إلا من خلال وجود مساحات كافية من الأراضي الفلاحية، والتي كانت طبعا في معظمها تحت يد الملاك الأوروبيين، هؤلاء كانوا

بمثابة دعامة للسياسة الفرنسية الزراعية، إذ لا وجود لهذه الأخيرة دون وجود العنصر البشري، وبالتالي استفاد هؤلاء من مساحات واسعة من الأراضي التي كانت قد سلبت من الجزائريين في إطار القانون السابق ذكره، كما يوضحه الجدول الموالي(قنون، د ت، صفحة 153):

السنوات	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة	المجموع
1872م	23.539هآ	5.221هآ	52.813هآ	82.573هآ
1873م	21.060هآ	10.763هآ	28.153هآ	59.976هآ
1874م	6.038هآ	16.695هآ	39.531هآ	62.264هآ
1875م	15.867هآ	12.031هآ	22.655هآ	50.553هآ
المجموع	66.504	44.710	143.152	254.36

الجدول01: الأراضي المخصصة للمستوطنين 1872-1875م.

-قانون 22 أفريل1887:

جاء تكملة لقانون وراني1873 وهو يقضي ببيع الأراضي الجزائرية المشاعة(الأراضي الجماعية) في المزاد العلني دون اشتراط الإقامة فيها(بلاح، 2006، صفحة 249)،وكان ذلك يتم بطلب من المضاربين المتواطئين من كتاب العدل ووكلاء الأعمال، الذين كانوا بدورهم يحصلون على تلك الأراضي(بوعزيز، 2007، صفحة 32).

-قانون 16 فيفري1897:

جاء هذا القانون حسب بعض الكتاب الفرنسيين للتوفيق بين مصالح الجزائريين والأوروبيين معا،كما أنه جاء لتقليل مفعول قانوني 1873 و1887 اللذين يشكلان خطرا على وجود الإحتلال(بلعقون، 2021، صفحة 87)،نص في مادته الرابعة على منح حق طلب إجراء تحقيق جزئي لكل الملاك المشاركين في الملكية مهما كانت جنسياتهم أو أصلهم، والهدف من وراء هذا القانون هو إخضاع أكبر عدد من الأراضي الجزائرية لسلطة القانون الفرنسي أي فرنستها ومن ثم منحها للمعمرين(طوالبية و بولجويجة، 2024، الصفحات 24-25).

-قانون 13 سبتمبر 1904:

أخذت عمليات الإستيلاء على الأراضي الفلاحية الجزائرية من قبل فرنسا في تصاعدا بعد قانون 1887،كما واستمرت الإدارة الاستعمارية عازمة على فرنسة هذه الأراضي طيلة الفترة من 1890 حتى 1904، وتحقيقا لذلك أقرت قانون13 سبتمبر1904م ليمكن الكولون من الإستحواذ على الأراضي الفلاحية بالمقابل تم تهميش الفلاح الجزائري من ذلك(بورابة، 2018، صفحة 365).

-قانون 4 أوت 1926:

تم إضافة عدة تعديلات على قانون1897م بموجب قانون4 أوت 1926، الذي أعاد تنظيم إجراءات واسعة بخصوص الملكية(Mimoun, 2006, p. 16)، في أراضي العرش وفقا لقانون1873، واعتبر كل من يلتمس ملكية هذه الأرض كمالك لأنه يتمتع بحيازة الأرض(الهواري، 1983، صفحة 67).

كان هذا القانون كمحاولة أخيرة من فرنسا لنقل ملكية ما تبقى من الأراضي الفلاحية المملوكة للخواص أو المستغلة من قبل الأعراش، والتي كانت حجر عثرة أمام التوسع الاستيطاني الفرنسي ، هذا الأخير الذي ما فتأ ينهم الكثير من الأراضي دون أي اعتبار لما يتبقى للفلاحين الجزائريين، هنا اقترح بعض النواب قانون يكون أكثر لباقة ويأخذ بعين الاعتبار أحقية الجزائري في جزء من الأراضي، وبالتالي أخذت عملية انتزاع الملكية تتقلص بعد هذا القانون(بلعقون، 2021، صفحة 91).

لكن رغم كل ذلك، إلا أن عملية الاستيلاء على الأراضي الفلاحية منذ بداية الاحتلال وحتى هذا التاريخ 1926 قد تجاوزت حدود السلم ووضع اعتبار للتملك الجزائري، ذلك أن أغلب الأراضي أصبحت في يد الكولون.

توضح هذه القوانين، أن السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر لم تكن مجرد خطط اقتصادية عفوية لتطوير الإنتاج، بل كانت استراتيجية استيطانية إحلالية اتخذت من القانون "درعاً وسلاحاً" لتجريد الإنسان الجزائري من مقومات وجوده المادي. إن المتتبع للكرونولوجيا التشريعية الممتدة من قرار "كلوزيل" (1830) إلى قانون (1926)، يدرك أن المشرّع الاستعماري تحرك وفق هندسة تفكيكية

متدرجة؛ بدأت بـ"الاستيلاء الحر والمصادرة المباشرة" لأملاك الدولة والبايلك والأوقاف لإنشاء النواة الأولى للدومين الاستعماري، ثم انتقلت إلى "الهجوم التشريعي على البنية الاجتماعية" عبر قوانين خطيرة مثل "السيناتوس كونسيلت" (1863) وقانون "وارني" (1873).

كانت الغاية الضمنية والعميقة لهذه القوانين ،هي تفتيت الملكية الجماعية وأراضي العرش التي شكلت تاريخياً صمام أمان للقبائل الجزائرية وقوة تماسكها. ومن خلال تحويل الأرض إلى حصص فردية مشاعية، سهّلت الإدارة الاستعمارية على المعمرين والمضاربين الأجانب اختراق البنية العقارية المحلية، مستغلةً فقر الفلاح الجزائري، ورسوم التسجيل الباهظة، والوقوع في فخ الاستدانة، لإجباره على بيع أرضه أو مصادرتها عبر المزاد العلني (قانون 1887).

وفي المحصلة، فإن هذه الترسانة القانونية لم تكن سوى أداة لـ"فرنسة الأرض" وإعادة صياغة الخارطة الديموغرافية والاقتصادية للجزائر. فقد تحول الفلاح الجزائري بموجب هذه القوانين من "مالك أصيل للأرض" إلى "أجير أو خماس" في أرض آبائه، بينما تحول الكولون (المعمرون) إلى طبقة إقطاعية مهيمنة بدعم مطلق من قانون المركز (الميتروبول).

إنها منظومة قائمة على النهب المؤطر تحت غطاء العدالة وتقنين الممارسات الاستعمارية الاقتصادية ، وتأمين بقاء المستوطن، وإلحاق الاقتصاد الجزائري كلياً بالدولة الأم.

المبحث الثاني: عصرنة النمط الزراعي- من الإنتاج المعاشي إلى الاستثمار التجاري (الكروم نموذجاً).

من أبرز المرتكزات التي استندت إليها السياسة الزراعية الفرنسية، على غرار تشريع الاستيطان منه إلى تشريع عمليات المصادرة التي مست الأراضي والملكية العقارية، كانت الزراعة أو القطاع

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والمرجعيات التشريعية للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر.

.

الفلاحي هو محور هذه السياسيةمن خلال إدخال تعديلات عديدة على هذا القطاع وتحديثه عتادا وإنتاجا، وفرض المنطق الرأسمالي على الزراعة في الجزائر، وخلق نظام فلاحي كولونيالي رأسمالي يخدم الكولون والإدارة الاستعمارية من جهة، والميتروبول من جهة أخرى.

وفيما يلي توضيح للنمط الزراعي الذي أوجده الاستعمار في الجزائر وفقا لهندسته الزراعية القائمة على رأسملة القطاع الفلاحي:

1-1-الزراعة الاستيطانية الحديثة:

سعت السياسة الرأسمالية الفرنسية إلى تغيير القطاع الزراعي في الجزائر من قطاع زراعي محلي معاشي إلى هيكل زراعي كولونيالي موجه لتلبية حاجيات المستوطنين من جهة ، وتلبية متطلبات السوق الرأسمالية الأوروبية من جهة أخرى.

وقد أوجدت هندسة الاستعمار الزراعية قطاعين زراعيين، الأول قطاع حديث يخدم المستوطنين ويحظى بدعم من قبل الحكومة الفرنسية من خلال ما تقدمه من تمويل وقروض للفلاحين إلى جانب سيطرته على أغلب الأراضي الفلاحية الخصبة التي تحقق وفرة في الانتاج الفلاحي والموجه في عمومه للتصدير، أما القطاع الثاني فهو أقل أهمية من الأول ذلك أنه تقليدي موجه لتلبية المتطلبات المعيشية للأهالي، كما أنه يفتقر إلى الأراضي الخصبة ناهيك عن المردود الضعيف لأن أغلب إنتاجه من المحاصيل موجه للسوق الداخلية(حركات، 2005، صفحة 12).

وبالحديث عن القطاع الأول "الزراعة الاستيطانية"، فإن هذه الأخيرة قد جاءت ترجمة لفلسفة الاستعمار القائمة على رؤية عرقية ودينية وحضارية ، كيف ذلك؟ بالعودة إلى الفلسفة الاستعمارية الفرنسية الزراعية فإن هذه الأخيرة قد ارتبطت بمشروع استعماري كولونيالي، من خلال سلب ومصادرة الأراضي الزراعية الخصبة ومنحها للمستوطنين، هذا الفعل الذي يروجه له الخطاب الفرنسي الاستعماري على أنه فعل حضاري الغاية منه خدمة الانتاج الفرنسي عامة والأوروبي العالمي عامة ، من خلال تمكين المستوطنين من خدمة وفلاحة أراضي الجزائريين باستعمال تقنيات ووسائل حديثة،وتنمية الحوار بينهم وبين الجزائريين وإطلاعهم على روائع الحضارة الفرنسية وتقريبهم

إلـيهم(زروق، د ت، صـفحة 25)، وهـو مـالم يـتمكن منـه الفـلاح الجزائـري البـدائي الـذي لا يجيـد الأسـاليب العلمية في الزراعة وتطوير الانتاج .

هـذا وتهـدف هـذه الفلسـفة الاسـتعمارية الزراعيـة إلى تطـوير عقليـة الفـلاح الجزائـري وتحويلـه مـن نظـام الاكتفـاء الـذاتي إلى النظـام الرأسـمالي، وهـو مـا مـن شـأنه أن يخـدم الاسـتعمار والمسـتوطنين معـا، بالمقابـل بـدل أن يحقـق هـذا النظـام تطـورا في أسـاليب الزراعـة والإنتـاج الزراعي لـدى الجزائـري، فقـد همش الفلاح الجزائري أكثر وجعل منه مجرد عامل بعد أن كان مالكا ومنتجا في أرضه.

وتماشـيا والسياسـة الزراعيـة الفرنسـية، فقـد شـغل القطـاع الزراعي للمسـتوطنين مسـاحات شاسـعة مـن الأراضـي الخصـبة والتي منحـت لهـم بموجـب القـوانين العقاريـة السـابقة الـذكر، والجـدول الأتـي يعطنـا صـورة تشخيصـية عـن ذلـك(بـن داهـة، االاسـتيطان والصـراع حـول ملكيـة الأرض إبـان الاحـتلال الفرنسـي للجزائـر 1830-1962، 2013، صفحة 8):

السنة	1850	1870	1880	1890	1900	1920
المساحة (بالهكتار)	115.000	765.000	1.245.000	1.635.000	1.912.000	2.581.000

الجدول2: تطور المساحات الزراعية للمستوطنين1850-1920.

تُشـكل المعطيـات الإحصـائية الـواردة في الجـدول ترجمـة كميـة ورقميـة دقيقـة لسياسـة "فرنسـة الأرض"، حيـث تعكـس القفـزة العموديـة الحـادة للمسـاحات المسـتولى عليهـا ـــوالتي تضـاعفت مـن **115.000 هكتـار** عـام 1850م لتصـل إلى ذروتهـا بنحـو **2.581.000 هكتـار** عـام 1920مـــ مـدى نجاعـة الترسـانة القانونيـة الاسـتعمارية في تحقيـق الإحـلال العقـاري؛ فمنحنـى الصـعود الرهيـب بـين سـنتي (1850-1870م) يترجم ممارسـات الحجـز والمصـادرة العسـكرية التي قادهـا الجنـرال بيجـو ضـد القبائـل، في حـين يمثّـل التوسـع الأكبر الممتـد بـين سـنتي (1870-1900م) النتيجـة المباشـرة لتطبيـق قـانون وارنـي (1873م) وقـانون (1887م)، واللـذين نجحـت الإدارة المدنيـة للاحـتلال مـن خلالهمـا في تفتيـت الملكيـة

الجماعيــة وأراضــي العــرش وتحويلهــا إلــى حصــص فرديــة مشــاعية سُــلمت للمســتوطنين والمضــاربين الأجانــب بــالمزاد العلنـي بعــد إثقــال كاهــل الفــلاح الجزائــري بالــديون ورســوم التســجيل الباهظــة. وفـي المحصـلة، فـإن هـذا الجـدول يوثـق عمليـة تجريـد اقتصـادي واجتمـاعي مـنظم، حوّلـت أدوات القـانون إلى مقصـلة انتزعـت أخصـب الأراضـي السـهلية لصـالح الإقطـاع الكولونيـالي، ولـم تتـرك للمالـك الجزائـري الأصـيل سـوى الأراضـي الهامشـية الـوعرة، ليرتفـع بـذلك منحنى الثـروة العقاريـة للمسـتوطن في تناسـب طردي مع منحنى الإفقار والتشريد لصاحب الأرض.

هــذا وقــد اســتغلت الأراضــي الفلاحيــة الخصــبة التـي منحــت للمســتوطنين لاســتحداث العديــد مــن الزراعــات خاصــة النقديــة منهــا كزراعــة الكــروم والتبــغ والقطــن، وفيمــا يلــي ذكــر لأبــرز الزراعــات الكولونيالية في الجزائر:

أ-الكروم:

علـى غـرار الزراعـات المعاشـية التـي عرفتهـا الجزائـر خـلال فتـرة الاحـتلال الفرنسـي، ظهـرت أيضـا زراعـات أخـرى سـاهمت في تطـور قطـاع الزراعـة بـالجزائر، والـذي تـزامن وتطـور الاسـتيطان الـذي أتـاح لغيـر الجزائـريين فرصـة الـتحكم في هـذا القطـاع وفقـا لمتطلبـاتهم ومصـالحهم بالدرجـة الأولـى، أيـن أدخلـوا زراعـات جديـدة كـالكروم والتبـغ، وقـد شـكلت زراعـة الكـروم أبـرز الزراعـات التـي أولتهـا الإدارة الفرنسـية أهميـة بالغـة بسـبب أزمـة وبـاء الفيلوكسيرا(نسـبة إلى حشـرة تصـيب أوراق وسـيقان الكـروم) في فرنسـا سـنة 1866-1880(Arrus, 1985, p. 56)،والتي على إثرهـا عرفـت الجزائـر سـنة 1880 حركـة هجـرة ظرفيـة لأعـداد مـن المهـاجرين الفرنسـيين، وكـان مـن بيـنهم مـزارعين مـن الجنـوب الفرنسـي الـذين هـاجروا إلـى الجزائـر بعـد أن تعرضـت مـزارع الكـروم لـديهم لمـرض "الفيلوكسـيرا"، حـاملين معهـم زراعـتهم ونشاطهم وساهموا في تطور هذه الزراعة بالجزائر(زروق، د ت، صفحة 16).

وكانـت سـهول عنابـة، والجزائـر، ووهـران علـى امتـداد البصـر مغروسـة كلهـا كرومـا لانتـاج مختلـف أنـواع الخمـور، أيـن شـغلت مـا مسـاحته 400,000 هكتـار، وقـدرت سـعة الخمـر المنـتج نحـو عشـرين مليـون هكتـوليتر(المـدني، د ت، صـفحة 112)، علـى الـرغم مـن أن الجزائـريين لا يسـتهلكون الخمـر المنـتج مـن

الكروم، إلا أنهم يشاركون في عملية زراعته وإنتاجه بصفتهم عمالا في مزارع الكروم أي خماسين، يعملون لقاء 315 فرنكا في اليوم(فيكس، د ت، صفحة 8).

وقد أخذت زراعة الكروم في الجزائر تزدهر بفضل عناية الحكومة الفرنسية والتسهيلات التي دمها للمزارعين المستوطنين من قروض وآلات حديثة، وتوسيع المساحات المرزوعة بالكروم، والتي بلغت سنة 1860م حوالي 4632 هكتار، وكانت الصدارة لعمالة وهران من حيث المساحة التي قدرت بحوالي2124 هكتار، ومردود بلغ حوالي9929هكتولتر من الخمور، وحوالي5700 قنطار من عنب المائدة(رواحنة، 2013-2014، صفحة 36).

لتصبح هذه الزراعة هي الأولى في الجزائر ، أين تغطت مناطق التل بالكروم، وبلغت المساحة المزروعة كروما سنة 1878م خمسة عشر ألف هكتار، ثم مائة وعشرة آلاف هكتار سنة1890(آجيرون، 1982، الصفحات 89-90).

ب-القطن:

إلى جانب زراعة الكروم اهتمت إدارة الاحتلال بزراعة القطن ، هذه الزراعة التي كانت موجودة في الجزائر حتى قبل الاحتلال الفرنسي والفضل ويعود الفضل في ذلك إلى المهاجرين الأندلسيين(سعد الله ج1، 1992، صفحة 67)، والتي عمل المستعمر على تطويرها لتواكب متطلبات السوق الأوروبية خاصة في ظل المنافسة الخارجية بخصوص زراعته وتسويقه، أين اهتم نابليون الثالث به من خلال إصداره عدة مراسيم وقوانين فيما بين 1853-1859 لتشجيع زراعته منها مرسوم 16 أكتوبر1853الذي نص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن، وقرار 19أوت1856 ثم قرار19 مارس1859 الذي أقر منح جائزة سنوية تقدر بـ 20000 فرنك لمنتجي القطن، إلى جانب توزيع البذور مجانا على الكولون(رواحنة، 2013-2014، صفحة 35).

السنة	1858	1864	1866	1871	1879
الانتاج (بالقنطار)	1040	5000	9000	2710	142

الجدول 3: زراعة القطن في الجزائر في الفترة الممتدة من 1858 إلى1879 (سعودي و آيت قاسي، 2022، صفحة 19)

الملاحظ من خلال الجدول أن زراعة القطن قد عرفت فترات انتعاش خاصة خلال الفترة الممتدو من سنة 1858 إلى 1866 ، أين ارتفع فيها مردود القطن من 1040 قنطار سنة 1858 إلى 9000 قنطار سنة 1866، ولعل السبب في ذلك هو تشجيع الحكومة لهذه الزراعة ودعمها من خلال توزيع البذور بالمجان على المستوطنين إلى جانب الجوائز التي أقرها نابليون الثالث لمنتجي القطن وفقا لقرار 1959، كذلك نظرا لاهتمام الشركات المصنعة بهذه المادة خاصة شركات صناعة النسيج بفرنسا والتي تستفيد من تموين بقيمة 100 مليون فرنك منها(Hardy, 1856, p. 3).

ج-التبغ:

مثل باقي الزراعات والمنتجات التي عملت إدارة الاحتلال على تحديثها وتطويرها، شكلت زراعة التبغ أحد أهم الزراعات النقدية والمادة التجارية الأبرز في السوق الأوروبية، والتي حاولت فرنسا إدخالها إلى الجزائر مع بدايات سنة 1848م، وأخذت في التطور خلال السنوات اللاحقة نظرا للطلب عليها في السوق العالمية كما هو موضح في الجدول الآتي(Bordier, 1884, p. 255):

السنوات	1851	1856	1857	1881
الإنتاج (كلغ)	309,331	2,002,566	3,430,149	4,313,508

الجدول 4: تطور الزراعة في الجزائر من 1851 إلى 1881.

من خلال البيانات الموضحة في الجدل، يتبين أن كمية إنتاج التبغ خلال الفترة الممتدة من 1851 إلى1881م قد أخذت في التزايد، أين انتقلت من إنتاج 309,331 كلغ سنة 1851م إلى3,430,149 كلغ سنة 1857، هذه الزيادة راجعة إلى قوة المنافسة حول هذا المنتج في السوق الأوروبية خاصة، الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية تشجع على زراعته، وأكثر توضيحا على هذا الدعم من قبلها صدور القانون الجمركي سنة 1851،الذي فتح الباب أمام تصدير المنتجات الجزائرية لفرنسا ودخولها السوق الفرنسية وكان من ضمن هذه المنتجات مادة التبغ.

1-2-الزراعة المعاشية الأهلية:

في ظل السياسة الزراعية الفرنسية التي عملت على رأسملة القطاع الزراعي بالجزائر خدمة للسوق الفرنسية عامة والأوروبية خاصة،وظهور قطاع زراعي استيطاني مغاير تماما للقطاع الزراعي الذي عهده الجزائريون،عمل الجزائريون على مواصلة نشاطهم الزراعي رغم افتقاره للآلات الحديثة مع قلة المردود نتيجة العديد من الظروف سواء الطبيعية أو البشرية أو اقتصادية ، والتي ساهمت كلها في ركود هذا القطاع، من واقع تضاريسي متباين إلى تغيرات وتقلبات مناخية كقلة الأمطار الانجراف والجفاف،الأمر الذي تسبب في تقلص المساحات الزراعية الخصبة، والتي وصلت في الشمال الجزائري إلى مت نسبته 21 بالمائة من مجموع المساحة، أي ما يعادل4.431.000 هكتار(قبايلي، د ت، صفحة 84).

هذا القطاع الزراعي الأهلي، كان عبارة عن قطاع معاشي مثل فيه الفلاح الجزائري دور العامل الأجير لدى المستوطن الأوروبي مقابل فرنكات قلائل أو بعض من المحصول المنتج الذي لا يكفي إلا لإعالة العوائل هذا من جهة، من جهة أخرى هناك من الجزائريين من كان يفلح أرضه وينتج مردودا ضئيلا بالكاد يبيعه في السوق الداخلية، وعن المساحات الزراعية التي كان يملكها الجزائريون خلال هذه الفترة، فإن ثلاثة أرباعهم، يملكون بصورة وسطية أقل من خمسة هكتارات من الأرض لكل واحد، وهو غير كاف للمعيشة(فيكس، د ت، صفحة 8).

ومن الزراعات التي اهتم الجزائريون بها على غرار زاراعة الكروم والتبغ والقطن التي اهتم بها المستوطنون دون غيرها من الزراعات، نجد أن الفلاح الجزائري اهتم بزراعة الحبوب والأشجار المثمرة في المناطق الجبلية وأراضي الفحوص القريبة من المدن كقسنطينة، وعنابة ، ميلة، المسيلة،جيجل ، سطيف،باتنة وغيرها،كأشجار التين،الرمان، الخوخ،التفاح،المشمش، الزعرور،وأيضا زراعة أشجار النخيل في الجنوب والزيتون(رواحنة، 2013-2014، صفحة 37).

3-سياسة التوطين وتشكيل المزارع والقرى الاستيطانية:

مثلت الجزائر في نظر المستوطنين الوطن الثاني لهم بعد بلادهم الأم، والتي وجدوا فيها كل سبل العيش بفضل التسهيلات التي قدمت لهم من قبل الإدارة الاستعمارية التي وفرت لهم الأرض والأمن والمعدات(طبعة، 2019، صفحة 65).

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والمرجعيات التشريعية للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر.

.

ونظرا لأهمية الزراعة في خدمة المشروع الاستيطاني الفرنسي، عمدت إدارة الاحتلال الفرسي إلى منح العديد من الإقطاعات الفلاحية للمستوطنين ، من خلال وضع يدها على الأراضي التي تملكها الطبقة المسيطرة المحلية عبر قوانين المصادرة والاستيلاء بدءا من سنة 1844(بن أشنهو، 1979، صفحة 52)، وتوسعت هذه العمليات أكثر بعد سنة 1870 وتشجيع الاستيطان الرسمي خاصة في عهد الجمهورية الثالثة.

وفي ظل العناية البالغة التي أولتها السلطة الاستعمارية للاستيطان والسياسة الزراعية ، أوكلت لجموع المستوطنين في الجزائر ملكية مختلف الأراضي والإقطاعات الفلاحية التي منحت لهم في إطار توطينهم واستغلالهم لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الزراعية الفرنسية، إلى جانب إنشاء مزارع تعليمية بقسنطينة والجزائربموجب مرسوم3 أكتوبر1848، ومرسوم آخر في 26 جويلية1865 نص على إنشاء التجارب الفلاحية بإقليم الجزائر بحيث تصبح مدرسة زراعية نموذجية لتجريب الأنواع النباتية وتطويرها(سعودي وآيت قاسي، 2022، صفحة 12).

ومع تواصل الدعم المقدم من الإدارة الاستعمارية للزراعة والمستوطيني، فقد تنامت المزارع الكولونيالية في الجزائر أين ارتفع عددها في الفترة مابين1851 إلى 1854 من 537 مزارع إلى 2328 مزارع في أقل من ثلاث سنوات، نظرا للسياسة الاستعمارية الرامية إلى توجيه الزراعة الكولونيالية نحو المنتجات المدارية وتطوير العديد من الزراعات التجارية، من خلال توفير أجود أنواع البذور والمكننة، كما تزامنت هذه الفترة والقانون الجمركي سنة 1851 وفتح السوق الفرنسية أمام البضائع الجزائرية، الأمر الذي شجع أكثر على إقامة المزيد من المزارع التي من شأنها ضمان مختلف المنتجات التي ستدعم السوق الفرنسية(بوركنة، 2019، صفحة 83).

ومع صدور قرار15 جويلية 1874 القاضي بمنح ملكية العقار للكولون بصفة نهائية بعد خمس سنوات من الإقامة،صدر قرار أخر بتاريخ30 سبتمبر1878 والذي ينص على منح الضيعات للرأسماليين الذين لهم رأس مال يمثل 150 فرنك مقابل الهكتار(زروق، د ت، صفحة 15) .

بالمقابل نجد أيضا إن الإدارة الاستعمارية قد فسحت المجال دون قيد أو شرط أمام الأوروبيين للإستيطان بالجزائر ن ولتحقيق ذلك شجعت سياسة الإسكان والملكية الصغيرة عن طر يق بناء المراكز الاستيطانية، وتقديم الأراضي لهم مجانا(رواحنة، 2013-2014، صفحة 65).

وأخذت وتيرة الاستيطان في ارتفاع حتى مطلع القرن العشرين، أين أضحى الكولون عنصرا فاعلا لاشك في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية وتحديدا في القطاع الزراعي بفضل التسهيلات والدعم المقدمين من قبل سلطة الاحتلال الفرنسي، ليشكل المستوطن بذلك رقما لايمكن تجاوزه ضمن المعادلة الاقتصادية الاستعمارية، وقاعدة صلبة تحرك الآلة الاقتصادية الزراعية بالجزائر، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تلك الامتيازات الحكومية الممنوحة للمستوطنين في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة(بوركنة، 2019، صفحة 79).

وعليه فإن سياسة التوطين وإقامة المزارع والقرى الكولونيالية في الجزائر ماهي إلا استراتيجية فرنسية ضمن سياستها الرأسمالية الرامية إلى استغلال العناصر الأوروبية في مشروعها الزراعي الاقتصادي بالجزائر، فلولا مزارع والمستثمرات الفلاحية التي أقامها الكولون بالجزائر، لما تمكنت فرنسا في دخول المنافسة في السوق الأوروبية بمنتجات كانت تسوق في السوق الداخلية بالجزائر، لذلك كانت سياسة تطوير المنتجات الفلاحية السبيل لذلك من خلال هؤلاء المعمرين والتسهيلات المقدمة لهم في هذا الإطار.

المبحث الثالث: مؤسسات الإسناد الزراعي (شركات الاحتياط الأهلية نشأةً وتأسيسا)

حقيقة أن الجزائر أرضا وشعبا بداية الاحتلال الفرنسي كانت أرضا فتية، حقيقة ثابتة وماثلة أمام فرنسا إدارة وحكومة، فالجزائر خلال هذه الفترة كانت تتمتع بمؤهلات اقتصادية وبشرية من شأنها أن تحقق تقدما اقتصاديا هائلا من خلال كيفية استغلال ذلك وفقا لاستراتيجية مدروسة، وهو الأمر الذي عملت عليه الإدارة الاستعمارية في ظل الوضع الإداري والاقتصادي وحتى السياسي الذي ميز تلكم الفترة.

فالجزائر كدولة فتية يعني ذلك أنها في نشاط مستمر ومتزايد خاصة في ظل الاستعمار وممارساته وسياساته خاصة ماتعلق منها بالقطاع الزراعي ، هذا الأخير الذي كان عصب الاقتصاد في الجزائر ومحركه، وبالتالي كان لابد من إيجاد نوع من التنظيمات والتعاونيات التي من شأنها الحفاظ على الإنتاج الفلاحي وتشكيل مخزون زراعي من شأنه إغاثة الاقتصاد في حالة الحاجة، ولما لا تقديم خدمات وإعانات للفلاح الجزائري وتنظيم الريف الجزائري، وهو الأمر الذي عنيت به شركات الإحتياط الأهلية في الجزائر.

1- الجذور التاريخية للشركات الأهلية للإحتياط في الجزائر:

أ-تعريفها:

الشركات الأهلية للإحتياط هي نوع من التعاونيات التي وجدت لأجل تأطير وتنظيم الريف الجزائري وإعانة الفلاحين الجزائريين، والتي تتواجد في المناطق الريفية المعزولة والبعيدة عن السيطرة الإستعمارية، والتي وأجتها الإدارة الفرنسية بهدف محاربة الربا وحماية الفلاح الجزائري من المضاربين، إلا أنها في الواقع وجدت لأجل خدمة المستوطنين في المقام الأول(ولد النبية، 2013، صفحة 1).

ب-التجارب التي سبقت التأسيس القانوني الرشكات الأهلية للإحتياط:

موازاة مع سياسة فرنسا الزراعية الرامية إلى وضع نظام زراعي رأسمالي في الجزائر بهدف استغلال القطاع الفلاحي لصالح اقتصاديات الميتروبول،ونظرا للأهمية القصوى التي يمثلها قطاع الفلاحة في الجزائر، والذي ينعكس بدوره على الواقع الاقتصادي للجزائر، وإدراكا من فرنسا لهذه الأهمية عملت هذه الأخيرة على تأيسس شركات تعاونية خيرية الهدف منها إنعاش القطاع الزراعي في الجزائر من خلال سلسلة الدعم المقدم للفلاحين الجزائريين، وجاءت هذه الشركات كبديل لنظام المخازن المعمول به سابقا.

وقد سبق تأيسس هذه المؤسسات التعاونية المعروفة باسم "شركات الاحتياط الأهلية" سلسلة من التجارب والمحاولات التي شكلت النواة الأولى لميلاد فكرة تأيسس هذه الأخيرة، وتمثلت هذه التجارب في:

أ-مخازن الاحتياط للنقيب لاباسي:

كان أولى التجارب لإقامة مخازن للإحتياط مع النقيب لاباسي، هذا الأخير الذي عرف بنزعته الاستعمارية الاستيطانية، القائمة على حب التملك والاستيلاء على الأراضي والملكيات العقارية في الجزائر، وهدفه من ذلك إقامة امبراطورية في الجزائر قائمة على الأرض والزراعة، أين عمل على تغيير النمط الفلاحي المعمول به مستغلا في ذلك المكاتب العربية(شقرة، 2018-2019، صفحة 65).

وقام بتأسيس قرية جنوب تنس سنة 1849، والتي من خلالها سيعمل على السيطرة على مخازن الأهالي كأول خطة نحو مشروع مخازن الاحتياط، والتي عمل على استغلالها لصالح الجيش في حالة الحروب، لكن مشروعه لم يلقى قبولا من قبل المساهمين الذين اعتبروه استغلال للهبات والصدقات المقدمة لأجل الأهالي ومع بداية سنة 1852 اختفى هذا النوع من المخازن(شقرة، 2018-2019، صفحة 60).

ب-مشروع الجنرال ليبرت:

حاول الجنرال ليبرت إعادة بعث مشروع لاباسي مستغلا مجاعة1867-1869، من خلال إنشاء شركات القرض والمساعدة التعاونية، ومع أحداث الحرب الفرنسية البروسية 1870 تراجع عمل هذه الشركات، لكنها عادت من جديد للعمل سنة 1874 وأسست مؤسسات جديدة في المدية والعاصمة، لكنها لم تكن تزاول نشاطها فعليا بسببا مراقبة الإدارية والمالية للإدارة الفرنسية على الفلاحين وبالتالي لم ينجح هذا المشروع(شقرة، 2018-2019، صفحة 61).

ج-أعادة بناء مشروع ليبرت :

قام ترمان بعد تعيينه حاكما عاما على الجزائر سنة 1881، بدعم المستوطنين من خلال صندوق خاص بالمستعمرة لتموين عملية الاستيطان، وعليه قام بتعميم شركات القرض الفلاحي في جميع

البلديات المختلطة وفقا لمراسلة سنة 1884م، التي أكد من خلالها على ضرورة إقامة شركات للاحتياط الهدف منها تخزين محاصيل في مخازن لاستغلالها سنوات الجفاف،لكن هذه الشركات لم تكن لها فعالية في مساعدة ودعم الفلاحين الجزائريين بقدر ما جاءت لخدمة المستوطنين(شقرة، 2018-2019، صفحة 62).

2-تأسيسها ودو افعها:

أ-تأسيسها:

تعود فكرة تأسيسها بناء على المذكرة التفسيرية التي أعدتها الحكومة والتي عرضت غرفتها في ماي 1890 وكذلك تقرير شارل بورليي أمام البرلمان(هامل، 2019، صفحة 86)،وقد وافق مجلس النواب على القانون سنة 1892، وفي 16 فيفري1893 قدم السيناتور جورج لوزيو تقريرا مفصلا إلى مجلس الشيوخ يؤكد فيه على ضرور الاعتراف بشركات الاحتياط كمؤسسات ذات منفعة عامة، ليناقش مجلس الشيوخ القانون ويصادق عليه في 14 أفريل1893م(Meddour, 2025, p. 113) ، (أنظر الملحق رقم 01)،الذي يقضي بإنشاء مؤسسة ذات منفعة عامة تحمل اسم "الشركات الأهلية للإحتياط"، والتي تهدف إلى إغاثة الفلاحين ومساعدتهم وتقديم قروض مالية بغرض تطوير محاصيلهم الفلاحية وتحسين أدوات العمل وتجديدها(هامل، 2019، صفحة 86).

ب-دو افعها:

وقد حددت المادة الأولى من قانون 1896 الأغراض المختلفة لشركات الإغاثة الأهلية وجمعيات المساعدة والمتمثلة في:

- تقديم مساعدات مؤقتة للسكان الأصليين والعمال المزارعين الفقراء المتضررين بشدة من الحوادث والأمراض.
- تمكين الفلاحين المحليين، من خلال قروض سنوية عينية أو نقدية من الحفاظ على محاصليهم وتطويرها، وتحسين أدواتهم ومواشيهم وزيادة أعدادها,

- منح قروض تصل إلى عشر أموالها المتاحة لجمعيات الإدخار المحلية الأخرى، والتعاقد على تأمين جماعي ضد حرائق المحاصيل وتعرضها للحوادث(Friessineng, 1922, pp. 1-2).

فالهدف من وراء هذه الشركات التعاونية التي أقامتها إدارة الاحتلال هو استنزاف ثروات الجزائريين تحت غطاء التكافل والتعاون، إلى جانب فرض الرقابة المالية والإدارية عليهم، وكان المستفيد الأكبر من هذه الشركات هو الإدارة الاستعمارية والمستوطنين معا.

3-هيكلها التنظيمي والإداري:

مثل أي مؤسسة اقتصادية ، خضعت شركات الاحتياط الأهلية لتنظيم هيكلي لجعلها تواكب تطلعات السياسة الاستعمارية الفرنسية، وفيما يلي أبرز عناصر جهازها التنظيمي:

أ-التركيبة البشرية للمجلس (الهيكل التنظيمي)

كان مجلس الإدارة يتشكل من مزيج هجين يجمع بين السلطة الاستعمارية المباشرة والوجاهة المحلية "المُدجنة":

- **رئيس المجلس :**

كانت رئاسة المجلس غالبا ما تُسند لـ **نائب المتصرف الإداري** (بالنسبة للبلديات المختلطة)، مما يضمن تبعية الشركة المطلقة للإدارة الاستعمارية، ويتم تعيين هذا الأخير من قبل حاكم العمالة ، انطلاقا من قائمة تضم ثلاث أعضاء مقترحين للرئاسة ، والمقدمة من المجلس البلدي للبلديات ذات الصلاحيات الكاملة، ومن اللجنة البلدية بالنسبة للبلديات المختلطة(شقرة، 2018-2019، صفحة 62).

- **الأعضاء الأعيان (القياد والوجهاء):**

يتم اختيارهم من رؤساء العائلات الكبرى والقبائل. وهم عبارة عن أنصاف موظفين، تم اختزال مكانتهم الاجتماعية في أدوار إدارية تخدم الاستعمار، وقد وضحنا دورهم في العنصر السابق.

- **أمين المال وقابض البلدية:**

ويكونون من الفرنسيين أو الجزائريين الموالين جدا، ويختصون بسجلات القروض والمخازن ، والعائدات المالية، ومهام أمين المال من صلاحيات قابض البلدية،يتلقون أحيانا منحة من تسييرهم لشركات الاحتياط، مايجعلهم يتصرفون فيها وكأنها ملكيات خاصة(شقرة، 2018-2019، صفحة 62).

ب- الآلية الإدارية والرقابية.

لم يكن المجلس يتمتع باستقلالية القرار، بل كان محكوماً بنظام رقابي صارم:

- **الارتباط بالبلديات المختلطة:**

لم يكن المجلس الإداري للشركات يتولى تسييرها من تلقاء نفسه، فتنظيم هذه الشركات وتسييرها يعتمد أساسا على تنظيم البلديات المختلطة ، حتى مقرها الإداري يقع في مقر البلدية (M.A.Breseville, 1897, pp. 42-43).

- **المكاتب العربية:**

كذلك كانت شركات الاحتياط الأهلية مرتبطة بالمكاتب العربية، هذه الأخيرة كانت هي المشرف "الأمني" غير المباشر، حيث تطلع على تقارير المجلس ومحاضر اجتماعاته لجس نبض القبائل ومعرفة قدراتهم المالية وتحركاتهم، وذلك من خلال تتبعهم عبر لجان مالية تتولى عملية الرقابة ، مثل اللجنة المالية الخاصة التي كانت ضمن المفوضيات المالية التي تأسست بموجب مرسوم 23 أوت1898م(دوطوكفيل، 2008، صفحة 135).

ج- المهام الوظيفية للمجلس (أدوات الهيمنة)

يتولى المجلس الإداري بطاقمه تسيير الشركات تقنيا هذا ظاهريا، لكن هدفه الأساسي هو سياسي اقتصادي، ومن هذه المهام :

- **إحصاء وجرد الممتلكات:**

من خلال المجلس، يتم معرفة عدد رؤوس الماشية ومساحات الأراضي لكل فلاح، مما يسهل عملية فرض الضرائب لاحقاً، وأكثر من يتولى هذه المهمة هم "القياد" أعوان المجلس وإلى جانب أمناء المال .

- **توزيع القروض العينية والنقدية:**

يتولاها المجلس، إذ يقرر من يستحق "البذور" أو القرض، وهي وسيلة للضغط على المعارضين خاصة من الفلاحين الجزائريين، وكسب المؤيدين من خلال تخصيص بعض القروض لفئات دون أخرى، أين نجد هنا أن المستوطنين كانوا أكثر المستفيدين منها إلى جانب بعض الموالين للمستعمر من أغتياء البلديات المختلطة، ورؤساء العشائر(شقرة، 2018-2019، صفحة 72).

- **الإشراف على المخازن الجماعية:**

استبدل المجلس نظام "المطامير" التقليدي بصوامع جماعية تحت سيطرته، مما جعل "قوت الجزائريين" رهيناً بقرار إداري فرنسي الهدف منه التحكم في الانتاج الزراعي الأهلي لتفادي تحقيقهم الاكتفاء الذاتي من جهة، ومنع أي محاولة تمرد ستكون"المطامير" مصدرا لتموينها(Lecoq, pp. 42-43).

إن الهيكلة التنظيمية لشركات الاحتياط الأهلية، لم تكن مجرد هيكلة مؤسساتسة عادية فهي عبارة عن صرح استعماري لوجستي، يضم مختلف توجهات السياسة الاستعمارية من استنزاف وهيمنة اقتصادية على العقار الأهلي، والمقدرات المالية للسكان هذا من جهة، وفرض للسياسة الفرنسية القائمة على احتواء الفضاء الأهلي ضمن منظومة استعمارية، عبر استغلال الجانب الإداري الذي هو الطريق الأنجع لذلك 'البلديات المختلطة والمكاتب العربية غطاء للنظام السياسي" من جهة أخرى.

استنتاج جزئي:

نخلص من خلال دراستنا لهذا الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية التي ترسم ملامح السياسة الزراعية الاستعمارية في الجزائر، ونوجزها في النقاط الآتية:

.

- مثلت السياسة الزراعية الفرنسية أداةً محورية لإحكام السيطرة الاقتصادية، حيث عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تحويل القطاع الزراعي من نمط **معاشي تقليدي** يكتفي بالاستهلاك المحلي، إلى **هيكل فلاحي رأسمالي** موجه بالدرجة الأولى للارتباط بالسوق الأوروبية وتلبية متطلباتها.
- استندت هذه السياسة إلى ترسانة من التشريعات العقارية التي شكلت غطاءً "قانونياً" للاستيلاء على أجود الأراضي الخصبة. لقد أدت هذه القوانين إلى إضفاء صبغة الشرعية على اغتصاب الملكيات، مما خلق ازدواجية زراعية صارخة: **زراعة استيطانية** حديثة تمتلك فائض القوة والوسائل، و**زراعة أهلية** منكمشة تعاني التهميش.
- لم تكتفِ فرنسا بالسيطرة على الأرض، بل امتدت قبضتها لتشمل الفلاح الجزائري من خلال استراتيجية "الاحتياط". فقد ظهرت هذه الشركات (خاصة بعد ترسيمها عام 1893 كمؤسسات ذات منفعة عامة) كآلية ظاهرها التعاون والإعانة في أوقات الأزمات، وباطنها إحكام الرقابة الإدارية والمالية على الإنتاج الأهلي.
- بالرغم من الشعارات الخيرية، ساهمت هذه التنظيمات في استنزاف ثروات الفلاحين وإثقال كاهلهم بالديون، مما أدى إلى تفكيك التماسك الاجتماعي للريف الجزائري وتحويل الفلاح إلى عنصر "مدين" وتابع للمنظومة الاستعمارية.



الفصل الثاني:

آليات عمل شركات الاحتياط الأهلية وتأثيرها الاقتصادي

المبحث الأول:آليات فرض التبعية الاقتصادية والرقابة الإدارية لشركات الاحتياط الأهلية.

المبحث الثاني:دور شركات الاحتياط في دوامة المديونية ومصادرة الأملاك.

المبحث الثالث:شركات الاحتياط الأهلية والاستغلال المباشر..

لم يكن الاستعمار الفرنسي للجزائر مجرد احتلال عسكري عابر، بل كان مشروعاً هيكلياً استهدف تفكيك البنية السوسيو-اقتصادية للمجتمع الجزائري وإعادة صياغتها بما يخدم المركز الرأسمالي. وفي قلب هذه التحولات، برزت "شركات الاحتياط الأهلية" كأحد أخطر الأدوات الإدارية والمالية التي تستر بها الاحتلال خلف قناع "التكافل" و"التعاون الفلاحي"، بينما كانت في جوهرها وسيلة لإخضاع الإنتاج الزراعي للرقابة الصارمة، وإقحام الفلاح الجزائري قسراً في دورة اقتصادية غريبة عنه انتهت بتجريده من أرضه.

وفي هذا الفصل، سنحاول التعمق في فهم آليات عمل شركات الاحتياط الأهلية وتشريح دورها في استغلال القطاع الفلاحي بالجزائر لصالح الميتروبول، وذلك من خلال تتبع مسارات فرض التبعية الإدارية، وتحليل دور هذه الشركات في إغراق الفلاحين في دوامة المديونية التي مهدت الطريق لمصادرة أملاكهم وتحويلها إلى مادة خام لخدمة الاقتصاد الفرنسي.

المبحث الأول: آليات فرض التبعية الاقتصادية والرقابة الإدارية لشركات الاحتياط الأهلية.

مثلت شركات الاحتياط الأهلية خيارا استراتيجيا وتكتيكا اقتصاديا، عمدت فيه الإدارة الفرنسية إلى دمج الفلاح الجزائري في الدورة الاقتصادية الرأسمالية من خلال تكريس التبعية للقطاع الفلاحي بالميتروبول، وجعل الفلاح الجزائري خاضعا للرقابة الإدارية والمالية.

وأكثر توضيحا نقدم فيما يلي طرق وآليات تحول هذه الشركات من طابعها التعاوني إلى وسيلة لفرض التبعية وتكريس الرقابة المالية والإدارية، وتوجيه وضبط الريف الجزائري.

1- نظام الاشتراكات الإجبارية واستنزاف السيولة الأهلية

أ-التناقض بين النص التشريعي والو اقع الميداني:

تأسست شركات الاحتياط الأهلية بموجب قانون 14 أفريل 1893، الذي منح الإدارة الاستعمارية صلاحية إنشاء مؤسسات ذات "منفعة عامة". وعلى الرغم من أن المشرّع الفرنسي أضفى صبغة "طوعية" على عملية الانخراط، مانحاً الفلاح الجزائري ظاهرياً حرية الاختيار بين الانضمام من عدمه، ومرونة في تأدية الاشتراكات سواء كانت نقدية أو عينية **(هامل، 2019، صفحة 86)**،إلا أن الممارسة الإدارية في البلديات المختلطة حولت هذه الشركات إلى أجهزة إكراه مالي؛ حيث أصبح الاشتراك "ضريبة مقنعة" تُنتزع من الفلاح لتمويل هيكل لا يملك حق تسييره.

ب-الفلاح كمصدروحيد للتمويل:

نظراً لافتقار هذه الشركات لرؤوس أموال ذاتية من جهة، وحرمانها الممنهج من الدعم المصرفي الذي كانت تتمتع به التعاضديات والتعاونيات الفلاحية الأوروبية من جهة أخرى**(هامل، 2019، صفحة 86)** ، أضحى الفلاح الجزائري هو الممول الوحيد والقهري لهذه المؤسسات. وقد تجسد هذا الإكراه فيما عُرف بـ "السنتيمات الإضافية"، وهي رسوم مالية تكميلية فُرضت فوق الضرائب التقليدية كالعشور واللزمة. وتعكس المعطيات الرقمية حجم هذا الاستنزاف؛ حيث بلغت قيمة هذه السنتيمات

بين سنتي 1895 و1898 حوالي 42 مليون فرنك من إجمالي ضرائب بلغت 94 مليون فرنك(صالحي، 2022، صفحة 454).

هذا وقد كان للمعمرين حصص من المعاشات تمنحها لهم شركات الاحتياط، والتي تكون من حسابات المشتركين، فكل من يكون أصغر عمرا نحو ثلاثين سنة واشترك في المؤسسة ، فإنه يحصل على معاش ، ويقسم الدخل السنوي من هذه الاستراكات بين الجميع ، وتتروح الأرباح بين 36 إلى 292 فرنك (أنظر الملحق رقم4)(J.Berberet, 1904, p. 78) .

ج-تراكم رأس المال وسلب الملكية:

شكلت هذه المساهمات السنوية، التي التزم بها المزارعون والعمال الزراعيون الجزائريون، القوام الأساسي لرأس مال الشركة. والمفارقة الاستغلالية تكمن في أن الأطر القانونية المنظمة (Mirante, pp. 27-28) منعت المشتركين من المطالبة بحصصهم أو استرداد اشتراكاتهم، مما جعل شركة الاحتياط المستفيد السيادي الوحيد من تلك الأموال. وبذلك، وُضع الفلاح في دورة استغلالية غريبة؛ فهو الذي يبني رأس مال الشركة من جهده الخاص، ليجد نفسه لاحقاً مضطراً للاقتراض من ذات الشركة بشروط مجحفة، وكأنه يقترض ماله الذي سُلب منه تحت مسمى "الاحتياط".

و عن تعداد المشتركين في هذه الشركات، يوضح لنا شارل روبير أجيرون في كتابه كيف تطور عدد الشركاء فيها طيلة عشر سنوات من سنة 1886 إلى 1896، والذي كان تطورا بطيئا نسبيا كما يبينه الجدول الموالي:

السنوات	1886	1893	1896-1895
عدد الشركاء	60,293	239,661	243,199

جدول رقم (1): تطور عدد المشتركين (ش.إ.أ) من 1886 إلى1896.

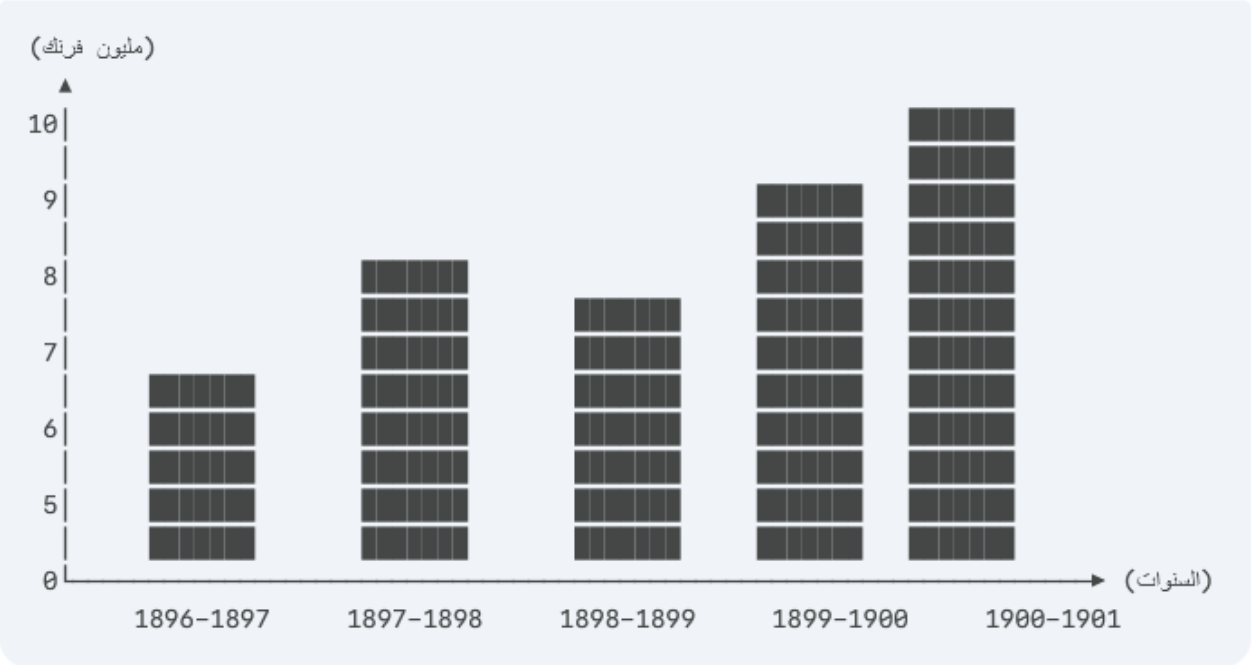
ولعل ما يفسر هذا التطور النسبي والبطيئ في عدد الشركاء، هو الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال تلكم الفترة من انتشار المجاعات والجفاف وغيرها، ناهيك عن الضرائب التي كانت تفرض على الفلاحين الجزائريين، والتي دفعت البعض للإشتراك في هذه الشركات ، التي كانت هي الأخرى تنتقي المنخرطين من بين الفلاحين الذين عليهم ضرائب، أين كانت قائمة المشاركين تنجز انطلاقا من قوائم دافعي الضرائب، مع استبعاد لغير الخاضعين لها(شقرة، 2018-2019، صفحة 65).

لقد كان عدد المشركين في هذه المؤسسات عاملا إيجابيا بالنسبة للخزينة الاستعمارية، هذه الأخيرة التي كانت تحصل على مواردها المالية من شركات الاحتياط الأهلية، التي بدورها تعمل عى استنزاف الفلاحين الجزائريين ماليا، عبر الاشتراكات والمساهمات المالية التي كانوا يقدمونها لقاء انخراطهم في هذه الشركات ، وهو مايوضحه الجدول الموالي(M.A.Berseville, 1897, p. 56) :

السنوات	1897-1896	1898-1897	1899-1898	1900-1899	1901-1900
قيمة الاشتراكات	6,278,933	257,000821	7.911,106,79	8,777,861,73	9,623,593,76

جدول رقم(2): قيمة الاشتراكات المقدمة من الفلاحين طيلة سنوات من1896 إلى 1901 (أنظر الملحق رقم5)

وفيما يلي تمثيل بياني لمعطيات الجدول:



-مخطط بياني بأعمدة لقيمة الاشتراكات من 1896 إلى 1901

من خلال قراءة فاحصة لمعطيات الجدول والأعمدة البيانية الموظحة أعلاه حول الاشتراكات المقدمة للفلاحين الجزائريين لشركات الاحتياط الأهلية خلال سنوات ممتدة من سنة 1896 وحتى سنة 1901، **نلاحظ ارتفاعا مطردا في قيمة هذه الاشتراكات، حيث** حيث قفزت قيمة الاشتراكات

من **6,278,933فرنك** سنة (1896-1897) لتصل إلى ذروتها في سنة (1900-1901) بمبلغ قدره **9,623,593فرنك**،مايفسر إصرار وتواصل عمليات الاشتراك ضمن هذه المؤسسات طيلة هذه السنوات.

بالمقابل نلاحظ تراجعا نسبيا في قيمة الاشتراكات خلال السنوات 1898 و1899، حيث تراجعت المداخيل إلى **7,911,106فرنك** مقارنة بالسنة التي سبقتها، ليعود المنحنى الى الارتفاع مرة أخرى خلال السنوات الباقية.

هذا التذبذب في قيمة الاشتراكات المقدمة من الفلاحين، بين ارتفاع وانخفاض ثم ارتفاع مفاجئ، يعزى إلى السياسة التس تبنتها هذه المؤسسات ، من خلال تشجيعها الفلاحين على الانخراط من أجل الحصول على إعانات وقروض هذا من جهة، من جهة أخرى انخفاض الاشتراكات يشير إلى حالة العزوف عن الانضمام لهذه الشركات نظرا لافتثار البعض إلى مدخول وبالتالي لايملك مبلغ الاشتراك لينخرط.

2- التوسع الهيكلي والانتشار الجغرافي لشركات الاحتياط

لم تقتصر استراتيجية الإدارة الاستعمارية على تقنين عمل شركات الاحتياط، بل عملت على تعميمها جغرافياً لتشمل كافة العمالات والبلديات، محولة إياها إلى شبكة إدارية تغطي كامل التراب الوطني. وقد برز هذا التوجه بشكل جلي في عمالة قسنطينة، حيث توزعت هذه الشركات عبر مختلف البلديات المختلطة؛ فعلى سبيل المثال، سجلت شركة الاحتياط ببلدية "سدراتة" وحدها نحو 2798 عضواً مشتركاً بحلول عام 1902، بينما بلغت أصولها المالية في ذات السنة 149,905 فرنكاً **(Lecoq, p. 91).**

ومع حلول عام 1910، وصل عدد الشركاء في 81 شركة احتياط تابعة للبلديات المختلطة بعمالة قسنطينة إلى 441,323 شريكاً، في حين بلغ عددهم في البلديات "مكتملة الوظائف" نحو 40,268 شريكا**(آجرون ج1، 2007، الصفحات 417-418)**. هذا التفاوت العددي بين البلديات المختلطة (التي يقطنها غالبية من الأهالي وتخضع لحكم عسكري-إداري مباشر) والبلديات المكتملة يوضح استهداف الإدارة للكتلة الفلاحية الجزائرية لربطها بالمنظومة الاستعمارية.

ويوضح الجدول الموالي هذا المسار التصاعدي والتطور المطرد في عدد الشركات وقاعدة المشتركين على المستوى الوطني، مما يعكس آليات إطباق الخناق الإداري والمالي على الريف الجزائري **(بن أشنهو، 1979، صفحة 232)**

السنة	عدد الشركات	عدد المشتركين
1900	135	338,000
1910	208	540,000
1920	-	579,000
1930	214	622.000
1934	227	604.000

جدول رقم (2): تطورعدد شركات الاحتياط الأهلية وتعداد المشتركين (1900-1934)

يتبين لنا من خلال الجدول أن عدد المشتركين في الشركات الأهلية للإحتياط بعدما عرف تطورا نسبيا خلال السنوات الأولى من إنشاء هذه المؤسسات، أخذ التعداد في التزايد مع مطلع القرن العشرين وحتى ثلاثينيات هذا القرن، ولعل الأمر راجع إلى الحياة الاقتصادية الصعبة للأهالي المسلمين ناهيك عن تدهور الملكية الزراعيةخاصة بعد قانون 1897م الذي جرد الأهالي من المزيد من الأراضي(هامل، 2019، صفحة 85)، فكان الخيار نحو الانخراط في شركات الاحتياط أملا في الحصول على إعانات وقروض لدعم نشاطهم الفلاحي.

بالمقابل ورغم الطابع التعاوني الذي ظهرت به هذه الشركات أمام الفلاحين الجزائريين ، الذين انخرطوا فيها مقابل إشتراكات سنوية، إلا أن منهم من رفض ذلك بدعوى أنها لا ترقى للمهمة التي وجدت من أجلها وإنما جاءت لتجريد الفلاحين مما تبقى لديهم من أموال و منتوجات.

3-التبعية الهيكلية للجهاز الإداري: ثنائية "المتصرف والقايد" في توجيه الشركات.

لم تكن شركات الاحتياط الأهلية في جوهرها مؤسسات ذات استقلالية اقتصادية، بل كانت ذراعاً بيروقراطياً ممتداً للجهاز الإداري الاستعماري. وقد أدى هذا الارتباط العضوي إلى تجريد هذه المؤسسات من طابعها التعاوني المفترض، وتحويلها إلى "أداة ضبط" تخضع لإشراف هرمي يبدأ من حاكم العمالة وصولاً إلى أدنى رتب الإدارة الأهلية.

1- المركزية الإدارية ودور المتصرفين في التوجيه والرقابة

تولت الإدارة الفرنسية المركزية مهمة "الوصاية الشاملة" على شركات الاحتياط، حيث لم يقتصر دورها على الإشراف العام، بل امتد ليشمل صياغة القرارات السيادية، وتحديد آليات صرف الميزانية، والرقابة اللصيقة على اشتراكات الفلاحين.

وقد لعب المتصرفون الإداريون والمكاتب العربية دور العقل المدبر لهذه الشركات؛ حيث امتلك هؤلاء الموظفون صلاحيات واسعة تجاوزت مهامهم التقليدية لتصل إلى نوع من "الاستقلالية المطلقة" في هندسة علاقتهم مع الأهالي(بحوص، 2019-2020، صفحة 130). ومن خلال هذه الصلاحيات، تم تحويل شركات الاحتياط من صناديق تضامنية إلى "خزائن إدارية" تُدار وفق منطق "الميتروبول"، مما ضمن بقاء الفائض المالي والإنتاجي للريف تحت أعين الإدارة المركزية، بعيداً عن أي شكل من أشكال التسيير الذاتي الجزائري.

2- "القايد" كجهاز تنفيذي وأداة للفرز الائتماني.

لضمان تغلغل هذه المنظومة في عمق المداشر والدواوير، استعانت الإدارة الفرنسية بـ "القياد" باعتبارهم القوة الأهلية المتنفذة والأكثر دراية بالنسيج الاجتماعي المحلي. وقد عمل هؤلاء تحت الوصاية المباشرة للمكاتب العربي(بيرم، 2017، صفحة 129)، حيث استثمرت فرنسا نفوذهم التقليدي وقدرتهم على تحصيل الضرائب وتوزيع الإمدادات لضمان ولاء السكان(Chiavassa, 2017, p. 170) .

وقد تجلت خطورة دور القايد في توجيه هذه الشركات عبر مسارين أساسيين:

- **الربط الإجباري بالعضوية:**

كان القايد هو المسؤول الميداني عن "شرعنة" الوجود الإداري للشركة، من خلال جرد قوائم المنخرطين والتحقق من دفع المساهمات، مما حول عملية الانخراط إلى التزام أمني وسياسي تجاه السلطة التي يمثلها القايد.

- **الاحتكار الائتماني (سلطة القرض):**

لم يكن للفلاح أي قناة تواصل مباشرة مع خزينة الشركة، بل كان القايد هو البوابة الوحيدة. فبناءً على قانون 19 ماي 1916، الذي اشترط في القايد الكفاءة اللغوية (العربية والفرنسية) واللياقة البدنية لمباشرة مهامه(شقرة، 2018-2019، صفحة 21) ، أصبح هذا الأخير هو "الحكم" في استحقاق القروض.

كان القايد يتولى إعداد قوائم المقترضين، ويرفق كل طلب بتقرير "تقييمي" (إيجابي أو سلبي) يحدد مصير الطلب لدى الخزينة)(شقرة، 2018-2019، صفحة 66). هذا النظام حوّل القرض الزراعي من "آلية دعم" إلى "أداة مكافأة أو عقاب"، فالوصول إلى بذور أو أموال شركة الاحتياط بات مرهوناً برضا القايد ومن خلفه الإدارة الفرنسية(ولد النبية، 2013، صفحة 2).

إن هذا التراتب الإداري (متصرف - مكتب عربي - قايد) أدى إلى محاصرة الفلاح الجزائري داخل شبكة من التبعية المعقدة. فبينما كان الفلاح هو "الممول الحقيقي" لرأس المال، كانت الإدارة الفرنسية هي "الآمر بالصرف"، والقايد هو "المقرر الميداني"؛ مما أدى في النهاية إلى جعل شركات الاحتياط وسيلة مثالية لفرض الرقابة السياسية والمالية على الريف الجزائري وتوجيهه لخدمة المصالح الاستعمارية العليا.

المبحث الثاني: دور شركات الاحتياط الأهلية في دائرة الديون ومصادرة الأملاك.

تمثل شركات الاحتياط الأهلية إحدى أكثر الأدوات الاستعمارية نفوذاً في زعزعة الاستقرار السوسيو-اقتصادي للريف الجزائري. ففي إطار سعيها لدمج الفلاح قسراً في المنظومة الرأسمالية الكولونيالية، انتهجت إدارة الاحتلال سياسة "الإغراق بالديون" كتمهيد شرعي لمصادرة الأملاك وتفتيت الملكية الأهلية لصالح الكتلة الاستيطانية.

1- هندسة "القروض القسرية" والتمييز الائتماني.

حوّلت شركات الاحتياط الاشتراكات الإجبارية التي يدفعها الفلاحون إلى "فخ مالي"؛ حيث كانت تُعيد منح هذه الأموال لأصحابها في أوقات الأزمات على شكل قروض وسلف مشروطة. ولم تكن هذه العملية تخضع لمعايير التنمية الفلاحية، بل ارتهنت بشبكة من المصالح والوسائط الإدارية:

- **البيروقراطية والمحسوبية:**

كانت الموافقة على القروض تمر عبر "القياد" والوسطاء (الخواجات)، مما فتح باباً واسعاً للفساد؛ إذ كان القايد يقتطع لنفسه "عمولات" (بقشيش) تصل إلى 10% من قيمة القرض، بينما كانت الأولوية التمويلية تمنح للأوروبيين بنسب تصل إلى 20% أو حتى نصف المبلغ المقترض، مما كشف عن ازدواجية المعايير في توزيع السيولة(آجرون ج1، 2007، الصفحات 415-416).

- **إقحام الفلاح في الدائرة النقدية:**

يتجلى التوجه الاستغلالي للإدارة الاستعمارية بشكل واضح عند تحليل طبيعة وهيكلة القروض الممنوحة للفلاحين خلال الموسم الزراعي (1895-1896)؛ حيث رُسمت السياسة المالية لتعميق التبعية النقدية وإدماج الإنتاج التقليدي قسراً في المنظومة الرأسمالية.

ويبرز الجدول التالي التفاوت الكبير بين القروض العينية والنقدية الموجهة لشركات الاحتياط(شقرة، 2018-2019، صفحة 71):

صنف القرض	القيمة الإجمالية بالفرنك
القروض العينية(بذورومواد)	179,748,10 فرنك
القروض النقدية(سيولة)	1,818,246,17 فرنك

جدول رقم (4): هيكلة القروض الممنوحة لشركات الاحتياط (1895-1896).

يُستنتج من هذه الأرقام أن الإدارة تعمدت تحويل المساهمات العينية للفلاحين إلى ديون نقدية، مما أجبر الفلاح البسيط (الخماسين والمزارعين الصغار) على التعامل بالعملة الصعبة في بيئة لا يملك فيها فائضاً نقدياً، حيث لم تكن حصة الفرد تتجاوز 60 إلى 100 فرنك، وهي مبالغ زهيدة كانت تُستهلك في المتطلبات المعيشية الأساسية ككسوة الأبناء بدلاً من الاستثمار الزراعي (هامل ع.، 2015-2016، صفحة 51).

2- تصاعد المديونية والارتهان المالي (1910-1934).

اتخذت سياسة المديونية منحى تصاعدياً خطيراً عكس رغبة الإدارة في إبقاء الريف تحت رحمة "الرهن العقاري"، ويوضح الجدول الآتي التطور الزمني لحجم القروض الممنوحة للجزائريين، والتي تعكس عمق الأزمة المالية والارتهان الاقصادي(بن أشنهو، 1979، صفحة 232):

السنة	القيمة النقدية للقروض (بالفرنك)
1910	2,209.000فرنك
1920	19,342,000 فرنك
1930	55.056.000فرتك
1934	24.309.000 فرنك

جدول رقم (5): التطور الزمني للقروض الممنوحة للجزائريين.

تكشف لنا البيانات الموضحة في الجدول ، عن المسار التصاعدي للقروض الممنوحة للجزائريين ضمن آلية "التراكم الربوي"؛ فالفلاح الذي يقترض مبلغاً معيناً كان يضطر لإعادته مضاعفاً نتيجة الفوائد المتراكمة، وهو ما يفسر وصول القروض إلى ذروتها عام 1930 (أكثر من 55 مليون فرنك). أما التراجع المسجل في عام 1934 فيعود لظروف الكساد الاقتصادي العالمي وتفكك صناديق القرض الفلاحي التي استنزفتها الديون غير المستردة(شقرة، 2018-2019، صفحة 77).

3- الحجز العقاري وتفتيت الملكية الأهلية بقوة القانون

عندما كانت الديون تصل إلى نقطة اللاعودة، كانت شركات الاحتياط تباشر دورها النهائي كأداة للتجريد العقاري، مستندة إلى ترسانة من القوانين الاستيطانية:

- **التجريد القانوني (قانون 1887 و1897):**

سمحت هذه القوانين للأوروبيين بالنفاذ إلى أراضي "العرش" و"الملك" عبر استخدام الأرض كضمانة (رهن). وبموجب مقتضيات قانون 16 فيفري 1897، تحول الربا إلى وسيلة "شرعية" لنقل الملكية، حيث أصبحت الأرض تُعرض في المزاد العلني فور العجز عن السداد (بن أشنهو، 1979، الصفحات 207-208)؛ (طبعة، 2019، صفحة 160).

والجدول الموالي يوضح تعداد الأراضي التي تحصل عليها المعمرون في إطار هذا القانون وحتى سنوات لاحقة أي بعد قانون (عزوز، 2019، صفحة 352)1897:

السنوات	الأراضي المحجوزة(بالهكتار)
1880	1,245,000
1900	1,682,000
1917	1,123,000
1930	2,350,000
1934	2,462,000

الجدول رقم(6): الأراضي المملوكة والمحجوزة من قبل المعمرين بموجب قانون1897 سنوات1880-1934-

من خلال البيانات الموضحة في الجدول، بتبين لنا أن ارتفاع في عمليات الحجز العقاري والحجوزات التي طالت ممتلكات وعقارات الجزائريين نتيجة قانون 1897، والسبب في ذلك عدم تسديدهم للقروض الممنحة لهم الأمر الذي دفعهم إلى رهن أراضيهم ، ومنهم من قام ببيعها للمعمرين، وقد بلغت سماحة الأراضي المحجوزة سنة 1880م 1,245,000 هكتار والتي ازدادت حتى بلغت 2,350,000 هكتار سنة 1930.

-مبيعات "الإكراه" في قسنطينة (1918):

في ظل عجز الفلاحين الجزائرين عن تسديد ديونهم التي عليهم لصالح شركات الاحتياط الأهلية، وأيضا لحاجة البعض الآخر إلى القرض، دفع بالكثيرين إلى عرض أراضيهم للبع لسداد ديونهم مكرهين، فكانت كل الملكيات العقارية يتم عرضها للبيع في المزاد العلني، وخلال سنة 1918 ونظرا للظروف التي تعيشها فرنسا جراء نهاية الحرب العالمية الثانية، لجأت الرشكات إلى تجريد الجزائريين من أراضيهم'مكرهين"، الأمر الذي تسبب في تراجع مساحات ممتلكات الجزائريين ، وقد بلغ مجموع مساحات أراضي الكولون الأوروبيين قرابة 2,5 مليون هكتار سنة 1919 (الهواري، 1983، صفحة 260)، وسبب ذلك هو شرائهم للعديد من أراضي الجزائريين.

فشركات الاحتياط الأهلية لم تتوانى في الاستيلاء على ممتلكات الفلاحين الجزائريين وأراضيهم تحت مسمى " تحصيل الديون من العقار الأهلي، بل وأكثر من ذلك كانت عمليات الرهن العقاري تتم بطريقة أعنف، كما هو الحال في قسنطينة سنة 1918، أين تم مصادرة وبيع مساحات من الأراضي الزراعية ومنحها للكولون إما للزراعة أو عرضها للبيع بالمزاد العلني،هذا الإجراء التعسفي لم يكن وليد سنة 1918، وإنما يعود لسنوات سابقة وتحديدا سلنة 1897 ،والذي استهدف هموما ملكية أراضي العرش ذلك أنها كانت مستعصية على الاستيطان،وقد عملت الإدارة الاستعمارية إلى إخضاع هذه الأراضي للتحقيقات سنة1926 (حيمر، 2013-2014، الصفحات 252-253) ، مايعني أن عملية الرهن العقاري بالاكراه كانت عملية منسقة هدفت إلى سلب ممتلكات الفلاح الجزائري.

المبحث الثالث: شركات الاحتياط الأهلية والاستغلال المباشر: نحو هندسة التبعية الإنتاجية

تجاوزت شركات الاحتياط الأهلية دورها "التعاوني" النظري لتتحول إلى أداة سيادية في يد الإدارة الاستعمارية، تهدف إلى إعادة هيكلة النشاط الزراعي الجزائري بما يخدم المركز الرأسمالي الفرنسي. ولم يكن هذا التحول مجرد تغيير في نوعية المحاصيل، بل كان استغلالاً مباشراً لمقدرات الفلاحين وخبراتهم، وتحويلهم من منتجين مستقلين إلى "أجراء" في دورة إنتاجية يسيطر عليها المعمرون تسويقاً وعدةً.

1- التحول البنيوي للمحاصيل: من "سيادة الكفاف" إلى "ارتهان التصدير"

عمدت شركات الاحتياط إلى كسر نمط "الزراعة المعاشية" الذي كان يحقق الأمان الغذائي للأهالي، ودفعهم قسراً نحو "الزراعة النقدية" التي تخدم الأسواق الأوروبية.

ا/زراعة الكروم وتكريس الفجوة الائتمانية:

استثمرت الإدارة الاستعمارية خبرة الفلاح الجزائري بالأرض لتوسيع زراعة الكروم، نظراً لمردوديتها العالية في الأسواق الدولية. وتكشف المعطيات الإحصائية عن قفزة هائلة في المساحات المستغلة:

السنة	1890	1895	1900	1905	1910	1914
المساحة (هكتار)	110.048	122.186	154.430	179.950	152.129	180.735

جدول رقم (7): تطور المساحات المزروعة بالكروم (1890-1914)(رواحنة، 2013-2014، صفحة 93).

هـذا التوسـع لـم يهـدف لتنميـة ريـف الأهـالي، بـل لخدمـة المعمـرين الـذين اسـتحوذوا على التسـهيلات الماليـة؛ فبينمـا كـان الفـلاح الجزائـري يقتـرض بشـروط رهنيـة قاسـية، كـان المعمـر يحصـل على قـروض "مخففـة" وأحيانـاً دون فوائـد(شـقرة، 2018-2019، صـفحة 73). وقـد انعكـس ذلـك في حجـم التصـدير نحـو فرنسا الذي بلغت ذروته سنة 1899 بنسبة تدفق وصلت إلى 99.98%(آجرون ج1، 2007، صفحة 975).

ب/ التبغ والزراعات المدارية: الاستنزاف تحت غطاء التطوير

نـافس التبـغُ زراعـةَ الكـروم كمنـتج نقـدي مطلـوب عالميـاً، فعملـت شـركات الاحتيـاط على توزيـع بـذور محسـنة وتوجيـه الأهـالي لزراعتهـا. وقـد نجحـت هـذه السياسـة في رفـع الصـادرات مـن 396 ألـف كـغ (1892) إلـى 742 ألـف كـغ (1897) (بوركنـة، 2020، ص 182). هـذا الاهتمـام لـم يكـن بـدافع رفـاه الفلاح، بل لاستكمال دائرة الربح الاستعماري وتوفير مواد أولية رخيصة للمصانع الفرنسية.

لقد أدت سياسة "الاستغلال المباشر" التي انتهجتها شركات الاحتياط إلى نتيجتين كارثيتين:

تآكـل الأمـن الغـذائي: تراجـع المحاصـيل المعاشـية لصـالح "المحاصـيل النقديـة" جعـل الريـف الجزائـري عرضة دائمة للمجاعات والأزمات التموينية.

نشـوء "البروليتاريـا الزراعيـة": تحـول الفـلاح الجزائـري مـن مالـك لـلأرض والقـرار إلى مجـرد "خمـاس" أو عامـل مـأجور في أرضـه السـليبة، يعمـل لخدمـة فـائض القيمـة الـذي يجنيـه المعمـرون، ممـا كـرس حالـة الفقر المزمن والتبعية المطلقة للاقتصاد الكولونيالي.

2- التمكين التقني للمعمر مقابل التهميش الآلي للأهالي

تجلـت مظـاهر الاسـتغلال المباشـر في توظيـف مـوارد شـركات الاحتيـاط (المستخلصـة مـن اشـتراكات الجزائريين) لتمويل "التفوق التقني" للنشاط الاستيطاني، وخاصة في مجال الحبوب (القمح اللين):

نوع العتاد الزراعي	سنة 1901	سنة 1905
محشات وحصادات(على الأحصنة)	2,557	6,552
حصادات آلية	981	3,459
عربات جر فرنسية	-	81,522

جدول رقم (8): التجهيز الآلي الممنوح للمعمرين (1901-1905)(بن أشنهو، 1979، صفحة 153).

هـذه "المكننـة الانتقائيـة" سـمحت للمعمـرين برفـع المسـاحات المزروعـة بـالحبوب مـن 417 ألـف هكتـار (1895) إلى 887 ألـف هكتـار (1915). وفي المقابـل، حُـرم الفـلاح الجزائـري مـن هـذا التطـور التقني، وظـل مرتهنـاً للوسـائل البدائيـة، ممـا أضـعف قدرتـه التنافسـية وأجبره على القبـول بفتـات القروض(سـعودي، نماذج من الزراعات الكولونيالية في الجزائر 1830-1918، 2022، صفحة 13).

3- آليات الاحتكار التسويقي وهندسة التبعية الإنتاجية

لـم يقتصـر دور شـركات الاحتيـاط الأهليـة على الهيمنـة الإداريـة والجبايـة الماليـة، بـل تحولـت إلى ذراع احتكـاري يهـدف إلى إحكـام القبضـة على مسـارات تسـويق المحاصـيل وزعزعـة اسـتقرار نمـط الإنتـاج الأهلي. وقـد اسـتند هـذا الـدور إلى اسـتراتيجية مزدوجـة: السـيطرة على حركـة المنتجـات في السـوق، وتغيير بنية المحاصيل بما يخدم المركز الرأسمالي الفرنسي.

أولاً: السيطرة على تسويق المحاصيل والوساطة القسرية

لعبـت شـركات الاحتيـاط دور "الوسـيط الحصـري" بـين الفـلاح الجزائـري والأسـواق الأوروبيـة، مستخدمة سلسلة من الإجراءات لتقويض حرية الفلاح في التصرف بمنتجه:

- **التعاونيات كأداة للعزل والاستغلال:**

نظـراً لسياسـة "الفصـل العنصـري الاقتصـادي" التـي انتهجهـا المسـتوطنون برفضـهم إدمـاج الفلاحـين الجزائـريين فـي تعاونيـاتهم، عمـدت شـركات الاحتيـاط إلـى اسـتحداث "تعاونيـات أهليـة" فـي البلـديات المختلطـة. لـم تكـن هـذه التعاونيـات تهـدف لحمايـة المنـتج، بـل كانـت مخـازن إداريـة لتجميـع المحاصـيل والسيطرة عليها(شقرة، 2018-2019، صفحة 194).

فالتعاونيـات التي أقامتهـا إدارة الاحـتلال في إطـار تقـديم الإعانـات الزراعيـة للفلاحـين الجزائـريين (قـروض، بـذور....) كانـت ترمـي إلى احتكـار المحاصـيل الزراعيـة لصـالح المعمـرين، بالمقابـل كانـت تتمـنح الجزائـريين إعانـات أقـل مـن تلـك التي تمنحهـا للمعمـر، مثـل البـذور أو الحبـوب التي تمـت تخزينهـا لمجـة طويلـة تمـنح للفـلاح الجزائـري، بينمـا تحـتفظ بالمحصـول الجديـد، والـذي تقـوم بتخزينـه في مخـازن تحـت سـلطة الإدارة الاسـتعمارية، مـع احتكـار عمليـة البيـع وبالأسـعار التي تخـدمها(شـقرة، 2018-2019، الصـفحات 113-114)، بمعنى أنهـا تعمـل على تحويـل الحبـوب والمحاصـيل إلى تجـارة تمارسـها بـدل تقـديمها للفلاحـين وبأقـل الأسعار.

- **المضاربة الرسمية وتحطيم الأسعار:**

تجسد الطابع الاستغلالي في أبشع صوره حينما تمكن الفلاحون من تحقيق مردود عالٍ في محاصيل استراتيجية كالقمح اللين؛ إذ عمدت الشركات إلى شرائه بأسعار زهيدة (محددة إدارياً بـ 20 إلى 22 فرنكاً للقنطار) عند الحصاد، مستغلة حاجة الفلاح للسيولة، ثم تعيد "إقراضه" ذات المحصول في مواسم الجدب بأسعار مضاعفة (شقرة، 2018-2019، صفحة 194)، (هامل ع.، 2015-2016، صفحة 51)

-تثبيت دور الوسيط:

أصبحت هذه الشركات المورد الأساسي للمستوطنين، حيث توفر لهم أجود المحاصيل الأهلية بأسعار بخسة، مما جعل الفلاح الجزائري يمول استقرار المعمرين من خلال "فرق السعر" الذي تنهبه الشركة.

ثانياً: توجيه الإنتاج من الكفاف المعاشي إلى الاستنزاف النقدي

تمثلت الغاية الكبرى للإدارة الاستعمارية في فك ارتباط الفلاح بـ "الزراعة المعاشية" (زراعة الاكتفاء الذاتي) وإقحامه في "الدائرة النقدية" عبر توجيه الإنتاج نحو المحاصيل التصديرية.

- **فرض المحاصيل النقدية:**

تم دفع الفلاحين قسراً نحو زراعة محاصيل لا يستهلكونها، مثل "الكروم" والتبغ والحمضيات، نظراً لقيمتها السوقية العالية في فرنسا. هذا التحول جعل الفلاح رهينة لتقلبات البورصات الأوروبية وبإمكانيات تقنية متواضعة، مما أفقده استقلاليته الغذائية وحوله إلى "أجير" في أرضه، يكدح لإنتاج ما لا يأكل(الهواري، 1983، صفحة 71).

فقد كانت الكروم التي شجعتها الإدارة الفرنسية كزراعة نقدية تدر أرباحا طائلة على الخزينة الفرنسية، من بين الزراعات التي كانت منتشرة، والتي كان الجزائري يشتغل في حقولها ومصانعها، ورغم عدم استهلاكه للخمر إلا أن مساحات الكروم المزروعة كانت أكبر من بقية المحاصيل(مبخوتة، 2016، صفحة 279) ، وهو ما يوضحه الجدول التالي حتى :

المنطقة	المساحة المزروعة بالكروم
وهران	4149 هكتار
مستغانم	2762هكتار
معسكر	1.703هكتار
بلعباس	1.134هكتار
تلمسان	780 هكتار

المجموع	15,307

جدول رقم (8): المساحات المزروعة بالكروم بعمالة وهران سنة 1882-

الملاحظ من خلال الجدول أن زراعة الكروم تشغل مساحات واسعة من أراضي عمالة وهران، حيث قدرت المساحة المزروعة بـ 4149 هكتار، وكانت تلمسان من بين المناطق الأقل مساحة بـ780 هكتار، مقارنة ببقية المناطق.

- **ازدهار كارتلات الخمور:**

يعكس النجاح الباهر لمصدري الخمور في الجزائر —الذين حققوا أرباحاً تجاوزت 235.47 مليون فرنك— حجم التسهيلات الإدارية التي منحتها شركات الاحتياط لهذا القطاع على حساب زراعة الحبوب الأساسية للأهالي. لقد احتكر هؤلاء المصدرون، بفضل الدعم الإداري، قنوات التصدير، مما أدى إلى ارتهان الاقتصاد الريفي الجزائري بالكامل لمتطلبات السوق الفرنسية(هامل ع.، 2015-2016، صفحة 82).

وقد كان منتجوا الخمور يعملون على إنتاج العديد من الأصناف منها، وذلك لإتاحة تنوع في المنتج لأجل تحقيق أرباح أكثر، والجدول الموالي يوضح إنتاج الخمور في الفترة مابين1892-1896:

السنوات	كمية الانتاج
1892	3.002.079هكتولتر
1893	3,772,779هكتولتر
1894	3,642,479هكتولتر
1895	3.797,693هكتولتر
1896	4,050,000هكتولتر

الجدول رقم (9): كمية إنتاج الخمورسنوات من1892-1896.

يقدم الجدول بيانات حول الخمور المنتجة سنوات 1892 حتى 1896، والتي شهد خلالها الانتاج ارتفاعا، قفز من لإنتاج بسعة 3.002.079 هكتولتر سنة 1892 إلى إنتاج بسعة 4.050.000 هكتولتر سنة 1896، هذا الارتفاع في كمية الانتاج راجع إلى الدعم (قروض) من قبل شركات الاحتياط الأهلية لنتجي همر العنب خاصة من المعمرين بالمقابل كان منتجو الخمر من الجزاءريين يصادفون عدة عراقيل في عملية الانتاج والتسويق.

فكل من التعاونيات وكارتلات الخمور ، كانت مجرد أدوات اقتصادية لخدمة الصالح العام لشركات الاحتياط الأهلية بممارسة الهيمنة وفرض السيطرة الاقتصادية، واستغلال الفلاح الجزائري من جهة، والعمل على تثبيط نشاطه بمنعه من الحصول على أجود الحبوب، أو حتى المشاركة في عملية إنتاج الخمور وتسويقها وجعله محشورا في زاوية الانتاج التقليدي من جهة أخرى.

استنتاج جزئي:

من خلال تشريح آليات عمل شركات الاحتياط الأهلية وأبعاد تأثيرها السوسيواقتصادي، يمكن صياغة جملة من الاستنتاجات الجوهرية التي تعكس حقيقة هذه المؤسسات:

زيف الطابع التعاوني وتكريس الرقابة: نجحت شركات الاحتياط في التخفي وراء قناع "العمل التعاوني"، بينما كشفت ممارساتها الميدانية عن كونها جهازاً للضبط الإداري والمالي. فقد حوّلت "الانخراط الإجباري" إلى آلية لفرض رقابة مجهرية على الفلاح الجزائري، وجعلت من الاشتراكات السنوية (النقدية والعينية) قيداً يربط المنتج الصغير بجهاز الدولة الاستعمارية، تحت إشراف وتوجيه مباشر من الأعوان الإداريين والوسائط المحلية (القياد).

هندسة المديونية والرهن العقاري: أفرزت المنظومة المالية لهذه الشركات "دورة استغلالية" خبيثة؛ حيث كانت تمنح الفلاحين قروضاً هي في الأصل مستخلصة من اشتراكاتهم، ثم تُطالبهم باستردادها بفوائد وشروط مجحفة. وفي ظل تقلبات المناخ وغياب الدعم الحقيقي، سقط الفلاح في فخ المديونية المزمنة، مما مهد الطريق لرهن الأملاك ومصادرة الأراضي عند العجز عن السداد، وهو ما حول الأرض من وسيلة عيش للأهالي إلى رصيد عقاري للاحتلال.

التحول القسري نحو الاقتصاد النقدي: لم يقتصر دور الشركات على الاستنزاف المالي، بل امتد لضرب "الأمن الغذائي" التقليدي عبر تحويل نمط الإنتاج من "زراعة معاشية" (تضمن كفاية الأهالي) إلى "زراعة نقدية" (تخدم احتياجات الميتروبول). ومن خلال التحكم في الأسعار وتوجيه المحاصيل نحو التعاونيات الاستيطانية، أُقحم الفلاح الجزائري قسراً في الدائرة الرأسمالية العالمية، ليصبح مجرد ترس في آلة اقتصادية تُنتج الثروة لفرنسا وتُصدر الفقر والتبعية للريف الجزائري.

هذا الدور الذي جعل من شركات الاحتياط الأهلية مؤسسات استغلالية بامتياز كان له انعكاسات وتداعيات لاشك، وهو ما سنأتي على توضيحه في الفصل الموالي.



الفصل الثالث:

. آثار السياسة الزراعية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للانسان الجزائري.

المبحث الأول:شركات الاحتياط الأهلية والهيمنة السياسية.

المبحث الثاني:التغيرات في البناء الاقتصادي.

المبحث الثالث:التغيرات في الهيكل الاجتماعي.

ترتبط السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر ارتباطاً عضوياً بآليات الهيمنة الاستعمارية؛ إذ لم تكن مجرد خطط تقنية لزيادة الإنتاج، بل استراتيجية إحلالية كبرى استهدفت انتزاع الأرض وتفكيك بنية الريف الجزائري. وفي هذا الإطار، مثلت "شركات الاحتياط الأهلية" واحدة من أكثر الهندسات الاستعمارية دهاءً، حيث شكلت—إلى جانب الترسانة القانونية للسياسة الزراعية العامة—ذراعاً مالياً وتنظيمياً نافذاً للإدارة الفرنسية. ورغم أن هذه الشركات استقرت في البداية كمؤسسة خيرية ذات هدف تعاوني وإغاثي ظاهري، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى أداة إدارية صارمة لضبط وتسيير القطاع الزراعي، ومنه إلى التحكم الكامل في إيرادات الإنتاج وآليات توزيعه.

هذه الانتقالية الوظيفية لهذه المؤسسات ، وتكاملها مع السياسة الزراعية الشاملة عبر التحكم في عصب الاقتصاد التقليدي—وهو "الزراعة"—قد أبانت عن تغيرات جذرية وعميقة في المفهوم الاقتصادي والبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري. ولم تقتصر آثار هذه المنظومة الزراعية والمالية الهجينة على الجوانب المادية فحسب، بل امتدت لتشمل المجال السياسي، مجسدةً التلازم الوثيق بين المصالح الاقتصادية وتثبيت دعائم السلطة الاستعمارية وتوسيع نفوذها.

ومن خلال هذا الفصل، الموسوم بـ **"آثار السياسة الزراعية الفرنسية على الو اقع الاقتصادي والاجتماعي للانسان الجز ائري (شركات الاحتياط الأهلية نموذجاً)"**، سنشرح ونحلل هذه التأثيرات العميقة عبر ثلاثة مباحث أساسية ومتكاملة:

- **المبحث الأول:** تسليط الضوء على واقع الهيمنة السياسية التي فرضتها السياسة الزراعية وإدارتها الاستعمارية تحت غطاء التعاون والإغاثة، محولةً شركات الاحتياط إلى أداة للضبط الإداري والأمني وإحكام القبضة على الأرياف وسكانها.
- **المبحث الثاني:** يرصد التغيرات الجسيمة التي أحدثتها هذه السياسة في البناء الاقتصادي التقليدي، من خلال تتبع آليات تفكيك الملكية الجماعية للأرض (أراضي العرش)، وإعادة بناء الهوية الاقتصادية للمجتمع الجزائري عبر ربطه قسراً بالدورة الرأسمالية الفرنسية وتوجيهه نحو الزراعات النقدية وتكريس المديونية.
- **المبحث الثالث:** يوضح أثر هذه السياسات المتكاملة في تفكيك النسق والهيكل الاجتماعي، وإعادة صياغة البيئة الريفية الجزائرية وفق المنظور الاستيطاني، وما نتج عن ذلك

مـن بـروز للبروليتاريـا الزراعيـة الكادحـة، وتفكـك الـروابط القبليـة، وصـولاً إلـى ظـاهرة النـزوح الريفي الحاد ونشوء أحزمة البؤس حول الحواضر الكبرى.

ومـن خـلال هـذا التفكيـك البنيـوي، يسـعى هـذا الفصـل للإجابـة عـن الإشـكالية المحوريـة التاليـة: **كيـف تحولـت السياسـة الزراعيـة الفرنسـية وأداتهـا التنفيذيـة "شـركات الاحتيـاط الأهليـة" مـن واجهـة تنظيميـة وإغاثيـة إلـى آليـة شـاملة لتفكيـك البنـى السياسـية، الاقتصـادية، والاجتماعيـة للمجتمـع الجزائري؟**

المبحث الأول: شركات الاحتياط الأهلية والهيمنة السياسية.

لم تكن شركات الاحتياط الأهلية مجرد مؤسسات تقنية لمواجهة الأزمات والكوارث التي تلحق بالفلاحة، ولا مؤسسة للاغثة وتنظيم القرض الفلاحي، بل كانت أبعد من ذلك إذ مثلت أداة لفرض الهيمنة السياسية ووسيلة استراتيجية للتحكم الإداري الضبط السياسي للريف الجزائري تحت غطاء التعاون والتقرب من الفلاح الجزائري، هذا الأخير الذي مثل معادلة صعبة ضمن السياسة التوسعية الفرنسية،التي صعب عليها اختراق الريف الجزائري عسكريا،فكان السبيل لذلك من خلال المؤسسات ا أهلية التعاونية التي جعلت منها واجهة مدنية لفرض سياستها البيروقراطية على البيئة الريفية وإخضاعها، من خلال احتواء النخب المحلية وتفكيك الدوار وجعله مجالا حيويا خاضع للسيطرة الاستعمارية

1-إحتواء النخب المحلية وإخضاع الدوارللهيمنة الاستعمارية:

استطاعت الإدارة الاستعمارية من خلال شركات الاحتياط الأهلية فرض سيطرتها على النخب المحلية، وذلك من خلال مجالس الأعيان التي كانت تتولى إدارة تسيير هذه الشركات،وذلك من خلال منحها امتيازات وصلاحيات للقياد والأعيان داخل الشركات ، وتحويلهم من مدافعين عن مصالح الفلاحين الجزائريين وتنظيم الإعانات الموجهة للدواوير ، إلى وكلاء وموظفين ووسطاء لدى السلطة الاستعمارية مهمتهم التوسط بينها وبين السكان، وقد أدى هذا المسار إلى اختزال المكانة الاجتماعية لرؤساء العائلات الكبرى في مسؤوليات إدارية ضيقة، ليتحولوا إلى "أنصاف موظفين" يحملون ألقاباً مثل (باشاغا، قايد، عون أهلي)، مما جعلهم أداة طيعة للربط بين السلطة الاستعمارية والسكان.(تيتة، 2014، صفحة 141).

هكذا يتضح أن الاستعمار ومن خلال سياسته الزراعية القائمة على شركات الاحتياط الأهلية ، التي كانت مؤسسات استعمارية تقنية للتنظيم المالي والإداري في طابع تعاوني، قد استهدفت العائلات المتنفذة في الجزائر التي لها مكانة ووزن في المجتمع الجزائري خاصة الريفي، إذ كانت صاحبة القرار في مختلف الأمور التي تخص الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية منها، ولجعل تلك الزعامات أداة طيعة في يد السلطة الاستعمارية، عمدت هذه الأخيرة إلى تقليص حدود نفوذها

ووظائفها من خلال دمجهم في الوظائف الإدارية، والتي كانت من ضمنها تولي مهام الإشراف على الشركات الأهلية للاحتياط ليس من باب توسيع نفوذهم وإنما من خلال حصر سلطتهم في مجال إداري ضيق يضمن للمستعمر التحكم فيهم من جهة، وفي المجتمع الجزائري الريفي من جهة أخرى.

ومن منطلق الولاء الذي غرسته الإدارة في هؤلاء الأعوان، كان أثر ذلك أشد وطاة على الجزائريين من ناحية الهيمنة والسيطرة على كل اشكال الحرية وتقييدها ، بل وأكثر من ذلك العمل على إجهاض كل محاولة للتنصل من السيطرة الاستعمارية والتمرد على السلطة، فقد كانت سياسة فرنسا الرامية إلى تقليد هؤلاء الأعوان وظائف ضمن هذه الشركات هو التعرف على مختلف العناصر المكونة للمجتمع الريفي والتجسس عليه، وهي المهمة التي أوكلت للقايد الذي يجس نبض القبيلة لمعرفة إلى أي حد يمكن استفراغهاهذا من جهة**(Hugonnet, 1858, pp. 72-73)** .

وفي سياق متصل، وباعتبار الريف الحاضنة الأساسية للمقاومة وعثرة في طريق المشروع الاستيطاني، وظفت فرنسا شركات الاحتياط كوسيلة استخباراتية لرصد المقاومين عبر قوائم الاشتراكات التي تضمنت بيانات تفصيلية عن المنخرطين، والتي من خلالها يمكن التعرف على هويات الأفراد وماإذا كانوا يشكلون تهديدا أم لا، خاصة وأن هذه الشركات تابعة لمصالح المكاتب العربية التي كان من ضمن مهامها ضمان التهدئة الدائمة للقبائل ، والحفاظ على السلامة العامة من خلال

وبناءً على ما سبق، فإن الاستراتيجية الفرنسية من وراء هذه الهيكلة كانت ترمي إلى تكريس مبدأ "حكم العرب بالعرب"؛ وهو ما جسده الماريشال بيجو في تصريحه ، حيث قال: **"إن استعانتنا بهؤلاء الرؤساء أو العائلات الكبيرة تعد وسيلة ناجحة لتعيين مو اقع الثوار، وبذلك نتمكن من حصارهم والقبض عليهم بكل سهولة وكذاك هذه الوسيلة تدخل في إطار المحافظة على الأمن العام والمحافظة على ازدهار التجارة، كما أعطيت لهؤلاء الأعوان مهمة مر اقبة الأشخاص الذين يمرون عبر المناطق المهمة، ومهمتهم مر اقبة المتجولين الذين يحرضون الأهالي بنشر أفكار معرضة ضد وجودنا في البلاد"**(بوحوص، 2019-2020، صفحة 123).

وتعيينهم كرؤساء ومشرفين على شركات الاحتياط الأهلية، حيث لم يكن الهدف تنموياً بقدر ما كان سياسياً وأمنياً بامتياز.

وقد ساهمت هذه الشركات بفاعلية في صياغة السياسة المحلية عبر هؤلاء "المتعاونين" من قياد وباشاغوات؛ إذ سهلوا على المستعمر اختراق خصوصيات المجتمع الأهلي والتعرف على مكامن أسراره. وفي هذا السياق، يشير شارل ريشار إلى أن التعامل مع هؤلاء المسؤولين المحليين كان محفوفاً بالصعاب نتيجة مراوغاتهم: **" ... إن ممارسة التأثيرعلى المسؤولين الأهليين مليئة بالصعاب الجمة بالنظرإلى عجرفة بعضهم وتحلي البعض الآخر بالمراوغة والتملص، وأن الوسيلة الوحيدة لقهرهم في البداية، وتسييرهم ....هي معرفة مكامن خباياهم المحرجة لمركزهم وإشعارهم خلال المحادثات السرية معهم بأن ما من شيء يؤدي إلى شنقهم بمنتهى البساطة كالكشف عنها، فإذا بالمتعجرفين منهم على غاية من المرونة لا نظيرلها، وإذا بالمراوغين لشعورهم بالخطر مدركون بإن لا طائل من وراء سلوك ثعبان الماء"**(Richard, 1848, p. 42) .

إلى جانب هذا فإن تأثير هذه الشركات كمؤسسات تعاونية على هؤلاء القياد والأعوان، يتضح من خلال استغلالهم لمناصبهم ضمن هذه المؤسسات من أجل تحقيق عوائد وأرباح شخصية، وهذا مايؤثر سلبا على علاقتهم بالسكان، إذ كانوا يستغلون مهامهم الموكلة إليهم في إطار هذه المؤسساتكتحديد الضرائب الموجهة للأهالي من خلال جرد مختلف الأملاك من أراضي خصبة ومواشي وكل أنواع الدواب والآلات(مخالفة وبورغدة، 2024، صفحة 147)،للضغط على الفلاحين الجزائريين وتحصيل الرشاوي منهم مقابل خدمات بسيطة كعدم التعرض لقطعانهم ، وهذا ما ساهم في فرض هيمنة المستعمر وسلطته دون أي جهد، فقط من خلال استغلال هؤلاء القياد وعلاقاتهم بالفلاحين،عبر أسلوب الموازنة بين الموالاة للسلطة الاستعمارية من جهة والتودد للأهالي من جهة أخرى، وعن هذا يقول شارل ريشار: **"...فلنصل إلى المسؤولين الأهالي ولنتحدث عن كيفية معاملتهم والتعامل معهم والتأثيرفيهم، وهذا من ضمن المواضع الهامة في السياسة المحلية، هناك سببان رئيسيان يضعان بالضرورة المسؤول الأهلي الذي هو في خدمتنا، لهما ظهوره بوجهين أحدهما مسيحي والآخر مسلم للحفاظ على التوزان بين الشعبين"**(بوحوص، 2019-2020، صفحة 140).

تجلى تأثير هذه الشركات في دفع هؤلاء القياد نحو استغلال مناصبهم لتحقيق مآرب وأرباح شخصية، مما أفسد إن هذا الواقع يعكس مدى حرص الإدارة الاستعمارية على تحويل شركات الاحتياط إلى أداة طيعة في يد الموالين لها لمراقبة الفلاحين تحت غطاء "المعونة". ، والخلاصة أن هؤلاء

الموالين من القياد والأعيان إما أن يستغلوا مناصبهم في إطار هذه الشركات بما يتماشى ومصالح الإدارة الفرنسية وإما أن يتم استبعادهم وتعويضهم بآخرين أكثر كفاءة ، فقد كانوا في نظر السلطة الفرنسية **"الشرارات الكامنة في الظل التي قد تشعل النار بمجرد هبوب الرياح"**(بوحوص، 2019-2020، صفحة 141)، كما أن نجاح مهام هؤلاء مرتبطبمدى كفائتهم في تسيير والتحكم بشركات الاحتياط الأهلية التي هي طريقهم نحو إقرار السياسة الاستعمارية في الوسط الريفي بعيدا عن طموحاتهم وغاياتهم الشخصية"الحصول على المال" التي قد تكلفهم حياتهم.

بالإضافة إلى ماسبق كان من آثار هذه الشركات أنها قد أدت إلى ربط الريف الجزائري بالمركزية الاستعمارية كيف ذلك؟.

الحقيقة الكامنة وراء وجود شركات الاحتياط الأهلية هو التحكم في الريف، من خلال ربطه بالمركزية الاستعمارية وجعله جزء من المنظومة السياسية الفرنسية التي تسعى فرنسا لتثبيتها في المناطق القبلية، باعتبارها بؤرا للتوتر والتمردات والانتفاضات التي كانت عائقا أمام التوسع الفرنسي.

ولما كانت هذه الشركات بيد الأعيان الموالين، فقد نجحوا في جعل المجتمع الريفي "كتاباً مفتوحاً" أمام المخابرات الفرنسية عبر التقارير المفصلة حول تحركات الفلاحين ، والتي اعتبرتها فرنسا كتابا مفتوحا أمام المخابرات والإدارة الفرنسية، والتي تطورت أكثر مع ربط هذه الشركات بالسلطة الإدارية للبلديات المختلطة ، اين كانت بمثابة الغطاء السياسي الحاضن لهذه الشركات، ذلك أن البلديات المختلطة جزء من المنظومة السياسية الاستعمارية والرامية إلى تحقيق الإدماج التدريجي (Tilloy, 1892, p. 56).

وبناءً على ذلك، فإن تأثير شركات الاحتياط في فرض الهيمنة السياسية بدأ من عملية "تدجين النخبة الريفية وربط إدارة هذه الشركات بأعيان وقياد تابعين للسلطة الفرنسية، واليد الحديدية التي ضربت بها المجتمع الجزائري(أجيرون ج2، 2007، صفحة 249)، ثم تطورت هذه التبعية لتجعل منها جهازا إداريا تحت غطاء تعاوني تابع للنظام البلدي الذي سيخدم السياسة الاستعمارية.

2-إجهاض الوعي السياسي المبكر:

لم تكن شركات الاحتياط الأهلية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية مجرد مؤسسات ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي تهدف إلى غوث الفلاحين وتدبير شؤون الزراعة، بل مثّلت في جوهرها إحدى أدقّ الأدوات السياسية التي وظفتها الإدارة الفرنسية لإحكام قبضتها على المجتمع الريفي. فمن خلال التداخل العضوي بين هذه الشركات ونظام البلديات المختلطة، استطاع الاستعمار بناء منظومة هيمنة تجاوزت الإدارة البيروقراطية لتصل إلى عمق البنية الاجتماعية الجزائرية.

لقد استهدفت هذه السياسة، وبشكل ممنهج، تفكيك نسيج التضامن الفطري "نظام تاجماعت"،الذي كان يمنح الريف الجزائري حصانة ضد الاختراق، واستبداله بنسق تعاوني "مُؤطر" استعمارياً. ومن هذا المنطلق، تبرز الخطورة السياسية لهذه الشركات في محاصرة الوعي الجمعي وإجهاض أي محاولة لتحويل التلاحم الشعبي إلى عمل سياسي منظم قد يهدد ركائز الوجود الاستعماري.

أ-من نظام "تجماعت" إلى مجلس الإدارة:

لتحليل دور شركات الاحتياط في فرض الهيمنة عبر إجهاض الوعي السياسي المبكر، لابد من العودة إلى جذور العمل التعاوني التقليدي (تاجماعت)؛ وهو نظام قبلي ديمقراطي محلي كان يديره "الشيخ" أو كبار القبيلة، ويُعد المحرك الأساسي لتنظيم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجموعة(مباركي وزروال، 2022، صفحة 168).

وقد يتساءل القارئ عن طبيعة الرابط بين "تاجماعت" وشركات الاحتياط وعلاقتهما بالهيمنة الاستعمارية؟ والواقع أن نظام "تاجماعت" كان التعبير الأسمى عن الروح التعاونية الأصيلة في الريف الجزائرين، وهو ما دفع الإدارة الاستعمارية لاتخاذ الطابع التعاوني لشركات الاحتياط وسيلةً لإخضاع المجتمع الريفي عبر ربطه إدارياً بمؤسسات تقيده وتجبره على الانخراط فيها، مما أدى بالضرورة إلى تراجع دور "تجماعت" وتهميشه.

فنظام تاجمعات كان التنظيم التعاوني الأول ، الذي من خلاله تمكن الفلاح الجزائري من تطوير فلاحته، عبر المساعدات والإعانات المقدمة من قبل الفلاحين لبعضهم البعض، وعن علاقة هذا النظام بالشركات الأهلية للاحتياط، هذه الأخيرة مثلت الهيئة التعاونية الاستعمارية البديلة لهذا

النظام، والتي كان الهدف منها هو إجهاض كل عمل تعاوني من شأنه أن يوحد ويجمع الجزائريين تحت تنظيم له هيكلة وأسس وقوانين بالمفهوم التقليدي.

وبناءً عليه، كانت شركات الاحتياط هي السبيل لإجهاض تلك المحاولات وحصر الجزائريين في هيئة تستنزف طاقاتهم وتهضم حقوقهم. وإذا أضفنا القوانين الاستثنائية، نجد أن "قانون الأهالي" (1881م) قد دعم هذا التوجه بمنع أي تجمع جزائري دون رخصة رسمية، مما أحكم طوق التبعية والإخضاع.

الجواب على ذلك هو أن هذا النظام كان أكثر ا أنظمة المعبرة عن الروح التعاونية بين الجزائريين قبل أن تظهر شركات الأغاثة المعروفة بشركات الاحتياط الأهلية، التي اتخذت من طابعها التعاوني وسيلة لإخضاع المجتمع الجزائري وخاصة الريفي للسلطة الاستعمارية من خلال ربطه إداريا بمؤسسات تعاونية تقيده وتجعله مجبرا على الانخراط فيها، وهذا ما أدى إلى تراجع نظام تجماعت.

هذا إلى جانب كون هذا التنظيم كان أول خطوة لبناء نسق تعاوني تضامني في المجتمع الريفي، هذا النسق القائم على فكرة الاتحاد والتشاور، وكان صاحب الرأي هو رئيس الجماعة الذي يكون حرا في اتخاذ القرارات المتماشية مع اعتبارات المصلحة العامة، من خلال اتصاله الدائم والمباشر مع العشائر، وأيضا معرفته بشؤونهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يجعله مؤهلا للحكم(مباركي وزروال، 2022، صفحة 179) .

غير أن الفارق الجوهري يكمن في أن شركات الاحتياط استهدفت تقييد الفلاح والتحكم به تحت غطاء "التعاون"، وحرمانه من حقوقه وإغراقه في الديون لربطه قسراً بالسلطة الاستعمارية ومنعه من أي تكتل قد يضر بها. فقد كانت هذه المؤسسات هي البديل الاستعماري لـ "تجماعت" التي اعتبرتها فرنسا "مدرسة سياسية" يتعلم فيها الجزائريون فن اتخاذ القرار الجماعي المستقل، وهو وعي كان من شأنه أن يتطور إلى نظم تهدد السيادة الفرنسية.

وبالتالي كانت شركات الاحتياط الأهلية هي السبيل لإجهاض أي محاولة لتحقيق ذلك، وجعل الجزائريين محصورين ضمن هيئة تعاونية تستنزف طاقتهم وتهضم حقوقهم . وإذا أخذنا بعين الاعتبار القوانين الفرنسية الاستثنائية التي ساعدت على تحقيق ذلك، نجد أن قانون الأهالي كنظام

استثنائي الذي ظهر سنة 1881م قد منع على الجزائريين أي نوع من التجمع من دون رخصة من الإدارة الاستعمارية ولو من أجل وليمة(عمشاني والعلاوي، 2019، صفحة 163)،قد دعم كل مساعي هذه الشركات للابقاء على الجزائريين تحت سلطتها وحكمها.

ب-تأطير التعاون وخنقه:

بما أن الغاية من هذه الشركات كانت التحكم في الفلاحين ، فإن محاولاتهم لأقامة نظام تعاوني قد يرقى لتنظيم سياسي فيما بعد ، دفع هذه الشركات إلى الضغط أكثر على هؤلاء الفلاحين من خلال إجبارهم على الانخراط وتقديم اشتراكات، وكذلك الضغط عليهم عن طريق القروض، مل هذا من شأنه أن يجعلهم يهتمون بالأمور الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن الخوض في السياسة، بمعنى أن تأثير هذه الشركات امتد إلى ممارسة الضغط على الفلاح الجزائري، واحتوائه ومنعه من تحويل هذه الشركات لنويات للمقاومة السياسية.

وإلى جانب ذلك، عملت الشركات على تأطير أي فرصة للتعاون بين الفلاحين بما يخدم مصالحها فقط، مع السعي لكسر أي محاولة للتلاحم وذلك من خلال الخلاف الذي كان بين الجزائريين والقياد المشرفين على هذه المؤسسات.

المبحث الثاني:التغيرات في البناء الاقتصادي.

لا يمكن فصل الأبعاد السياسية لشركات الاحتياط الأهلية عن غاياتها الاقتصادية، فإذا كانت هذه الشركات قد نجحت في تحويل الزعامات المحلية إلى أدوات طيعة لفرض الهيمنة، واستطاعت إخضاع الريف الجزائري لرقابة إدارية صارمة أجهضت روح التعاون التقليدي ومنعت تحوله إلى فعل سياسي مقاوم، فإن أثرها على البنية الاقتصادية لم يكن أقل خطورة.

لقد شكلت هذه الشركات معول هدم للاقتصاد التقليدي القائم على الاكتفاء الذاتي والتضامن ، حيث عملت الإدارة الاستعمارية من خلالها على صياغة نظام اقتصادي جديد كرس تبعية الفلاح

الجزائري للمنظومة الرأسمالية الفرنسية. وسنتناول في هذا المبحث كيف تحولت هذه الشركات من وسيلة "للاحتياط" إلى آلية لصنع المديونية ، وإغراق الريف في دوامة الربا المقنن والجباية الضريبية المرهقة، مما أدى في نهاية المطاف إلى خلخلة البناء الاقتصادي الموروث وإحلال تبعية اقتصادية مطلقة حلت محل الاستقلالية التي كان يتمتع بها المجتمع الريفي قديما.

1-تغير الدائرة الاقتصادية التقليدية:

أ-من الاقتصاد المعاشي إلى الاقتصاد النقدي:

أحدثت هذه الشركات تحولاً جذرياً في النمط الريفي القائم على المقايضة والاكتفاء الذاتي ، أي أن مايتم إنتاجه موجها للاستهلاك وتلبية الحاجات المعيشية، هذا التأثير يتضح في التحول من النمط الانتاجي المعاشي إلى الانتاج النقدي، الأمر الذي دفع الفلاح الجزائري إلى التعامل بالنقود من أجل سداد القروض والضرائب واشتراكات الانخراط في هذه الشركات، كذلك وجد الفلاح الجزائري نفسه أمام إلزامية بيع محصوله للحصول على المال ، وبالتالي هذا الأمر وضع عفي تحد كبير مع المعمرين الذين يسيطرون السوق وعلى الانتاج الفلاحي بنسبة 60 بالمائة،ونتيجة لهذا أيضا قلت نسبة استهلاك الحبوب نتيجة تدمير البنية الاقتصادية التقليدية للريف،فقد وصلت نسبة استهلاك الحبوب 4,2 قنطار للشخص في السنة سنة 1886م وإلى النصف تقريبا سنة(سعادة، 2023، صفحة 603)1948.

ويضاف إلى ذلك أن شركات الاحتياط عملت على تحويل القطاع الفلاحي من نمط معاشي إلى قطاع نفعي رأسمالي عبر "فخ القرض"،وبالتالي إخضاع الفلاح الجزائري للمعاملة النقدية التي هي أساس الاقتصاد الكولونيالي الرأسمالي هذا جهة، من جهة أخرى كان هذا التأثير واضحا من خلال إجبار الفلاح الجزائري على اقتناء بذور لمنتجات أخرى معينة تسهل عليه الحصول على مردود يمكنه من تحقيق عائدات مالية على عكس زراعة الحبوب، وبالتالي ضمان سداد ديونه، ومن هذه الزراعات تلك الزراعات النقدية كالتبغ والكروم والقطن(طبعة، 2019، الصفحات 64-67).

هـذا ونشـير إلى أن توجـه الجزائـريين للزراعـات النقديـة قـد جـاء نتيجـة التضـييق الممـارس علـيهم مـن قبـل شـركات الاحتيـاط التي دفعـتهم إلى زراعـة محاصـيل أخـرى، في ظـل تراجـع زراعـة الحبـوب خاصـة مـابين 1885 إلى 1900، ولعـل السـبب في ذلـك هـو تنـامي زراعـة الكـروم التي شـغلت مسـاحات واسـعة مـن الأراضـي الخصـبة ، إلى جانـب تراجـع سـعره في فرنسـا والـذي بلـغ 15.30 فرنـك للقنطارممـا دفـع المعمـرين للتوجـه نحـو زراعـة الكـروم، خاصـة وأن فرنسـا عرفـت خـلال هـذه الفتـرات اسـتيراد كميـات كبيـرة مـن الحبوب من كندا والهند واستراليا(بن أشنهو، 1979، الصفحات 149-150).

وبالمقابـل، وعلـى الـرغم مـن التوجـه الواضـح للمسـتوطنين نحـو الزراعـات النقديـة ، إلا أن انتـاجهم للحبـوب ظـل في تصـاعد ، بـل أصـبحت الحبـوب ضـمن الصـادرات الموجهـة نحـو السـوق الأوروبيـة أيضـا، وهو ما يوضحه الجدول التالي(سعودي ونايت قاسي، 2020، صفحة 13):

السنة	1880	1885	1890	1895	1900	1905	1910	1915
المساحة بالهكتار	372,722	535,931	413,759	417,624	532,091	591,091	752,750	887,521

الجدول رقم (1): تطورزراعة الحبوب من قبل الكولون 1880-1915

توضـح هـذه البيانـات أن السياسـة الزراعيـة الاسـتعمارية عملـت بمبـدأ "الإحـلال"؛ فبينمـا كـان الفـلاح الجزائـري يُـدفع قسـراً نحـو الزراعـات النقديـة لتسـديد ديونـه لشـركات الاحتيـاط أو يُهمـش في الأراضـي الأقـل جـودة، كـان المسـتوطنون يوسـعون نطـاق سـيطرتهم علـى قطـاع الحبـوب لضـمان الهيمنـة علـى السـوق المحليـة والتصـديرية معـاً، حيـث تضـاعفت المسـاحة المزروعـة لـديهم أكثـر مـن مـرتين خـلال ثـلاث عقود ونصف فقط

ب-تفكيك نظام التخزين الريفي "المطامير":

بـالموازات والسياسـة المعمـول بهـا وفقـا لشـركات الاحتيـاط الأهليـة، التـي وإن كانـت تقـدم إعانـات وتسـهيلات للفلاحـين لتطـوير محاصـيلهم الزراعيـة، إلا أن هـذه الأخيـرة كانـت قـد عكسـت نوعـا مـن الاسـتغلالية، والانتهازيـة تجـاه هـؤلاء الفلاحـين ،ونشـاطهم الزراعي، فـرغم قلـة العـدة الفلاحيـة المسـتعملة

من قبل هؤلاء لفلاحة أرضهم وافتقارهم إلى الوسائل الحديثة التي يستعملها غيرهم من المعمرين، إلا أن شركات الاحتياط كانت تستغل كل مردود إنتاجي وإن كان ضعيفا لصالحها وتحديدا لأجل تموين جيشها، أين كانت تستغل الحبوب المخزنة في المطامير والتي كان الفلاحون الجزائريون حتفظون بها للضرورة، لكن هذه المؤسسات عملت على استنزاف هذا المخزون الاحتياطي،ماخلف حالة من الاستياء لدى الفلاح الجزائري**"أدى الاستخدام المتكرر من قبل قواتنا للمخزون المخزن في الصوامع، إلى إحباط أولئك الذين ساهموا في توفير هذه المؤن للفقراء"(Lecoq, p. 42)**.

هذا إلى جانب عملها على تدمير تلك المطامير وتعويضها بمخازن وصوامع للتخزين الجماعي المشترك، وبذلك انتقل المخزون الغذائي من الحبوب من يد الفلاح الجزائري ليكون في عهدة السلطة والإدارة الفرنسية، في خطوة استراتيجية الهدف منها القضاء على أي شكل من أشكال التنظيم الزراعي الأهلي

الزراعي، لتختفي بذلك إحدى عادات الحفظ والتخزين التقليدي للحبوب، ولم يكن السبب في ذلك إمداد القو ات العسكرية الفرنسية بالحبوب فحسب، فقد أدت عمليات التصدير المتواصلة لمخزون الحبوب نحو فرنسا خلال حروبها (الأزرق، 1980، صفحة 58)في استنزاف هذا المخزون الاحتياطي، وبالتالي أجبر الفلاح الجزائري وقت الحاجة إلى اللجوء للقرض للحصول على الحبوب التي كان في وقت سابق هو صاحب الفضل في إنتاجها.

ولما طالت هذه الشركات مطامر التخزين الأهلية، فإنها قد عبرت عن تطلعاتها نحو جعل الفلاح الجزائري مجبرا على تقديم منتوجه من الحبوب لها ، وبالتالي قلب معادلة التعاون والإغاثة التي وجدت من أجلها هذه المؤسسات، وجعل الفلاح بدل أن يكون هو المحتاج إلى المعونة، هو من يقدمها والدليل على ذلك أنه أصبح يساوم على ماينتجه من محصول، إما أن يقدمه لقاء ما اقترضه من حبوب ، أو أنه يحرم من الحصول على البذور أو الحبوب اللآزمة لقوته"**...بعد موسم حصاد عادي،كانت الحبوب تقرض فقط لشراء البذور...وفي موسم الحصاد التالي كان على المقترضين إعادة الكميات المقترضة-من المحصول- إضافة إلى الفائدة..."(Lecoq, p. 40)**.

2-تكريس المديونية وشرعنة الربا:

أ-القروض الاستهلاكية طريق نحو المديونية:

شكلت المديونية أحد أبرز الآثار الهيكلية التي خلفتها سياسة شركات الاحتياط الأهلية في الريف الجزائري، حيث عمدت هذه المؤسسات إلى إقحام الفلاحين في دوامة من التبعية المالية عبر اعتماد سياسة "القروض الاستهلاكية" الموجهة لسد الرمق وتأمين البذور، بدلاً من القروض الاستثمارية التي كان من شأنها تطوير وسائل الإنتاج. ومن خلال هذا الفخ المالي، وجد الفلاح الجزائري نفسه عاجزاً عن سداد ديونه التي كانت تُمنح له في شكل عيني (بذور) أو نقدي ويكون سداد القرض قبل حصاد محصوله،لذلك فمدة القرض تكون من ثمانية إلى تسعة أشهر **(Lecoq, p. 31)**.

وبفعل تقلبات المناخ والضرائب الاستعمارية الثقيلة، تحولت هذه القروض إلى ديون مزمنة أدت بالضرورة إلى تفعيل آلية "الحجز العقاري" كأداة قانونية لتحصيل الديون، خاصة مع استغلال المقرضين لظروف الفلاحين الجزائريين، كالمجاعة التي انتشرت في بعض مناطق البلاد سنة 1897م حيث اضطروا إلى الاقتيات بجذور النباتات والنخالة ونفايات الخضراوات(أجيرون ج2، 2007، صفحة 225)،الأمر الذي دفعهم إلى بيع حقوقهم في أراضي العرش ، بصالح المضاربين ، الذين قدموا للأهالي عروضا مغرية للظفر بأجود الأمراض، وبالتالي انتشرت عمليات بيع العقارات(حيمر، 2013-2014، صفحة 196).

فتأثير هذه الشركات من خلال جعل الفلاح الجزائري يتخبط في دوامة المديونية جراء عدم دفع مستحقات القروض، أدت إلى اتساع آثارها لتشمل الاستيلاء على الأراضي تحت حجة المصادرة والرهن العقاري بسبب تراكم الديون، ولكن ما تبينه سياسته هذه الشركات وآثارها أعمق بكثير من أن يفهم على أنه مجرد انعكاس لعدم امتثال الجزائري لقوانين هذه الشركات، فتأثيرها أبعد وأعمق أثرا من ذلك إذ يتجاوز تحصيل الديون إلى فرض الهيمنة الاستعمارية على الملكية العقارية وتسهيل انتقالها ، لتك ونجزءا من الأملاك التابعة للشركة، أو عرضها للبيع في المزاد العلني ليتم شرائها من قبل المعمرين، وهو ما أقره قانون 1887(حيمر، 2013-2014، صفحة 178).

ب-شرعنة الربا:

من الآثار التي خلفتها شركات الاحتياط الأهلية أيضا إقرارها للمعاملات الربوية، ويتضح ذلك من خلال نظام الفائدة الذي أقرته عند تسديد الفلاحين لقروضهم،وإلى جانبها رسوم التأمين والرهن والتي تعتبر هي الأخرى فوائد ربوية، **"ونظرا لارتفاع أسعار الفائدة لا يمكن اعتبار انتشار هذه الشركات عون قيما لأوضاع الزراعة العربية..."**(Lecoq, p. 33).

فالقروض التي منحتها شركات الاحتياط الأهلية للفلاحين الجزائريين إما للحصول على المال أو البذور ، اشترطت أن يكون تسديدها من حصاد محصول الموسوم الموالي، الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى بيع محاصيلهم قبل حصادها، للحصول على المال، لكن حصولهم على أموال كافية دفعهم إلى الاقتراض من جديد، ماجعلهم فريسة في أيدي المرابين الذين فرضوا فوائد جديدة على القروض الممنوحة، والتي بلغت نسبتها مستويات خطيرة وصلت إلى 100 بالمائة لستة أشهر، وحتى لثلاثة أشهر، مانسبته مابين 200 إلى 400 بالمائة سنويا**(حيمر، 2013-2014، صفحة 235)**.

هذا وقد مثلت هذه القروض الربوية جانبا آخر لسياسة هذه الشركات القائمة على ربطها بنظام الضريبة، فالفلاح الذي يعجز عن تسديد ديونه وقروضه، يلجئ إلى رهن أرضه أو أي شيء يكون بديلا للمال الذي لايحوزه، وبالتالي مايمكن قوله بأن شركات الاحتياط الأهلية من خلال فرضها لهذه السياسة هي تعمل على تغريم الفلاحين الجزائريين،وما يوضح ذلك هو قيمة الغرامات المالية المفروضة من قبلها سنة 1902 (أنظر الملحق رقم3).

3- من التبعية إلى الاستيلاب الرأسمالي:

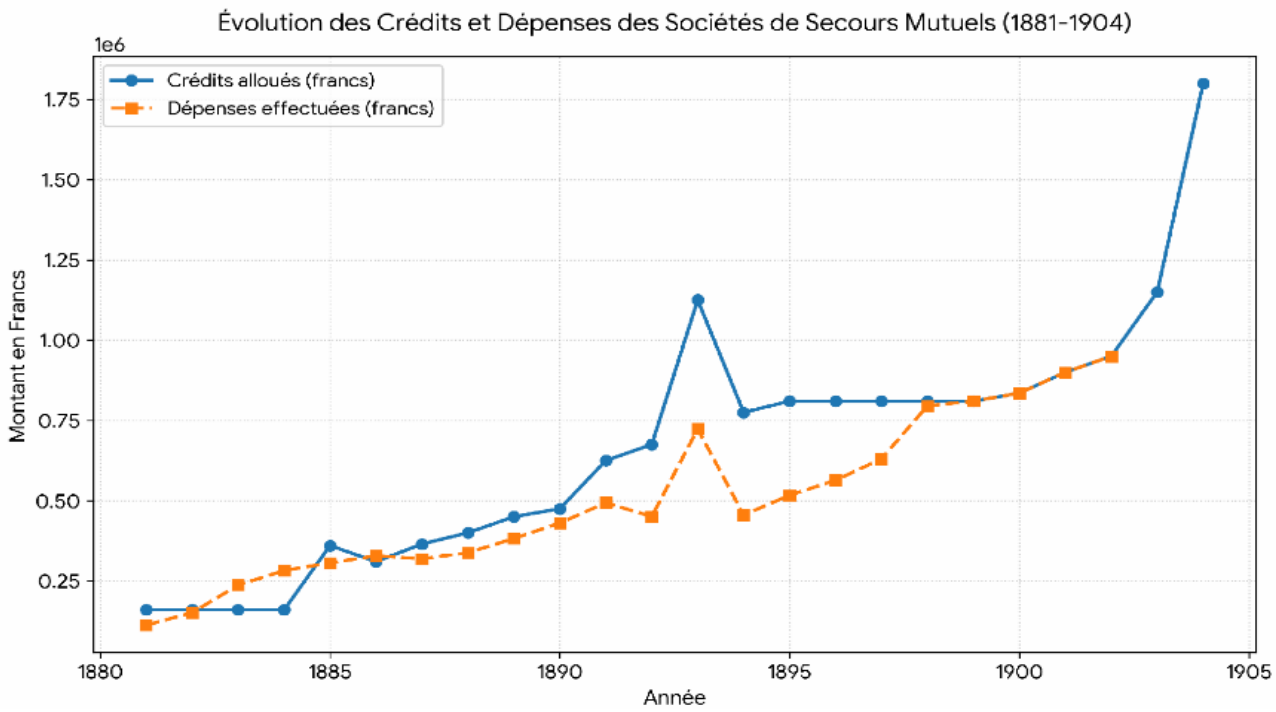
أحدثت سياسة شركات الاحتياط الأهلية تحولاً جذرياً ومأساوياً في البناء الاقتصادي للريف الجزائري، حيث لم تكن مجرد مؤسسات إقراض بل كانت أداة "لهندسة التبعية"، إذ عملت على تفكيك المنظومة الزراعية التقليدية وتحويل الفلاح الجزائري من مالك سيد لأرضه إلى "خماس" مغلوب على أمره تابع كلياً للإدارة الاستعمارية وعن هذا التحول يقولWoualid: **"عندما استحوذ الأهالي بأنفسهم على الأملاك الطائلة أو المرابين الإسرائليين، بقيت الفلاحة محافظة على نفس المنهج المعتاد الملاك القدماء لم يطردوا، ولكن بقوا محافظين على الأرض تحت صفة مغايرة، عوض أن يكونوا ملاكاً فإنهم يستغلون أراضي الغيركخماسين"**(شقرة، د ت، صفحة 169).

وبموجب هذه السياسة، جُرّد الفلاح من استقلاليته المادية ليجد نفسه مضطراً للاقتراض القسري للحصول على البذور وحتى قوت يومه، مما كرّس حالة من الاستلاب الاقتصادي الدائم

وفي المقابل، كفلت هذه المنظومة انتقال كافة الفوائد من جهد الفلاحين إلى خزينة الاستعمار وجيوب المعمرين؛ إذ كان رأس مال الشركات يُبنى من فوائد القروض والاشتراكات التي لا يحق للأعضاء التصرف فيها (Lecoq, p. 59)، هذا التأثير يعكس لنا كيف أن الأرض تحولت من مصدر للسيادة المعيشية إلى فخ يمتص عرق الجزائريين لإنعاش الرأسمالية الاستعمارية، وهو ما كرس تبعية هيكلية جعلت من الفلاح مجرد ترس في آلة اقتصادية لا تخدم سوى المصالح الاستيطانية.

مثلت الاشتراكات المقدمة من قبل الجزائريين لقاء انخراطهم في هذه الشركات، واحدة من مصادر تمويل ميزانية هذه الشركات ، هذا إلى جانب الإعانات التي تحصل عليها من البنوك ومؤسسات القرض الزراعي الأخرى، والتي هي الأخرى من ضمن مصادر زيادة مداخيل هذه الشركات ، فخلال سنة 1893 تاريخ تأسيس هذه الرشكات، قدمت لها إعانة مالية بقيمة 1,125,000فرنك فرنسي، وقد تحصلت على العديد من الإعانات المالية هلال الفترة من 1893 إلى سنة 1904 (أنظر الملحق رقم2).

والمخطط البياني الآتي يوضح لنا وتيرة الإعانات والنفقات الخاصة بهذه الشركات خلال هذه الفترة:



-منحنى بياني يوضح تطور الإعانات والنفقات المالية للشركات التعاونية في الجزائر 1881-1904

بناءا على المعطيات والبيانات التي يقدمها الجدول الإحصائي المتعلق بالإعانات والنفقات المالية لشركات الاحتياط الأهلية في الجزائر خلال الفترة من 1881 إلى 1904(أنظر الملحق رقم2)، نلاحظ تذبذب في وتيرة تطور النفقات والإعانات، فخلال السنوات التي تسبق تأسيس هذه الشركات -1881-1884، نلحظ استقراراً نسبياً في الإعانات عند 160,000 فرنك، يقابله ارتفاع قوي في النفقات بـ236,781.51 فرنك، ثم 282,338.55 فرنك سنة 1884. هذا التفاوت هو عدم قدرة مواكبة الإعانات لمتطلبات المشتركين والفلاحين.

لكن سرعان ما ارتفعت قيمة الإعانات لتصل سنة 1893 إلى 1,125,000 فرنك، مع استقرار للنفقات ، ولعل السبب في ذلك هو سياسة الرقابة والضبط المالي لهذه الشركات، ومن سنة 1899 وحتى 1902 ، نلاحظ توافق بين الإعانات بين 810,000 و950,000 فرنك، وهو دليل على التخطيط المالي المنظم للشركات خاصة بعد صدور قانون1898، الذي أتاح تنظيم هذه الأخيرة لتتماشى ومتطلبات الفلاحسن لكن القصد هنا المعمرين لا الجزائريين.

المبحث الثالث: التغيرات في الهيكل الاجتماعي والريفي.

أدت سياسات شركات الاحتياط إلى تفتيت النسيج الاجتماعي وتقويض التشكيلات الريفية التقليدية، وعلى رأسها نظام "الجماعة" المتمثل في وحدتي القبيلة والعرش؛ حيث عُزل الفلاح عن ظهيره القبلي عبر إدماجه الفردي كمشترك في هذه المؤسسات. وتحت غطاء "الإغاثة"، تم تفكيك البنية الاجتماعية للقبائل وتشديد الرقابة الإدارية عليها عبر حشد السكان في وحدات مستحدثة كـ "الدوار"، الذي خضع لسلطة البلديات المختلطة المتحكمة بدورها في تسيير هذه الشركات ، وتحويل الفلاح الجزائري من عنصر في منظومة تكافلية تقليدية إلى ترس في ماكينة إدارية استعمارية.

ويهدف هذا المبحث إلى تبيان الكيفية التي أعادت بها هذه المؤسسات صياغة الواقع الاجتماعي، محولةً الفلاح الجزائري من عنصر فاعل في منظومة تكافلية أصيلة إلى مجرد ترس في آلة إدارية استعمارية.

1-التفتيت الاجتماعي وهدم النظم الجماعية الريفية:

. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل كان استيلاء الشركات على مخزون الحبوب في "المطامير" التقليدية خطوة استراتيجية لقمع أي نزعة للتمرد وإجهاض قدرة الفلاحين على الاستفادة من مدخراتهم الذاتية في مواجهة الأزمات.

ولم يقتصر التفتيت على نظام العضوية فحسب، بل لعبت عمليات "الحجز العقاري" والمصادرة الناتجة عن تراكم الديون دوراً جوهرياً في تمزيق وحدة المجتمع الريفي التي كانت ترتكز على الأرض. وبسقوط الملكيات الجماعية، انهارت عائلات كبرى وتلاشت أسماء قبائل عريقة، مما جعل الإدارة الاستعمارية تواجه أفراداً منعزلين بلا سند اجتماعي، فالقبيلة وأراضي العرش كانت عائقا أمام السياسة الاستعمارية، غير أن شركات الاحتياط الأهلية ومن خلال عمليات الحجز والمصادرة ساهمت في تفكيكها، وهي الفائة التي كان يرمي إليها الاحتلال ، بتفتيت القبائل وتحويلها إلى مجموعة من الدواوير، وإلحاق بعضها بمراكز الاستيطان (حيمر، 2013-2014، صفحة 277).

لقد كانت الإعانات المقدمة في سنوات المجاعة وسيلة لجذب الفلاحين نحو "فخ الانخراط"، لتبدأ بعدها رحلة الخنق عبر قروض لا تنتهي انتهت بمصادرة الممتلكات ومنحها للمستوطنين. وهكذا

زعزعت الشركات البناء الاجتماعي عبر انتزاع الملكيات وتقسيم أراضي الرعي الجماعي، ليس فقط لإضعاف القبيلة، بل لضمان انتقال الأراضي لـ "الكولون" وتسهيل التحكم الإداري فيها.

وختاماً لهذا المحور، يمكن القول إن عزل الفلاح ومصادرة أرضه لصالح المعمر أدى إلى خلخلة شاملة في البنية الاجتماعية الريفية؛ فتفتيت القبيلة -باعتبارها نواة الريف- أدى بالضرورة إلى تحطيم الهيكل الكلي للنسق الريفي الجزائري.

من الآثار التي أحدثتها شركات الاحتياط الأهلية على النظام الريفي،هو تفتيته اجتماعيا مع هدم للتشيكلات الريفية والتي نعني بها هنا تقويض نظام الجماعة المتمثل أساسا في وحدتي القبيلة والعرش، وجعل الفلاح الجزائري وحيدا بعيدا عن هذا التنظيم بضفته مشتركا في هذه المؤسسات، وأكثر توضيحا عملت هذه المؤسسات وتحت غطاء الإعانة والاغاثة على تفكيك البنية الاجتماعية للقبائل وتشديد الرقابة الإدارية عليها بحشدها داخل وحدات إدارية مستحدثة مثل الدوار الذي كان جزءا من البلديات المختلطة التي بدورها كانت تتحكم في إدارة شركات الاحتياط الأهلية(العايب، 2021، صفحة 1235).

وإلى جانب ذلك، تم ضرب نفوذ الجماعة من خلال تحويل الفلاحين إلى أعضاء خاضعين لـ "الإدارة الأهلية" التي حلت محل التنظيمات العرفية تحت إشراف "القياد(العايب، 2021، صفحة 1235) ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد كان استيلاء شركات الاحتياط الأهلية على مخزون الحبوب في المطامير التي أقامها الفلاحون الجزائريون،خطوة نحو قمع وإجهاض أي محاولة للتمرد والاستفادة من هذا المخزون.

وللإشارة فإن عملية تفتيت المجتمع الريفي لم تتم من خلال نظام العضوية وعزل الفلاح الجزائري عن القبيلة فحسب، وإنما كان لعمليات الحجز العقاري والمصادرة التي طالت أملاك الجزائريين نتيجة عدم تسديد ديونهم، دور في تحقيق ذلك الانقسام والتفكك في أوساط المجتمع الريفي الذي جمعته وحدة الأرض لكن فرقته ممارسات هذه الشركات تحت حجة تقديم الإعانة له، فبسقوط الملكيات سقطت معها العديد من العائلات الكبيرة وأسماء القباءئل المعروفة هذا الانهيار الذي أصاب العائلات جعل أحد الفرنسيين يصرح قائلا: "إننا فككنا المجتمع المحلي بصورة كاملة إلى

حـد أننـا إذا احتجنـا أن نفعـل فيـه فعـلا نجـد أننـا لا نملـك سـيطرة عليـه، إذا فـنحن نواجـه أفـرادا منعزلين..."(رواحنة و بوقريوة، 2021، صفحة 193).

فشـركات الاحتيـاط الأهليـة سـاهمت وبشـكل كبيـر في تفكيـك المجتمـع القبلي، إذ لـم تكـن الإعانـات المقدمـة للفلاحـين الجزائـريين سـنوات الأزمـات والمجاعـة إلا وسـيلة لجـذب اهتمـام هـؤلاء للإنضـمام والانخـراط فيهـا، بالمقابـل عملـت على خـنقهم مـن خـلال سلسـلة مـن القـروض اللامتناهيـة امتـدت إلى مصـادرة ممتلكـاتهم ومنحهـا للمعمرين،فقـد تزعـزع البنـاء الاجتمـاعي بفعـل انتـزاع الملكيـات العقاريـة وتقسـيم أراضـي الرعي الجمـاعي فقـط مـن أجـل ضـمان انتقالهـا للكولـون وسـهولة الـتحكم فيهـا مـن قبـل الإدارة الأهلية(الهواري، 1983، صفحة 117).

مـن خـلال ماسـبق يمكـن القـول أن عـزل الفـلاح الجزائـري عبر شـركات الاحتيـاط الأهليـة والعمـل على مضـادرة أراضـيه ومنحهـا للمعمـر، قـد أدى إلـى خلخلـة البنيـة الاجتماعيـة للمجتمـع الريفـي، فتفتيـت القبيلة التي هي نواة الريف قد أدى بالفعل إلى تحطيم هيكل السق الريفي،

2-دفع الفلاح الجزائري للنزوح:

تعـد ظـاهرة "النـزوح الريفـي القسـري"واحدة مـن أخطـر الانعكاسـات السوسـيولوجية التـي خلفتهـا شـركات الاحتيـاط الأهليـة، حيـث لـم تكـن مجـرد انتقـال جغرافي للسـكان، بـل كانـت تعبيـراً عـن انهيـار المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للريف تحت وطأة الضغط الاستعماري.

فلـم يكـن نـزوح الفـلاح نحـو المـدن بحثـاً عـن العمـل فحسـب، بـل كـان محاولـة للانعتـاق مـن "الرقابـة الشـاملة،التي فرضـتها شـركات الاحتيـاط الأهليـة، التـي تحولـت إلى جهـاز شـبه عسـكري يتـدخل في أدق تفاصـيل حيـاة الفـلاح (نـوع البـذور، مواعيـد الحصـاد، دفـع الـديون). هـذا الـتحكم حـوّل الريـف إلى بيئـة طـاردة، حيـث أصـبح النـزوح وسـيلة لكسـر القيـد الإداري والبحـث عـن فضـاءات أرحـب تمـنح الفـرد هامشـاً مـن الحريـة بعيـداً عـن أعـين "القيـاد" والمـراقبين الإداريـين التـابعين للشـركة ، فكانـت أولى منـاطق النـزوح نحـو المـدن والبلـديات الداخليـة هروبـا مـن الوضـع المـزري، وفرصـة للفـلاح الجـزائلاي لكسـب قوته بعدما كان خماسا أجيرا في أرضه هذا من جهة(مختاري و حباش، 2022، الصفحات 208-2011).

ومن جهة أخرى، كان النزوح سعياً وراء استقرار مادي مستقل؛ فبعد أن استنزفت المديونية والفوائد الربوية جهد الفلاح، أضحى "إعادة بناء الذات" داخل الريف المحاصر أمراً مستحيلاً. لذا، مثلت المدينة أو المناطق الحضارية ملاذاً لمحاولة البدء من جديد، بعيداً عن دورة الديون التي لا تنتهي، وسعياً وراء نمط عيش يوفر "أجراً مباشراً" يحرره من تبعية الإنتاج الزراعي المرهون مسبقاً للشركة، من خلال العمل في الوظائف الإدارية وتوسيع آفاق العمل كالاشتغال بالتجارة أو العمل لدى المعمرين مقابل أجر(عوفي وقتالي، 2014، صفحة 14).

استنتاج جزئي:

بناءً على ما تقدم في معالجة هذا الفصل، يمكننا استخلاص جملة من الاستنتاجات المحورية التي تلخص مخرجات تأثير وانعكاسات شركات الاحتياط الأهلية في الجزائر، وذلك وفق النقاط التالية:

- أثبتت الدراسة أن شركات الاحتياط لم تكن مجرد مؤسسة اقتصادية، بل كانت ذراعاً سياسياً بامتياز لفرض **الهيمنة الاستعمارية** ، فقد نجحت في تحويل الأجهزة الإدارية وأعوانها من "القياد" إلى

أدوات طيعة لإحكام الرقابة الأمنية والتجسس على تحركات الفلاحين وإجهاض أي نزعة تمردية. كما شكلت هذه الشركات عبر قنوات **البلديات المختلطة** غطاءً إدارياً سمح بربط الفلاح مركزياً بالسلطة الاستعمارية، مما أدى إلى تجريده من استقلاليته السياسية والاجتماعية.

- أحدثت هذه الشركات "زلزالاً" في البناء الاقتصادي التقليدي؛ حيث نقلت الفلاح قسراً من نمط الاقتصاد المعاشي القائم على الاكتفاء الذاتي والمقايضة إلى الدائرة النقدية المرتبطة بالسوق الاستعمارية الرأسمالية. وقد تكرس هذا التحول عبر شرعنة المعاملات الربوية تحت ستار "القروض"، مما أوقع الفلاح في فخ مديونية مزمنة وتبعية بنيوية، لينتهي به المطاف "خماساً" يكدح في أرضه الأصلية لصالح الدائن الاستعماري، مجرداً من وسائله الإنتاجية ومن ثمرة جهده.

- ساهمت الشركات في تفكيك النسيج المجتمعي الريفي عبر استهداف نظام "الجماعة" التقليدي، وإحلال نزعة فردانية قسرية عزلت الفلاح عن حاضنته القبلية وتضامنها العرفي. وتزامن هذا التفتيت الاجتماعي مع تفتيت جغرافي ومكاني نتج عن سياسات مصادرة الأراضي وتجريد الفلاحين من ملكياتهم.

- برز النزوح كواحد من أكثر الانعكاسات مأساوية وخطورة، إذ مثّل "رد فعل اضطراري" وجماعي للهروب من جحيم الاستغلال والرقابة اللصيقة التي مارسها القياد وأجهزة الشركات. فكان التوجه نحو الحواضر والمدن بمثابة محاولة أخيرة للانعتاق من قيود التبعية، وبحثاً عن فضاءات اقتصادية توفر للفرد حداً أدنى من الكرامة والاستقرار المادي بعيداً عن الوصاية الاستعمارية الخانقة التي طالت كل تفاصيل حياته اليومية.

الاستنتاج العام:



الاستنتاج العام:

شكلت السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر، والآليات المالية والتعاونية المرافقة لها —وعلى رأسها شركات الاحتياط الأهلية **(SIP)**— منظومة متكاملة لإعادة هندسة القطاع الفلاحي و المجتمع الريفي الجزائري وتجريده من مقوماته الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال هذه الدراسة المقارنة والتحليلية، يمكننا إيجاز أبرز النتائج والاستنتاجات في النقاط المحورية التالية:

- **تفكيك البنية العقارية التقليدية:** أدت التشريعات الزراعية الاستعمارية —وفي مقدمتها "قانون سيناتوس كونسيلت 1863 ،وارنييه 1873"— إلى تفتيت الملكية الجماعية للأرض (أراضي العرش والقبيلة). حيث حُوِّلت عنوة من ملكية مشتركة تحمي التماسك القبلي إلى ملكية فردية مشوهة يسهل رهنها، بيعها، أو مصادرتها. أسفر هذا التحول عن تجريد الفلاحين الجزائريين من أراضيهم وتحويلهم من ملاكٍ سياديين إلى "خماسين" وعمال مياومين في مستثمرات الكولون.
- **التحول الهيكلي من زراعة الكفاف إلى النمط الرأسمالي:** ساهمت السياسة الاستعمارية في تغيير هوية الإنتاج الزراعي الجزائري؛ فبدلاً من زراعة الحبوب الموجهة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للأهالي، جرى تحويل الأراضي الخصبة إلى حاضنات للمزروعات النقدية والتجارية (كالكروم والتبغ) لضخ الأرباح في الخزينة الفرنسية. أدى هذا التوجه إلى خلق **"ثنائية زراعية حادة"** انفصل فيها قطاع استيطاني عصري ومزدهر موجه للتصدير، عن قطاع أهلي تقليدي ومهمش يعاني الفقر والمجاعة.
- **الإخلال بالتوازن الديموغرافي والبيئي:** تسبب التوسع الزراعي الكولونيالي في استنزاف جائر للتربة والثروات الغابية لإفساح المجال أمام الضياع الاستيطانية الكبرى. ونتج عن هذا الضغط البيئي والاقتصادي موجات هجرة ريفية واسعة وقسرية نحو المدن أو باتجاه المناطق الجبلية والداخلية الأقل خصوبة، مما أعاد رسم الخريطة الديموغرافية للبلاد، وفجّر ظاهرة "النزوح الريفي" المبكر.
- **تأصيل التبعية الاقتصادية لـ"المتروبول":** نجحت الإدارة الاستعمارية، مستعينة بشركات الاحتياط الأهلية، في ربط الاقتصاد الزراعي الجزائري عضويًا بالأسواق والمصانع الفرنسية. فلم يعد النمو الزراعي محكومًا بمتطلبات السوق المحلية، بل بمدى احتياج

فرنسا، مما جعل الاقتصاد الجزائري ريعيًا وهشًا أمام أي ارتدادات أو أزمات اقتصادية تضرب فرنسا.

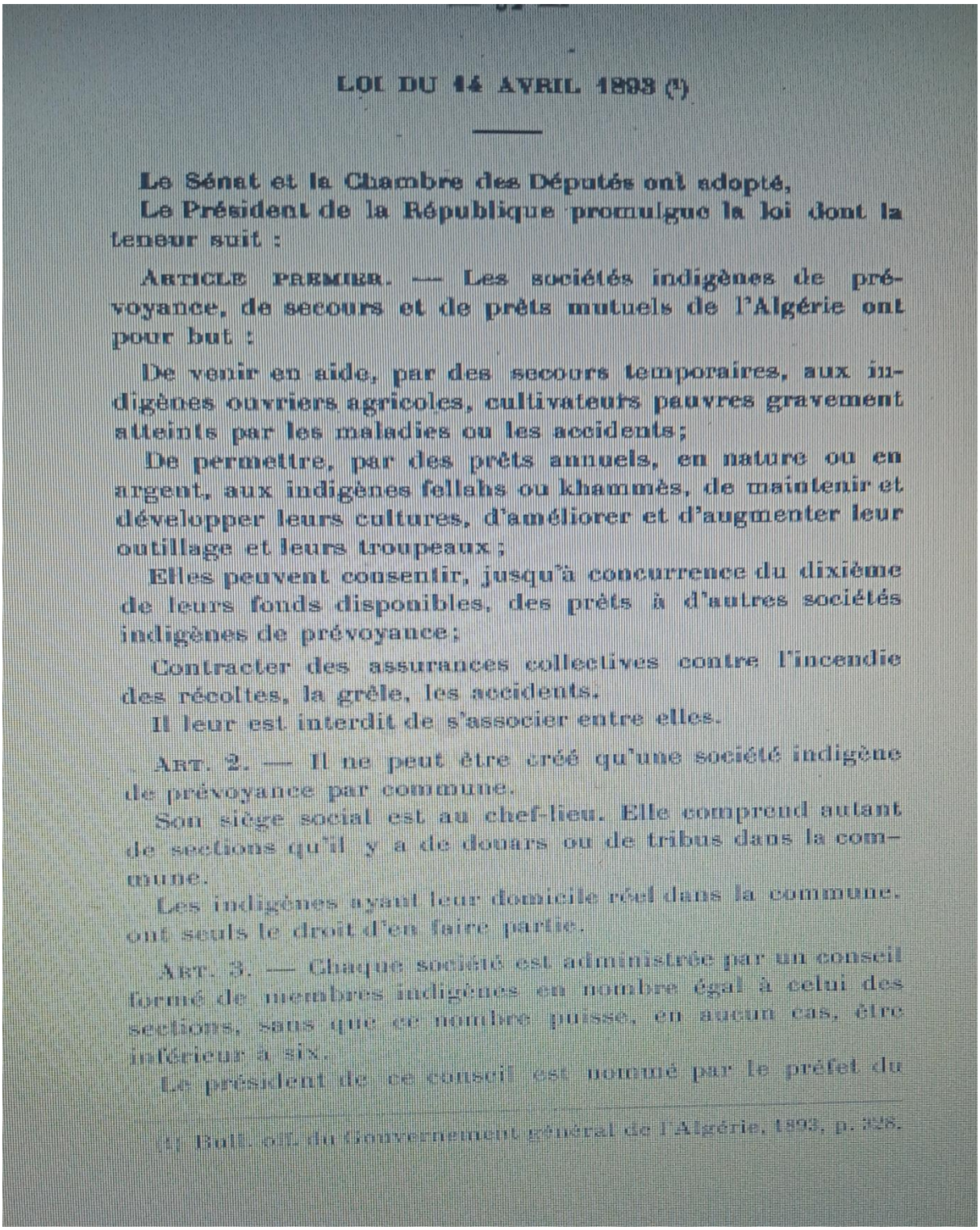
- **الانتقال من نظام الادخار الجماعي إلى الإنتاج الموجه:** أحدثت شركات الاحتياط اختراقًا في الثقافة الاقتصادية للمجتمع الجزائري؛ حيث حوّلت وظيفة التخزين التقليدية القائمة على التضامن القَبَلي والأمن الغذائي الذاتي (نظام المطامير) إلى منظومة "السيولة النقدية الرأسمالية". وتحقق ذلك عبر وضع اليد على اشتراكات الفلاحين الجزائريين، وتحويل مدخراتهم العينية إلى رؤوس أموال نقدية تدار وتشغل ضمن الصناديق الاستعمارية.
- **توظيف نظام القروض كأداة للهيمنة والرهن العقاري:** بدلاً من أن تصبح القروض وسيلة لدعم الفلاح والنهوض بالفلاحة الأهلية، تحولت إلى فخ للمديونية المزمنة. فقد حوصر الفلاح الجزائري بفوائد وتزامات مالية قادت في نهاية المطاف إلى سياسة الحجز والرهن العقاري، ومن ثمّ انتزاع ما تبقى من الأراضي بطرق قانونية تخدم مصالح تلك الشركات والمستوطنين.
- **تطويع شركات الاحتياط كآلية للرقابة والضبط السياسي:** أثبتت الدراسة أن هذه الشركات لم تكن مؤسسات اقتصادية بحتة، بل كانت أداة فاعلة للرقابة السياسية تحت الإشراف المباشر لـ "المتصرف الإداري" (خاصة في البلديات المختلطة). فقد غدا التحكم في توزيع البذور، القروض، والآلات الزراعية وسيلة لإخضاع الأهالي؛ يُكافأ بها الموالون للإدارة الاستعمارية بالتسهيلات، ويُعاقب بها المعترضون والمقاومون بالحرمان والتضييق.
- **سلاح الغذاء و أنساق الهيمنة الجيوسياسية:** خِتامًا، يتضح أن شركات الاحتياط لعبت دور **"صمام الأمان"** للمنظومة الاستعمارية؛ إذ لم يكن تدخلها في سنوات الجفاف والقحط يهدف إلى إحداث تنمية ريفية حقيقية، بل اقتصر على تقديم "حصص الجوع" التموينية لتهدئة الأوضاع ومنع الانفجار الاجتماعي. وبذلك، تحول الأمن الغذائي إلى سلاح استراتيجي وجيوسياسي لتكريس الهيمنة وتثبيت أركان المشروع الاستيطاني.

الملاحق:



الملحق رقم01:نص القانون الأساسي الذي ينظم نشاط شركات الاحتياط الأهلية

(M.A.Breseville، 1897، الصفحات 92-93)



LOI DU 14 AVRIL 1893 (1)

Le Sénat et la Chambre des Députés ont adopté,
Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

ARTICLE PREMIER. — Les sociétés indigènes de prévoyance, de secours et de prêts mutuels de l'Algérie ont pour but :

De venir en aide, par des secours temporaires, aux indigènes ouvriers agricoles, cultivateurs pauvres gravement atteints par les maladies ou les accidents;

De permettre, par des prêts annuels, en nature ou en argent, aux indigènes fellahs ou khammès, de maintenir et développer leurs cultures, d'améliorer et d'augmenter leur outillage et leurs troupeaux;

Elles peuvent consentir, jusqu'à concurrence du dixième de leurs fonds disponibles, des prêts à d'autres sociétés indigènes de prévoyance;

Contracter des assurances collectives contre l'incendie des récoltes, la grêle, les accidents.

Il leur est interdit de s'associer entre elles.

ART. 2. — Il ne peut être créé qu'une société indigène de prévoyance par commune.

Son siège social est au chef-lieu. Elle comprend autant de sections qu'il y a de douars ou de tribus dans la commune.

Les indigènes ayant leur domicile réel dans la commune, ont seuls le droit d'en faire partie.

ART. 3. — Chaque société est administrée par un conseil formé de membres indigènes en nombre égal à celui des sections, sans que ce nombre puisse, en aucun cas, être inférieur à six.

Le président de ce conseil est nommé par le préfet du

(1) Bull. off. du Gouvernement général de l'Algérie, 1893, p. 328.

département, sur une liste de trois membres présentés par le conseil municipal dans la commune de plein exercice et par la commission municipale dans les communes mixtes. Il est révocable par le préfet. Les fonctions de trésorier appartiennent de droit au receveur municipal.

La société est représentée dans chaque section par une djemâa.

Toutes les fonctions administratives sont gratuites ; celles de trésorier, de secrétaire du conseil d'administration ou de la djemâa exceptées. Les remises et les indemnités de ces agents sont déterminées par le Gouverneur général, sur la proposition des préfets ou des généraux.

ART. 4. — Nulle société indigène de prévoyance ne peut entrer en fonctions qu'après avoir obtenu l'approbation de ses statuts.

Les statuts déterminent :

1° Le siège social et le but de la société ;

2° Le mode d'admission ou d'exclusion des membres ;

3° L'assemblée des sociétaires, le nombre des membres du conseil d'administration et des djemâas, le mode de désignation, la nature et la durée de leurs pouvoirs ;

4° La composition du fonds social, la nature et le montant des cotisations ;

5° Les conditions auxquelles sont accordés les secours et les prêts et contractées les assurances ;

6° Le mode de placement et de retrait des fonds ;

7° Les emprunts ;

8° La surveillance des opérations ;

9° L'époque de l'inventaire annuel ;

10° Le mode de conservation des archives et notamment des pièces relatives à la gestion financière.

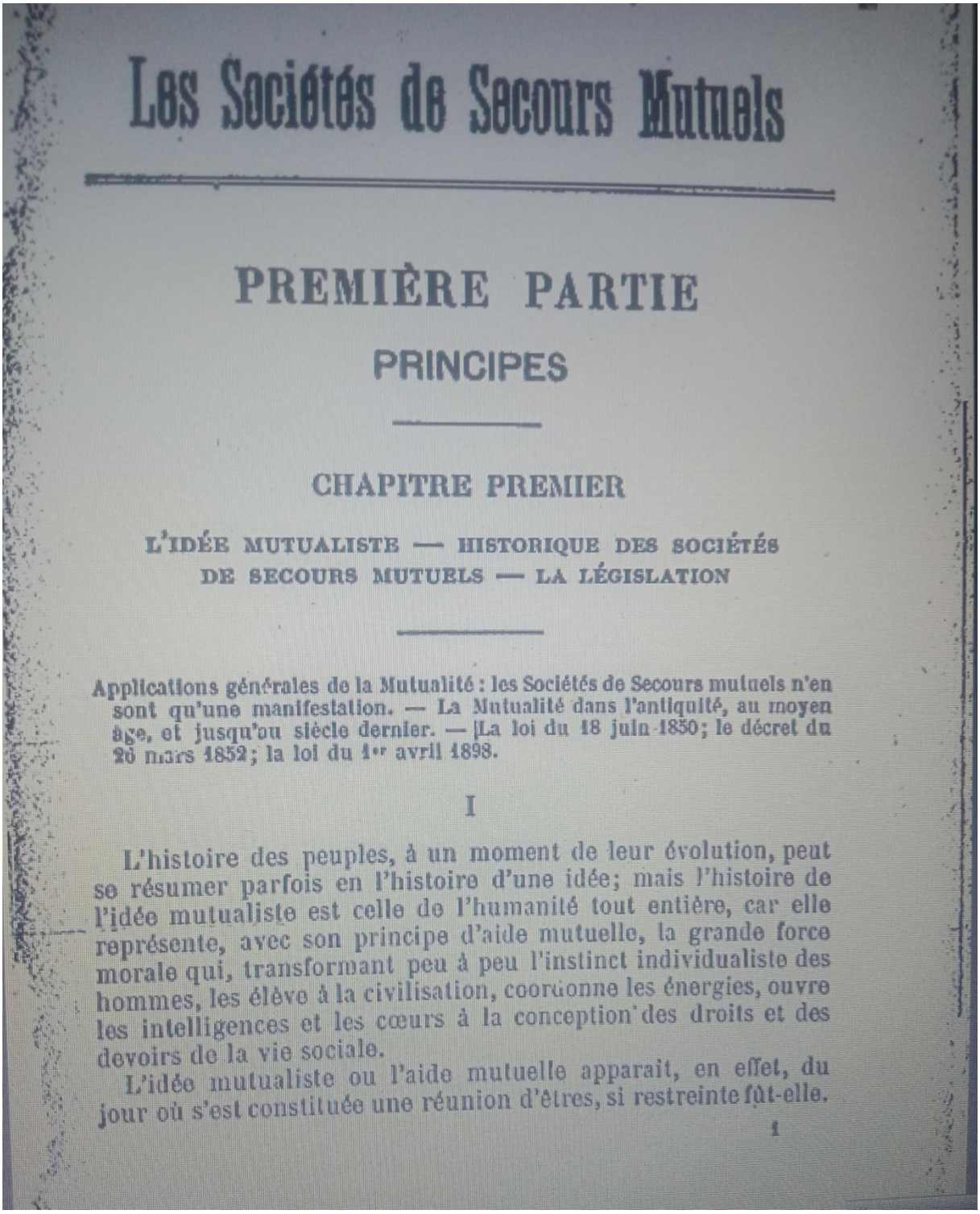
ART. 5. — Les fondateurs d'une société indigène de prévoyance doivent adresser, par l'intermédiaire du préfet ou du général, leur demande d'approbation au Gouverneur général.

Cette demande est accompagnée :

De la liste des membres ;

Du projet des statuts.

الملحق رقم 02:وثيقة تاريخية حول مبادئ وتشريعات الشركات التعاونية(J.Berberet، 1904، صفحة 1)



Les Sociétés de Secours Mutuels

PREMIÈRE PARTIE

PRINCIPES

CHAPITRE PREMIER

L'IDÉE MUTUALISTE — HISTORIQUE DES SOCIÉTÉS DE SECOURS MUTUELS — LA LÉGISLATION

Applications générales de la Mutualité : les Sociétés de Secours mutuels n'en sont qu'une manifestation. — La Mutualité dans l'antiquité, au moyen âge, et jusqu'au siècle dernier. — La loi du 18 juin 1850; le décret du 26 mars 1852; la loi du 1er avril 1898.

I

L'histoire des peuples, à un moment de leur évolution, peut se résumer parfois en l'histoire d'une idée; mais l'histoire de l'idée mutualiste est celle de l'humanité tout entière, car elle représente, avec son principe d'aide mutuelle, la grande force morale qui, transformant peu à peu l'instinct individualiste des hommes, les élève à la civilisation, coordonne les énergies, ouvre les intelligences et les cœurs à la conception des droits et des devoirs de la vie sociale.

L'idée mutualiste ou l'aide mutuelle apparait, en effet, du jour où s'est constituée une réunion d'êtres, si restreinte fût-elle.

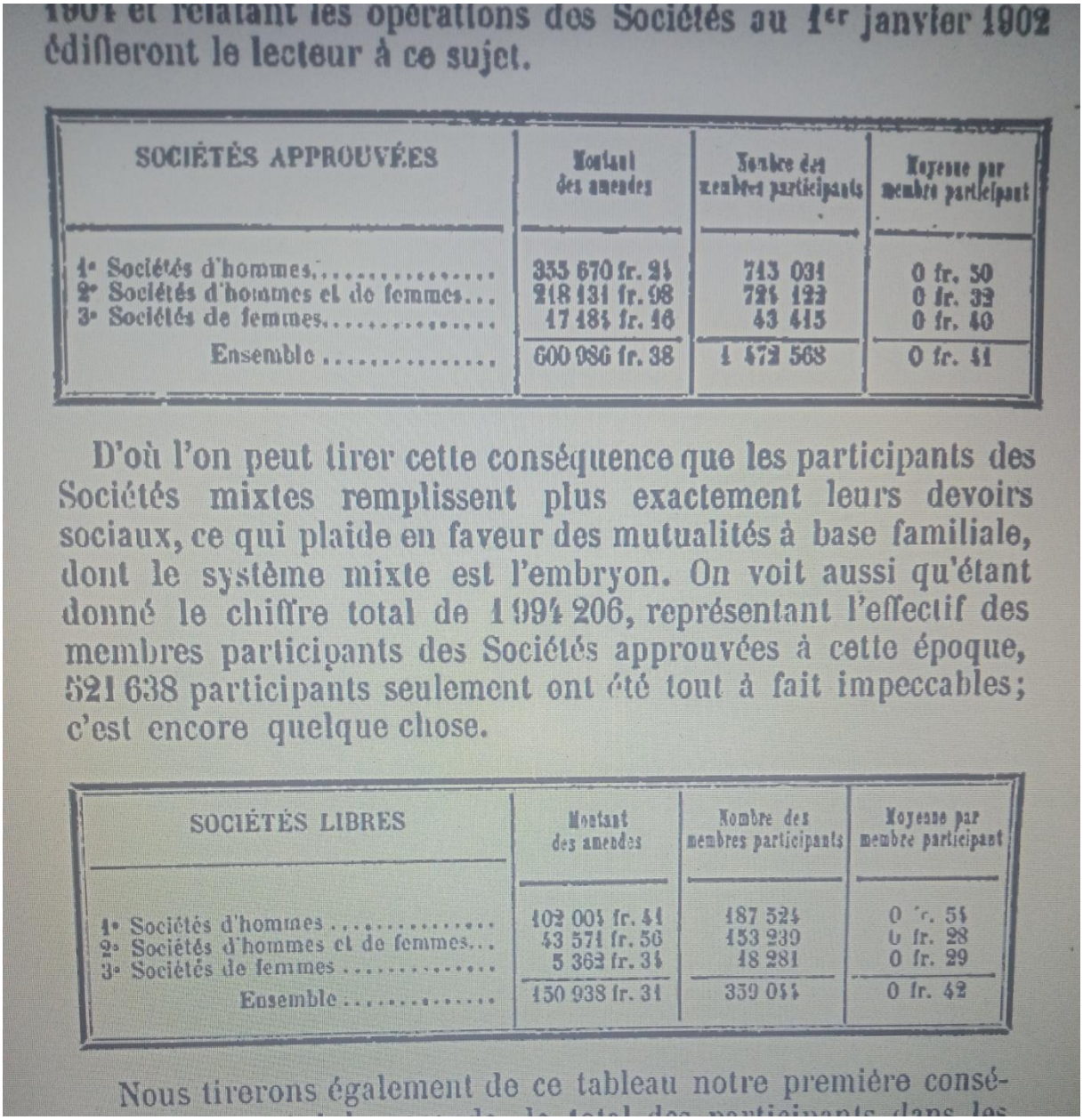
1

الملحق رقم03:جدول إحصائي يوضح الإعانات والنفقات المالية للشركات التعاونية في الجزائر(1881 – 1904) بالفرنك الفرنسي(J.Berberet, 1904, p. 16) .

aux subventions proportionnelles accordées aux sociétés qui ont effectué des versements sont ainsi décomposés :

En 1881	160 000 fr.	dépenses effectuées	112 064f,55
En 1882	160 000	—	151 390 ,83
En 1883	160 000	—	236 781 ,51
En 1884	160 000	—	282 338 ,55
En 1885	360 000	—	306 221 ,18
En 1886	310 000	—	328 207 ,81
En 1887	365 000	—	319 280 ,61
En 1888	400 000	—	337 883 ,03
En 1889	450 000	—	382 193 ,13
En 1890	475 000	—	430 287 ,47
En 1891	625 000	—	423 539 ,95
En 1892	675 000	—	450 506 ,54
En 1893	1 125 000 (pour majorations)	—	723 275 ,55
En 1894	775 000	—	455 400 ,60
En 1895	810 000	—	516 872 ,60
En 1896	810 000	—	563 504 ,00
En 1897	810 000	—	630 321 ,09
En 1898	810 000	—	795 510 ,00
En 1899	810 000	—	810 000 ,00
En 1900	835 000	—	835 000 ,00
En 1901	900 000	—	900 000 ,00
En 1902	950 000	—	950 000 ,00
En 1903	1 150 000	la dépense n'est pas encore connue.	
Pour 1904	1 800 000 (crédit demandé).		»
Totaux	14 885 000 fr.	sur lesquels il a été dépensé	10 931 179f,00

الملحق رقم04:جداول إحصائية توضح الغرامات المالية المفروضة في الشركات التعاونية 1902(Mun, n.d, p. 276)



1901 et relatant les opérations des Sociétés au 1er janvier 1902 édifieront le lecteur à ce sujet.

SOCIÉTÉS APPROUVÉES	Montant des amendes	Nombre des membres participants	Moyenne par membre participant
1° Sociétés d'hommes.....	335 670 fr. 24	743 031	0 fr. 50
2° Sociétés d'hommes et de femmes...	248 131 fr. 98	721 122	0 fr. 32
3° Sociétés de femmes.....	17 184 fr. 16	43 415	0 fr. 40
Ensemble	600 986 fr. 38	1 472 568	0 fr. 41

D'où l'on peut tirer cette conséquence que les participants des Sociétés mixtes remplissent plus exactement leurs devoirs sociaux, ce qui plaide en faveur des mutualités à base familiale, dont le système mixte est l'embryon. On voit aussi qu'étant donné le chiffre total de 1 994 206, représentant l'effectif des membres participants des Sociétés approuvées à cette époque, 521 638 participants seulement ont été tout à fait impeccables; c'est encore quelque chose.

SOCIÉTÉS LIBRES	Montant des amendes	Nombre des membres participants	Moyenne par membre participant
1° Sociétés d'hommes	102 004 fr. 41	187 324	0 fr. 54
2° Sociétés d'hommes et de femmes...	43 571 fr. 56	153 239	0 fr. 28
3° Sociétés de femmes	5 362 fr. 34	18 281	0 fr. 29
Ensemble	150 938 fr. 31	359 044	0 fr. 42

Nous tirerons également de ce tableau notre première consé-

الملحق رقم05:جدول مالي يوضح نظام الاشتراكات السنوية وقيمة معاشات المعمرين في الشركات التعاونية(J.Berberet, 1904, p. 78) .

Valeurs diverses pour une cotisation annuelle et viagère de 12 fr.

AGES d'entrée.	PRIMES uniques équivalentes à la prime annuelle et viagère de 12 fr.	PRODUIT des primes uniques précédentes capitalisées à intérêts composés pendant 20 ans avec chances de survie.	PENSIONS VIAGÈRES équivalentes aux primes uniques de la colonne 3. La jouissance aux âges supérieurs de 20 ans à ceux de la colonne 1.	
			Pension totale.	Pension réduite de 12 fr.
1	2	3	4	5
ans	francs	francs	francs	francs
15.	233	580	36	24
20.	226	579	38	26
25.	216	566	41	29
30.	206	558	44	32
35.	194	551	50	38
40.	182	555	59	47
45.	167	578	74	62
50.	150	631	100	88
55.	133	755	150	138
60.	113	1 051	292	280

الملحق رقم06:الاشتراكات المقدمة لشركات الاحتياط سنوات من 1896 وحتى 1901(M.A.Berseville، 1897، صفحة 56)

Depuis les résultats généraux ont donné :

Exercices	Sociétaires	Actif
1896-1897	250.244	6.278.933 »
1897-1898	272.626	7.000.821 25
1898-1899	327.346	7.911.106 79
1899-1900	338.339	8.777.861 73
1900-1901	363.095	9.623.593 76

Pendant cette période de cinq années, l'actif des sociétés s'est augmenté, savoir :

Du 1er octobre	1897	au 30 septembre	1898	721.888 25
—	1898	—	1899	910.285 54
—	1899	—	1900	866.757 94
—	1900	—	1901	845.729 03

Le nombre des sociétaires augmentant avec celui du capital, l'avoir moyen de chaque associé ne s'est accru qu'avec [illegible]

قائمة المصادر والمراجع:



قائمة المصادروالمراجع

Travaux cités

-المصادروالمراجع باللغة العربية.

أولا:المصادر

1-باللغة العربية:

1-خوجة حمدان بن عثمان(1982)، المرآة، تق: محمد العربي الزبيري، الجزائر،

2-باللغة الأجنبية:

1-Hugonnet, Ferdinand,. (1858). *Souvenirs D'Un Chef De Bureau Arabe.* Paris: Michel Levy Frères Li. 2-Hardy, Antonie. (1856). *manuel du cultivateur de coton en Algérie.* Alge: Dubos frères.

3-Jules, Duval. (1877,). *l'Algérie et les colonies françaises.* Paris: librairie Guillaumin.

4-Lecoq, Joseph. *Société indigènes de prévoyance De secour et de pret mutuels des communes d'Alger.* Paris: Libraire de la cour d'appel et de l'ordre des avocats

-5L'Algérie, G. G. (s.d.). Statistique Générale de L'Algérie1867-1872. Paris: Imprimerie Nationalebraires-Editeurs

6-Mirante, Jean. *La France et Les Œuvres Indigènes en Algérie .*

7-M.A.Berseville. (1897). *Rapport sur kes opération des sociérés indigènes.* Alger: Guralt Imprimeur

8-Mun, Anbert de. (n.d). *Les sociétés de Decours Mutuels Leur rol économique et social.* Paris: Edition des ouestions Actuelles.

9-Noudchi, André (1961). *Enquete sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquete jusqu'en 1919.* Paris: Presses universitaires de france.

10-Richard, Charles (1848). *Gouvernement Arabe et De L'institution qui doit l'exerce.* Alger: Typographie Bastide Libraire Editeur.–

11-T illoy, René (1892). *le régime municipale en Algérie étude sur l'organisation actuelle.* Alger: Imprimerie administrative Gojosso

ثانيا- المراجع:

1-باللغة العربية:

1- أبو القاسم ،سعدالله .(2009) .*محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث* .الجزائر :عالم المعرفة.وزو ,ع .ا .(201.

2-أحمد توفيق ،المدني,، .(*هذه هي الجزائر* .مصر :مكابة النهضة المصرية.

3- أندري برنيان,.وآخرون .(1960) .*الجزائر بين الماضي والحاضر* .باريس :المطبوعات الجامعية

4-الهواري,عدي .(1983) .*الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي-1830 1960.* بيروت :دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.

5-بشير بلاح. (2006). *تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989* . الجزائر: دار المعرفة

6-جمال ،قنان .(1994) .*قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر* .الجزائر :منشورات المتحف الوطني للمجاهد

7-شارل روبير آجرون ج1. (2007). *المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919* (المجلد 2). الجزائر: دار الرائد للكتاب.

8-شارل روبير آجيرون. (1982). *تاريخ الجزائر المعاصرة* (الإصدار 1). لبنان: منشورات عويدات.

9-شارل روبير أجيرون ج2. (2007). *الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919* (المجلد 2). الجزائر: دار الرائد للكتاب.

10-شارل أندري جوليان .(2007) .*تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاستعمار* .(Vol. 1) *1827-1871* الجزائر :دار الأمة.

11-عدة بن داهة. (2013). *الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962* (الإصدار 1، المجلد 2). المسيلة: المؤلفات للنشر والتوزيع.

12- عبد اللطيف بن أشنهو(1979)، *تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962.* الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

13-عمار بوحوش .(1997) .*التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى 1962.* بيروت :دار الغرب الإسلامي

14-فيكس ,ليون) .د ت .(*الجزائر حتف الاستعمار* .بيروت :مكتبة المعارف.

15-يحيى بوعزيز ،*ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين* .(éd. 1, Vol. 1)الجزائر :منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

16- يحي بوعزيز .(1958) .*سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954.* الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

17- يحي بوعزيز .(1999) .*مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

2-باللغة الأجنبية:

1-Friessineng, Roux (1922). Les Sociétés indigènes de prévoyance en algérie. *Les annales colonialesl* .

2-Garrot, Henri (1910). Histoire Générale de l'Algérie. Alger.

3-J.Berberet. (1904). *Sociétés De Secoures Mutuels commentaire de la loi du 1 Avril 1898.* Pary: Berger-Levrault Et C Editeur.–

4-Martin, Claude (1965). *histoire de l'Algérie F française 1830-1962.* Paris: 4 fils Ayman.

ثالثا-المقالات

1-باللغة العربية:

1- الالصغير طوالبية، و سعاد بولجويجة. (2024). قراءة تاريخية لقانون 16 فيفري1897 المطهر للأراضي الجزائرية من خلال المنشورات الفرنسية. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، 18* (1).

2-أمحمد مختاري , حباش ,فاطمة .(2022) .التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة الداخلية .1830-1973*مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية* .(2) *23 ,*

3-امخالفة ,فاطمة الزهراء .ا & .,بورغدة ,رمضان .(2024) .المكاتب العربية ودورها في إدارة المجتمع الأهلي في الجزائر المستعمرة .1844-1870*مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية* .(1) *9 ,*

4- بورابة مريم. (2018). النظام القانوني للأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر. *مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية* (4).

5-بوركنة,علي .(2019) .زراعة التبغ بالجزائر .1843-1930*مجلة دراسات تاريخية* .(1) *6 ,*

6- حدة عفاف زيان , ،عيدة,إيمان .(2016) .دعائم السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر .1830-1945 *مجلة آفاق للعلوم* .(5)

7- حورية طبعة .(2019) .,الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة-1870 .1900*مجلة كان التاريخية* .(46)

8-حياة قنون. (د ت). الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشرمجلة الحوار المتوسطي. (3-4).

9-خديجة بختاوي. (2014). قانون وراني والملكية الفردية من خلال مخططات أرشيفية. *المجلة الجزائرية للمخطوطات* (11).

10- رمضان بورغدة) .,د ت .(مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات، وأثرها على المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 19م.

11- سعاد دعاشي .(2016) ,جوانب من مظاهر الاهتمام الفرنسي بالتجارة العابرة للصحراء في الجزائر وأفريقيا الغربية .(1914-1850)*مجلة روافد للبحوث والدراسات* .(1)

12- سهام مبخوتة .(2016) .,زراعة الكروم وإنتاج الخمور في الجزائر1939-1870م .*مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ* .(11)

12- طارق مباركي ,.,زروال,جمعة .ب .(2022) .نظام تجماعت في الأوراس خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر عرش بني بوسليمان أنموذجا .*مجلة أنثروبولجيا* .(1) *8* ,

13-عاطف سراج، و عبد الوهتب شلالي. (2020). قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف -قانون جويلية 1874 أنموذجا-. *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 12* (1).

14- عبد الحكيم رواحنة , بوقريوة ,ل .(2021) .السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1900-1830وانعكاساتها على المجتمع الجزائري .*مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية* , *5*(1).

15-عبد القادر باباء، و عابد عدة. (2017). السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية. *مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، 3* (4).

16-عبد المنعم هامل. (2019). ملكية الفلاح الجزائري وتجربة شركات القرض الزراعي الفرنسي في عمالة قسنطينة1893-1954. *مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية ، 11* (2).

17-عزوز ,فؤاد .(2019) .التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني .1900-1870 (1).

18-عزيز خيثر. (2016). السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في القرن19م. *المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية ، 2* (4).

19-عطاء الله فشار. (2016). دعائم السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر1830-1945. *مجلة آفاق للعلوم* (5).

20-فؤاد عزوز. (2019). التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900م. *مجلة مدارات تاريخية ، 1* (ع خ).

21- قبايلي هواري. (د ت). واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري1930-1962. *المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية* (2).

22-كريم ولد النبية. (2013). الشركات الأهلية للإحتياط في الجزائر 1893-1962. *المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية* (6).

23- كمال بيرم .(2017) .,مسألة القيادة وإدارة الأهالي بالحضنة بداية الاحتلال الفرنسي ودور القيادات المحلية عائشلة بوضياف أنموذجا .*المجلة التاريخية الجزائرية* .(3)

24- كوثر العايب .(2021) .,استراتيجية الاستعمار الفرنسي في تفكيك القبائل الجزائرية خلال القرن التاسع عشر ميلادي .*مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ,*

25- , .(ليلى تيتة .(2014) .تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر .*مجلة العلم الانسانية والاجتماعية* .(17)

26- محمد الصالح بلعقون .(2021) .,السياسة التشريعية الفرنسية تجاه الأراضي الفلاحية في الجزائر 1830-1962.*مجلة القانون العقاري* .(3) *8 ,*

27- مراد سعودي .(2025) ,المنشآت الفرنسية في الجزائر أداة هيمنة استعمارية واقتصادية .*الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* .(2) *17 ,*

28- مراد سعودي & .,.آيت قاسي,إلياس .(2022) .نماذج من الزراعات الكولونيالية في الجزائر-1830 1918.*مجلة الباحث* (*14* ,ع خ.(

29- مزهودة صالحي .(2022) .,طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة الجزائرية .1900-1845*مجلة البحوث التاريخية* .(1) *6 ,*

30- مصطفى عوفي ,.,قتالي ,عبد الغني .(2014) .سوسيولوجيا النزوح الريفي في الجزائر .*مجلة العلوم الاجتماعية* .(9) 10

31- ,نادية زروق) .د ت .(الاستيطان الفرنسي في الجزائر فيما بين .1870-1900*مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية* .(28)

32- ياسين سعادة .(2023) .,المنطق الاقتصادي الرأسمالي الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية .1830-1962*مجلة دراسات اقتصادية* .(1) *23* , –

2-باللغة الأجنبية:

1-De la Martinière Lacroix, .. (1897). *Document pour Servira a l'Etude du Nord Ouest* (Vol. 2). Alger: Imp. G.G.A.

2-Meddour, Khamissa (2025). The mechanisms of the french colonial administration to expropriate agricultural property in algeria-indigene reserve companies as model. *El Mieyar , 29* (2).

3-Mimoun, Bensidjilali (2006). L'histoire de la propriété fonciere en allgérie de1830 à 1962 entre les lois musulmanes et françaises. *Revue sciences humaines* (26).

4-Tiab, Mohammed (2003). *La chronologie algerienne 1830-1962* (Vol. 1). Algérei

رابعا-الأطروحات والرسائل الجامعية:

1-حيمر صالح. (2013-2014). السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930) (أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر). باتنة، قسم التاريخ : جامعة الحاج لخضر باتنة.

2- شهناز بحوص .(2019-2020) .الدور السياسي والاجتماعي والثقافي للقيادات العربية في الجزائر خلال القرن) 19أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر .(سيدي بلعباس :جامعة سيدي بلعباس.

3-عبد الحكيم رواحنة .(2013-2014) .,السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر) 1870-1930رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر .(باتنة ,جامعة الحاج لخضر باتنة،قسم العلوم الانسانية.

4- -محمد شقرة .(2018-2019) .,الفلاحون الجزائريون وسياسة شركات القرض الفلاحي في بلديات شمال الجزائر)1962-1893أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر .(سيدي بلعباس ,قسم العلوم الانسانية.

5-محمد حركات. (2005). شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر بين 1946-1962(رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر). قسنطينة، قسم التاريخ: جامعة قسنطينة.

6-هامل, عبد المنعم .(2015-2016) .الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الجزائري من - 1900) 1954أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية .(سيدي بلعباس :جامعة سيدي بلعباس

فهرس المحتويات:



فهرس المحتويات

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والمرجعيات التشريعية للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر .10

المبحث الأول:ماهية السياسة الزراعية الاستعمارية وأطرها القانونية......10

1-مفهوم السياسة الزراعية الفرنسية: *10*

2-قوننة الاستيلاء: البناء التشريعي للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر *11*

المبحث الثاني: عصرنة النمط الزراعي- من الإنتاج المعاشي إلى الاستثمار التجاري (الكروم نموذجاً).

.....21

1-1-الزراعة الاستيطانية الحديثة: *22*

1-2-الزراعة المعاشية الأهلية: *26*

3-سياسة التوطين وتشكيل المزارع والقرى الاستيطانية: *27*

المبحث الثالث: مؤسسات الإسناد الزراعي (شركات الاحتياط الأهلية نشأةً وتأسيسا) 29

1- الجذور التاريخية للشركات الأهلية للإحتياط في الجزائر: *30*

2-تأسيسها ودو افعها: *32*

3-هيكلها التنظيمي والإداري: *33*

الفصل الثاني: **آليات عمل شركات الاحتياط الأهلية وتأثيرها الاقتصادي** 37

المبحث الأول: آليات فرض التبعية الاقتصادية والرقابة الإدارية لشركات الاحتياط الأهلية. 39

1- نظام الاشتراكات الإجبارية واستنزاف السيولة الأهلية *39*

2- التوسع الهيكلي والانتشار الجغرافي لشركات الاحتياط *42*

3-التبعية الهيكلية للجهاز الإداري: ثنائية "المتصرف والقايد" في توجيه الشركات. *43*

المبحث الثاني: دور شركات الاحتياط الأهلية في دائرة الديون ومصادرة الأملاك.....45

1- هندسة "القروض القسرية" والتمييز الائتماني. *45*

2- تصاعد المديونية والارتهان المالي (1910-1934). *46*

3- الحجز العقاري وتفتيت الملكية الأهلية بقوة القانون.....46

المبحث الثالث: شركات الاحتياط الأهلية والاستغلال المباشر: نحو هندسة التبعية الإنتاجية 48

1- التحول البنيوي للمحاصيل: من "سيادة الكفاف" إلى "ارتهان التصدير" 48

2- التمكين التقني للمعمر مقابل التهميش الآلي للأهالي.....49

3- آليات الاحتكار التسويقي وهندسة التبعية الإنتاجية 50

الفصل الثالث:آثار السياسة الزراعية على الو اقع الاقتصادي والاجتماعي للانسان الجز ائري 55

المبحث الأول: شركات الاحتياط الأهلية والهيمنة السياسية.....58

1-إحتواء النخب المحلية وإخضاع الدوار للهيمنة الاستعمارية:.....58

2-إجهاض الوعي السياسي المبكر:.....61

المبحث الثاني:التغيرات في البناء الاقتصادي.....64

1-تغير الدائرة الاقتصادية التقليدية:.....65

2-تكريس المديونية وشرعنة الربا:.....67

3- من التبعية إلى الاستيلاب الرأسمالي: 69

المبحث الثالث: التغيرات في الهيكل الاجتماعي والريفي.....71

1-التفتيت الاجتماعي وهدم النظم الجماعية الريفية:.....72

2-دفع الفلاح الجزائري للنزوح:.....74

الاستنتاج العام:.....77

الاستنتاج العام:.....78

الملاحق: 80

قائمة المصادر والمراجع 89

فهرس المحتويات 98

ملخص الدراسة: 100

الكلمات المفتاحية: 101

RESUME DE L'ETUDE 101

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل الخلفيات والآثار الاستراتيجية للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر خلال قرن من الزمن (1830-1930)، مع التركيز على "شركات الاحتياط الأهلية" كذراع مالي وتنظيمي محوري وظفته الإدارة الاستعمارية لإعادة هندسة المشهد العقاري والبشري في الأرياف الجزائرية. وتتبعت الدراسة المسار التحولي لهذه المؤسسات من غطائها الإغاثي والتعاوني الظاهري إلى أدوات إدارية صارمة للضبط والأمن والتسيير، محولةً قطاع الزراعة من نمطه المعاشي التضامني التقليدي إلى نمط رأسمالي تجاري يخدم بالدرجة الأولى مصالح المتروبول والمعمرين الأوروبيين.

وقد كشفت الدراسة عن الترسانة القانونية والتشريعية الشرسة التي صاغها الاحتلال لتفتيت الملكية الجماعية للأرض (أراضي العرش)، وكيف تكاملت هذه القوانين مع آليات عمل شركات الاحتياط التي فرضت التبعية الاقتصادية والرقابة الإدارية الخانقة على الفلاحين الجزائريين عبر منظومة "الاشتراك الإجباري". كما بينت الدراسة كيف تحول نظام القروض والبذور في هذه الشركات إلى فخ هيكلي لإدخال الأهالي في دوامة مديونية لا تنتهي، ومصادرة أملاكهم وعقاراتهم عبر قنوات الحجز القانوني والمزادات العلنية عند العجز عن السداد، فضلاً عن إثقال كاهلهم بالغرامات الزجرية وأنظمة الفوائد المركبة المعقدة.

وفي رصدها للنتائج والمخرجات النهائية، توصلت الدراسة إلى أن هذه المنظومة الزراعية والمالية المشتركة أحدثت زلزالاً عميقاً على ثلاثة مستويات متداخلة؛ **سياسياً:** نجحت الإدارة الاستعمارية في بسط هيمنتها المطلقة وتكريس الولاء السياسي في الأرياف عبر توظيف القيّاد وربط المساعدات بحسن السلوك الأمني. **و اقتصادياً:** جرى تحطيم البنية الإنتاجية التقليدية وتوجيه الريف قسراً نحو الزراعات النقدية والتصديرية كالكروم والتبغ على حساب الأمن الغذائي للأهالي، مما أدخل المجتمع في موجات من المجاعات الدورية الكبرى. **واجتماعياً:** تسببت هذه السياسات في تفكيك النسيج القبلي والروابط الأسرية الممتدة، وبروز طبقة البروليتاريا الزراعية الكادحة من الأجراء والخماسين بعد تجريدهم من أراضيهم، مما أدى في النهاية إلى حركة نزوح ريفي حاد ونشوء أحزمة البؤس حول الحواضر الكبرى.

وتخلص الدراسة إلى أن شركات الاحتياط الأهلية لم تكن مشروعاً تضامنياً، بل كانت حلقة دقيقة في منظومة استعمارية تكاملت فيها السياسة والمال لتفكيك بنية المجتمع الجزائري، إلا أن هذا الإفقار والتهميش الهيكلي ولد انفجاراً عكسياً، حيث تحولت تلك الطبقات الريفية المسحوقة وسكان أحزمة البؤس إلى الخزان البشري الصلب الذي احتضن فكر الحركة الوطنية وفجر الثورة التحريرية المباركة.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الزراعية، شركات الاحتياط الأهلية، أراضي العرش، المديونية والمصادرة، التفكيك الاجتماعي،

.

Résumé de l'étude

Cette étude, intitulée « **La politique agricole française en Algérie et le rôle des Sociétés de Prévoyance (1830-1930)** », examine et analyse les fondements et les impacts stratégiques de la politique agricole coloniale française en Algérie sur un siècle. Elle met particulièrement l'accent sur les **"Sociétés Indigènes de Prévoyance" (SIP)** en tant que bras financier et organisationnel central, déployé par l'administration coloniale pour restructurer le paysage foncier et démographique des campagnes algériennes. L'étude retrace l'évolution fonctionnelle de ces institutions, qui sont passées d'une couverture humanitaire et coopérative apparente à des instruments administratifs rigoureux de contrôle, de sécurité et de gestion. Ce processus a transformé le secteur agricole d'un modèle traditionnel de subsistance et de solidarité en un système capitaliste commercial, servant principalement les intérêts de la métropole et des colons européens.

L'étude met en lumière le cruel arsenal juridique et législatif façonné par l'occupation pour fragmenter la propriété collective de la terre (les terres de l'Arch). Elle démontre comment ces lois se sont articulées avec les mécanismes des Sociétés de Prévoyance pour imposer une dépendance économique et une surveillance administrative asphyxiante aux paysans algériens, notamment à travers le système de la "cotisation obligatoire". De plus, la recherche montre comment le système de prêts et de semences de ces sociétés est devenu un piège

structurel, entraînant les populations locales dans un cycle d'endettement sans fin. Cela a conduit à la confiscation de leurs biens et de leurs terres par le biais de saisies légales et de ventes aux enchères publiques en cas de défaut de paiement, tout en les accablant d'amendes répressives et de systèmes complexes d'intérêts composés.

En évaluant les résultats et les retombées finales, l'étude conclut que cette action conjuguée des politiques agricoles et financières a provoqué un bouleversement profond à trois niveaux interdépendants :

- **Sur le plan politique :** L'administration coloniale a réussi à asseoir son hégémonie absolue et à imposer l'allégeance politique dans les campagnes en instrumentalisant les "Caïds" et en conditionnant les aides au "bon comportement sécuritaire".
- **Sur le plan économique :** Les structures de production traditionnelles ont été démantelées, et le monde rural a été contraint de s'orienter vers des cultures de rente et d'exportation (telles que la viticulture et le tabac) au détriment de la sécurité alimentaire des autochtones, plongeant ainsi la société dans des vagues de famines cycliques majeures.
- **Sur le plan social :** Ces politiques ont provoqué l'éclatement des structures tribales et des liens familiaux élargis. Elles ont également favorisé l'émergence d'un prolétariat agricole précaire, composé d'ouvriers et de "Khammès" dépossédés de leurs terres, ce qui a finalement déclenché un exode rural massif et la formation de ceintures de misère autour des grands centres urbains.

L'étude conclut que les Sociétés de Prévoyance n'étaient nullement un projet de solidarité, mais plutôt un maillon précis d'un système colonial où le politique et le financier convergeaient pour déstructurer la société algérienne. Cependant, cette paupérisation et cette marginalisation structurelle ont provoqué un effet de levier inverse : ces classes rurales opprimées et les habitants des ceintures de misère sont devenus le réservoir humain solide qui

a adopté l'idéologie du mouvement national et allumé la mèche de la glorieuse Révolution de libération.

Mots-clés : Politique agricole, Sociétés de Prévoyance, Terres de l'Arch, Endettement et Spoliation, Déstructuration sociale.

Study Abstract

This study, entitled **"French Agricultural Policy in Algeria and the Role of the Provident Societies (1830–1930),"** examines and analyzes the foundations and strategic impacts of colonial French agricultural policy in Algeria over a century. It places particular emphasis on the **"Indigenous Provident Societies" (SIP)** as a pivotal financial and organizational arm deployed by the colonial administration to restructure the land tenure and demographic landscape of the Algerian countryside. The study traces the functional evolution of these institutions as they shifted from an ostensible humanitarian and cooperative cover to rigorous administrative instruments of control, security, and management. This process transformed the agricultural sector from a traditional subsistence and solidarity-based model into a commercial capitalist system, primarily serving the interests of the metropole and European settlers.

The study highlights the ruthless legal and legislative arsenal crafted by the occupation to fragment the collective ownership of land (the Arch lands). It demonstrates how these laws integrated with the mechanisms of the Provident Societies to impose economic dependence and suffocating administrative surveillance on Algerian peasants, notably through the "compulsory contribution" system. Furthermore, the research reveals how the societies' system of loans and seeds became a structural trap, ensnaring local populations in an endless cycle of indebtedness. This led to the spoliation of their property and lands through legal seizures and public auctions in the event of default, while simultaneously burdening them with punitive fines and complex systems of compound interest.

In evaluating the final outcomes and repercussions, the study concludes that this combined action of agricultural and financial policies triggered a profound upheaval across three interdependent levels:

- **Politically:** The colonial administration succeeded in establishing its absolute hegemony and enforcing political allegiance in the countryside by instrumentalizing the "Caids" (indigenous chiefs) and conditioning aid upon "good security behavior."
- **Economically:** Traditional production structures were dismantled, and the rural world was forced to shift toward cash and export crops (such as viticulture and tobacco) at the expense of the indigenous population's food security, thereby plunging society into waves of major cyclical famines.
- **Socially:** These policies caused the disintegration of tribal structures and extended family ties. They also fostered the emergence of a precarious agricultural proletariat, composed of laborers and "Khammes" (sharecroppers) dispossessed of their lands, which ultimately triggered a massive rural exodus and the formation of belts of misery (slums) around major urban centers.

The study concludes that the Provident Societies were by no means a project of solidarity, but rather a precise link in a colonial system where political and financial objectives converged to destructure Algerian society. However, this structural impoverishment and marginalization provoked an inverse leverage effect: these oppressed rural classes and the inhabitants of the belts of misery became the solid human reservoir that adopted the ideology of the national movement and ignited the spark of the glorious Revolution of Liberation.

Keywords: Agricultural policy, Provident Societies, Arch lands, Endettement and Spoliation, Social destructuring.